مركز عشتار لدعم الديمقراطية
قسم الأبحاث
(١)

الفاعل الديمقراطي في العراق
الانتخابات والأداء السياسي

تحرير
د. أحمد حميد

الفاعل الديمقراطي في العراق

الانتخابات والأداء السياسي

مركز عشتار لدعم الديمقراطية
قسم الأبحاث

(١)

الفاعل الديمقراطي في العراق

الانتخابات والأداء السياسي

تحرير
د. أحمد حميد

الطبعة الأولى

٢٠٢٤م - ١٤٤٥هـ

جميع الحقوق محفوظة للمركز

المقدمة

أكثر من عقدين، هو عُمر التجربة الديمقراطية في العراق، التي جاءت بُعيد إسقاط نظام صدام حسين الديكتاتوري، وقيام النظام الديمقراطي الممثل لجميع المكونات العراقية. تجربة تعد الأولى في المنطقة العربية التي تحكمها الأنظمة العسكرية والملكية، لكنها مرت، ومازالت تمر بمخاضات العنف السياسي المُمارس من قبل العديد من الجماعات من داخل وخارج البلاد، فضلاً عن مخاطر انعكاسهِ على العنف المجتمعي الناتج عن الخطابات المسببة للاستقطاب والانقسام الحاد.

وعلى الرغم من تلكؤ النظام الجديد، في تكوين دولة مؤسّسات حقيقية، تقوم على أساس المواطنة والكفاءة، إلا أنّ الفاعل الديمقراطي ما يزالُ حاضراً في رسم الخارطة السياسية للبلاد. ولولا الفاعل الديمقراطي، لما مَنحَ النظامُ الدوليّ شرعيةً للنظام السياسي في العراق. هذا، يأتي على الرغم من بعض المقاطعات الشعبية للمواسم الانتخابية الأخيرة. علمًا أن المقاطعين لا يعون أن الممارسة الانتخابية من قبل المؤمنين بها، تعطي شرعيةً للنظام سواء قَبِلَ بها الآخرون أو لم يقبل. وهذا ما تعتمد عليهِ الكثير من القوى التي يخرج جمهورها صبيحة كلّ موسم انتخابيٍّ ليؤدي فرض «الولاء السياسي» لهذا الحزب أو ذاك، فضلاً عن تجديد الدماء في شرايين النظام الذي عانى من ظاهرة الانسداد.

وفي ظلِّ هكذا عملية سياسية، لابد من دراسة الحيثيات التي قامَ عليها النظام، وما هي المخرجات التي آلت إليه؟ والوقوف تحديداً على الفاعل الديمقراطي المتمثل بالتعددية الحزبية التي لا مثيل لها منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، ولغاية سقوط النظام الديكتاتوري في نيسان (أبريل) ٢٠٠٣. حيث يقف الدكتور أمجد الهذال في بحثٍ له على «استراتيجيات الأحزاب السياسية في بناء توجهات المجتمع العراقي»، متناولاً كيفية انشطار المجتمع إلى هويات سياسية تابعة لتلك الأحزاب الفاعلة داخل النظام. وهل ما تقوم بهِ قوى السلطة يأتي وفق استراتيجية مُعَدة أم أن تحركاتها تأتي بناءً على ردود الفعل الآني السياسي ؟.

ومن صميم الدستور، ينطلقُ الباحث الدكتور حيدر الوزان، متناولاً في مبحثٍ له «التأطير الدستوري للعمل الحزبي في العراق»، مستعرضاً الأبعاد الدستورية والقانونية لشرعية الحزبية السياسية في بلد القوى المتصارعة على السلطة. ومن هذا التصارع تولّد مبدأ التزاحم السلبي لفواعل العملية السياسية، والذي قادَ فيما بعد إلى إشكاليات باتت تعاني منها السلطة ذاتها. وقد وقفَ الباحث الدكتور سليم جوهر على تلك المسألة في بحثهِ الموسوم «إشكالية السلطة في العراق .. الديمقراطية ومبدأ توازن القوى». إشكاليةٌ فعليةٌ أخذت من الحيز الديمقراطي لصالح الحيز الحزبيِّ الضيق، وهو الحيز الجامع لمختلف قادة الكتل الحاكمة.

وبعيداً عن قوى السلطة، قريباً من القوى الناشئة التي تمخضت عن الاحتجاجات الشعبية التي ضربت البلاد، والمتوجة باحتجاجات تشرين (أكتوبر) ٢٠١٩، يكتب الباحث الدكتور حيدر نزار السيد سلمان، عن كيفية استعادة الأحزاب الناشئة للهوية الوطنية، وتقويض الهويات الايديولوجية بشقيها الديني والقومي التي نشأت عليها كبرى الأحزاب الفاعلة، إذ يسلط

الضوء على التجربة الحزبية الناشئة ضمن مبحثهِ الموسوم «الأحزاب العراقية ما بعد ٢٠١٨.. استعادة الهوية الوطنية». وإلى جانب هذا المبحث، يحاول الباحث الدكتور شاكر شاهين، أن يبحث في تأثير مختلف القوى السياسية على المزاج الاجتماعي العام، وكيفية إدارة صوتهِ الانتخابي إذ يعنون شاهين بحثهُ الموسوم «سوسيولوجيا الناخب العراقي». وعلى الرغم من مرور مواسم انتخابية عدة، إلا أن التساؤلات تذهب إلى كيفية تعاطي السلوك الانتخابي مع قوى السلطة، وتحديداً عبر صناديق الاقتراع، وقد خصص الباحث الدكتور سيف حيدر، بحثاً بذلك الخصوص، تحت مسمى «تحليل السلوكيات الانتخابية .. دراسة في التجربة العراقية».

وفي أغلب النظم الديمقراطية تتصارع القوى السياسية على الإنتاج الذي يُولَدُ من رحم الوعود الانتخابية للمواطنين، بيد أنّ قوى النظام المحلي، تتصارعُ من خلال الاستعارة والاستعانة بالجوانب المعنوية والرمزية التي تمسُ عاطفة الناس. ويأتي ذلك من خلال استثمار الإعلام بوصفهِ سلطةً رابعةً تكسبُ من خلالهِ الأحزاب العقائدية جمهورها النوعي والعام. وفي ذلك يقف الدكتور علاء مصطفى، في بحثهِ الموسوم «في خضم التفاعلات الديمقراطية .. سلطة الصورة في الصراع السياسي». ودائماً ما توظف تلك القوى القنوات الإعلامية، ومنصات التواصل الاجتماعي لصالح خطابها السياسي الجديد، وهو خطاب يتبلورُ وفق المصلحة الآنية التي تفرضُ نفسها. وعن كيفية التعاطي الحزبي مع آليات التسويق الجديد، يكتب الدكتور سيف الحسيني بحثهُ المعنون بـ «آليات التسويق الإعلامي الحديث للأحزاب السياسية».

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة المركز ٥

استراتيجيات الأحزاب السياسية
في بناء توجهات المجتمع العراقي

أ. د أمجد حامد الهذال

المقدمة. ١٧

المحور الأول: الأسّس الفكرية للسيطرة على مخيلة الجماهير والتأثير في
توجهات الرأي العام ١٩

المحور الثاني: الأحزاب السياسية: توظيف القضايا اللاعقلانية للتأثير
بمُخيلة الجمهور العراقي. ٢٤

المحور الثالث: مظاهر توظيف مواقع التواصل الاجتماعي للتحكم بقناعات
الجمهور. ٣٤

المحور الرابع: الهيمنة الحزبية على وسائل الإعلام ودورها في بناء توجهات
المجتمع العراقي ٤٢

الخاتمة ٤٧

التأطير الدستوري
للعمل الحزبي في العراق

أ. د حيدر محمد حسن الوزان

المقدمة ٥١

المبحث الأول: حقيقة الحزب السياسي.. .. .. ٥٤
المطلب الأول: تفسير ظاهرة الحزب السياسي ٥٤
المطلب الثاني: أحكام تأسيس الحزب السياسي ٦٠
المبحث الثاني: أحكام عمل الحزب السياسي.. .. .. ٦٨
المطلب الأول: أحكام العمل ذات الصفة العضوية والوظيفية.. .. .. .. ٦٩
المطلب الثاني: أحكام العمل ذات الصفة المالية والجزائية ٨٢
خاتمة البحث ٩١

إشكالية السلطة في العراق
الديموقراطية ومبدأ توازن القوى

د. سليم الجوهر
المقدمة. .. .. ١٠١.
فقدان الانسجام .. .. ١٠٣.
توازن القوى . .. . ١٠٩.
توازن القوى والديموقراطية .. .. ١١٢.
نظرية اللعب وتوازن القوى .. .. ١١٤.
توازن القوى والديموقراطية التوافقية .. .. ١١٧.
الديموقراطية التوافقية والتنمية السياسية .. .. ١١٨.
عدم الاستقرار السياسي ومفهوم بناء الأمّة .. .. ١١٩.
الفيتو المتبادل أو الجزء المُعطِل في عملية توازن القوى .. .. ١٢٢.
الخلاصة . .. . ١٢٤.

الأحزاب العراقية ما بعد ٢٠١٨
استعادة النزعة الوطنية

أ. د. حيدر نزار السيد سلمان
المقدمة. .. .. ١٢٩.

الحياة السياسية في أواخر العهد العثماني ١٣١
الحياة الحزبية في العهد الملكي ١٣٢
الحياة الحزبية بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ . . . . . ١٣٤
الحياة الحزبية بعد ٢٠٠٣ . . . . . ١٣٦
أحزاب ما بعد ٢٠١٨ . . . . . ١٣٨
الخلاصة ١٤٩

سوسيولوجيا الناخب العراقي

أ. د. شاكر شاهين

المقدمة. ١٥٣
المحور الأول: نظريات السلوك الانتخابي ١٥٥
المحور الثاني: الدين والعشيرة ١٦٢
الخاتمة ١٩٠

تحليل السلوكيات الانتخابية
دراسة في التجربة العراقية

م. د سيف حيدر

المقدمة. ١٩٥
المحور الأول: ماهية السلوك الانتخابي ١٩٨
المحور الثاني: بيئة المشاركة في العمليات الانتخابية ٢٠٢
المحور الثالث: العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي الفاعل ٢١٠
المحور الرابع: السلوك الانتخابي المغترب ٢١٣
الخاتمة ٢١٧

آليات التصدير الإعلامي الحديث
للأحزاب السياسية
دراسة في التسويق السياسي

م. د سيف الحسيني

المقدمة. ٢٢١

المحور الأول: واقع التصدير الإعلامي عبر التسويق السياسي للأحزاب السياسية: ٢٢٤

المحور الثاني: التسويق السياسي (التصدير الإعلامي) للأحزاب السياسية: الاستراتيجيات والتكتيكات.. .. .. ٢٢٩

المحور الثالث: قواعد التسويق السياسيّ للأحزاب السياسية ٢٣٨

الخاتمة ٢٤٣

في خضم التفاعلات الديمقراطية
سلطة الصورة في الصراع السياسي

أ. م. د علاء مصطفى

المقدمة. ٢٤٧

مفهوم الدعاية السياسية ٢٥٠

القوة الدعائية للصورة.. .. .. ٢٥٣

صناعة الصورة. ٢٥٥

سلطة الصورة.. .. .. ٢٥٨

استراتيجيات الأحزاب السياسية
في بناء توجهات المجتمع العراقي

أ. د أمجد حامد الهذال
باحث في الشأن السياسي

المقدمة

تُشكلُ عملية الاشتغال بقضية تغيير توجهات الرأي العام ووسائل التأثير بمخيلة الجماهير من المسائل القديمة الجديدة، قديمة لأنها كانت منطقة عمل للكثير من الفلاسفة والمفكرين وعلماء السياسة، وجديدة لأنها ما تزال تشغل الباحثين والمختصين مع التطورات الهائلة في وسائل التأثير على مخيلة الجماهير.

هذه الوسائل تطورت وتشعّبت وتعقّدت بشكل مثير للاهتمام، فعلى الرغم من وفرة الدراسات التي تناول وسائل الإعلام التقليدية ودورها في عملية التأثير بالرأي العام وتغيير اتجاهاته، إلا أن عملية الدراسة للوسائل الحديثة أو المعاصرة، والتي نقصدُ بها مواقع التواصل الاجتماعي، ما تزال في بدايتها رغم المحاولات العديدة في محاولة فهم هذا العالم المُعقد المترابط ودرجة تأثيرهِ في تغيير قناعات الرأي العام أو السيطرة على مخيلتهم.

ولأن الأحزاب السياسية تعمل على البحث عن أدوات ذي تأثير واسع على اتجاهات الرأي العام، فإنّ ماكناتها الإعلامية تحاول أن تلج إلى العوالم التي تنفذ من خلالها إلى روح الجماهير ومعرفة أدوات التحكم بها.

شهدَ العراقُ بعد عام ٢٠٠٣ تنوعاً مثيراً في وسائل الإعلام من الناحية السياسية والفكرية والعقائدية، بفضلِ التحول من النظام الاستبدادي المطلق

الذي احتكرَ جميع وسائل الإعلام، إلى نظام ديمقراطيّ فتح الفضاء العام على مصراعيه، وعلى الرغم من إيجابية هذا الانفتاح، إلا أنه خلقَ فوضى في تدفق المعلومات، وشهد العراق خلال عقدين عملية تضليل ممنهجة سواء كانت داخلية أم خارجية أسهمت في خلق توجهات للرأيِّ العام لا تستند إلى الحد الأدنى من العقلانية، لأنها كانت تستهدف مشاعرهُ وعواطفهُ لتسهيل عملية قيادتهِ وتشكيل وعيه.

تهدف هذا الدراسة إلى إلقاء الضوء على الاستراتيجيات التي تستخدمها الأحزاب السياسية في عملية بناء توجهات المجتمع العراقي، ومحاولة معرفة هل كانت هذه الاستراتيجيات تستندُ إلى حاجات الجمهور عبر بناء المؤسّسات أم أنها كانت تستهدف عاطفتهُ من خلال التركيز على القضايا الجدلية واستحضارها في الأزمات؟

ومن أجل الوصول لهذا الهدف قُسِمت الدراسة إلى أربعة محاور:

المحور الأول: الأسّسُ الفكرية للسيطرة على مُخيلة الجماهير والتأثير في توجهات الرأي العام.

المحور الثاني: الأحزاب السياسية: توظيف القضايا اللاعقلانية للتأثير بمخيلة الجمهور العراقي.

المحور الثالث: توظيف مواقع التواصل الاجتماعي للتحكم بقناعات الجمهور.

المحور الرابع: الهيمنة الحزبية على وسائل الإعلام ودورها في بناء توجهات المجتمع العراقي.

أولاً: الأسّس الفكرية للسيطرة على مخيلة الجماهير والتأثير في توجهات الرأي العام

لم يكن بمقدور أيّ عالم سياسة أو فيلسوف تجاوز محاولة تحليل محفزات تحرك الجماهير، ففرويد، على سبيل المثال، الذي شهد الحرب العالمية الأولى وتصاعد الحملات المضادة للسامية في أوروبا الغربية، واضطرتهُ الأحداث فيما بعد للهجرة إلى انكلترا، ما كان بإمكانهِ إلا أن يطرح بعض التساؤلات على ظاهرة الجماهير وكيف تتحرك وتهتاج وتلعب دوراً كبيراً في حركة التاريخ. فقد كانت جماهير النازية والفاشية أمامهُ في طورِ التحضير والتهيئة. ومن أهم كتبهِ في هذا المجال (علم النفس الجماعي وتحليل الأنا) و (مستقبل وهم).

توجد جذور قديمة لفكرة الاقناع، فقبل عصر وسائل الاتصال الجماهيري، كان علم البيان أو الفصاحة يستخدم للإشارة إلى فنِ استخدام اللغة للتأثير على أفكار الآخرين وسلوكهم، وكان هذا الفن يُمثل مهارةً ثمينةً لدى اليونانيين والرومان للفوز في محاكم القانون، والنقاش في المنتديات السياسية[1].

(١) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، ط١١، القاهرة، ٢٠١٤م، ص١٩٨.

ويبدو أن التأسيس الفكري المنهجي لآليات السيطرة على مخيلة الجمهور وضبط سلوكياتها جاء على يد (نيكولا ميكافيللي) فقد أرسى دعائم هذه المنهجية في كتابهِ الأمير. ولأهمية ما يطرح مكيافيللي، يؤكد مُتخصصون بأن أرسطو أوجد العنصر الأولي في تكوين علم السياسة وهو استعماله منهجية المراقبة. أما مكيافيللي، فقد أوجد العنصر الثاني باستعمالهِ المنهجية الموضوعية وفصلها عن المشاغل السياسية[١].

مكيافيللي كان مُدركاً بشكلٍ جيد بأنّ معرفة صفات البشر وميولهم ونزعاتهم مُقدمة للسيطرة عليهم، فهو يعتقد أن عامّة البشر يُنكرون المعروف، ويُحبون المراوغة في الحديث ومراؤون، حريصون على تجنب الخطر، راغبون في الكسب، هم أعوانك طالما استفادوا منك، وهم يفدونك بالدعم وما يملكون بحياتهم وولدهم، حيث لا يكون هناك داعٍ لذلك، ولكن حين تقترب الأخطار ينقلبون عليك[٢]. وبذلك فإنّ استخدام القوة أمرٌ ضروريٌّ مع وجود هذه الصفات الذميمة لطبيعة البشر، لأنّ طباعهم مُتقلِّبة بحسب مكيافيللي، ومن السهل تحفيزهم لشيء ما ولكن من الصعب استمرار هذا الحافز. لذلك يوصي مكيافيللي بأن تُستخدم القوة معهم ليتم ردعهم[٣]. إن القوة ليست المفتاح الوحيد للسيطرة على الجماهير، إنما يحتاج الأمير كما يرى مكيافيللي إلى حب الناس حتى يستطيع السيطرة، وأن الأمير الشرعي المحبوب من شعبهِ الذي لا توجد له رذائل مفضوحة أمام الناس لا يحب

(١) عبد الرضا الطعان، وصادق الأسود، المدخل إلى علم السياسة، مكتبة السنهوري، بغداد، د.ت، ص١٨٦.

(٢) نيكولا مكيافيللي، الأمير، ت: أكرم مؤمن، ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ٢٠٠٤م، ص٨٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٠.

شعبه أن يتخلص منه، ومن الطبيعي لشعبهِ أن يتمسك به[١].

ومع هذه النصائح الذهبية لوصف وتحليل نفسية الجماهير، وطريقة السيطرة على مخيلتهم، اتُهِم مكيافيللي بتوفير الأدوات اللازمة لتمكين الملوك والرؤساء والأمراء من السيطرة على الجماهير بكل سهولة ويُسر، وخلقَ بذلك عصر من الاستبداد المطلق في أوروبا لم تخرج منهُ إلا بعد أن قامت الثورات الأوربية الكبرى لتتجه صوب النظام الديمقراطي.

لكن أبرز من قدم وصفةً منهجيةً ومفصلة، وتحليل عميق لنفسية الجماهير ووسائل السيطرة على مخيلتها كان الفرنسي (غوستاف لوبون)، إذ توجد أهمية محورية لضرورة الإلمام بما طرحهُ العالم والطبيب (لوبون) في كتابه (سيكولوجيا الجماهير) عن نفسية الجماهير وميكانزم تحركاتها واندفاعاتها وحتى ثوراتها أو السيطرة عليها، لأن وصفاته استُخدمت وما تزال تُستخدم من قبل الأحزاب السياسية في دعاياتها وإعلاناتها وطريقة مخاطبتها للجمهور، فجميع هذه الوسائل المستخدمة من قبل الأجهزة الحزبية والقادة السياسيين الذين يظهرون على وسائل الإعلام أو الدعاية المنظمة في مواقع التواصل الاجتماعي ترتكز على استراتيجية واحدة هي: الإيمان بلا عقلانية الجماهير ضمنياً، ثم التظاهر في نفس الوقت بأنها عقلانية ومنطقية! لذا فإنّ معرفة هذه البنية الفكرية لوسائل تحريك الجماهير ستفتح لنا الباب واسعاً أمام فهم وسائل واستراتيجيات الأحزاب السياسية في العراق للتأثير بالجمهور وتحريكه.

لوبون مقتنع بأنه لا يمكن تحريك الجماهير والتأثير عليها إلا بواسطة

(١) الطعان والأسود، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

العواطف المتطرفة[١]، وهذا يشي بوضوح بأن جدوى طرح الأدلة العقلية والمنطقية لإقناع الجمهور ليس وارداً ولا معنىً له لتحريك الجمهور.

ويشير لوبون إلى مسألة غاية الأهمية وهي أنه ليست الوقائع بحد ذاتها هي التي تؤثر على المخيلة الشعبية، وإنما الطريقة التي تعرض بها هذه الوقائع. وينبغي على هذه الأحداث عن طريق التكثيف إذا جاز التعبير أن تولد صورةً مؤثرةً وأخّاذةً تملأ الروح كالهوس. ويخلصُ لوبون إلى نتيجة مُهمة وهي: أن معرفة فن التأثير على مخيلة الجماهير تعني معرفة فن حكمها[٢].

يُحدد لوبون عدد من العوامل المباشرة التي تسهم في تشكيل آراء الجماهير. فالصور لديهِ تؤثر على مُخيلة الجماهير، ويعتقد أنها تُبهر الجماهير. ويقول: إذا لم نكن نمتلك الصور فإنه من الممكن أن نثيرها في مُخيلة الجماهير عن طريق الاستخدام الذكي والصائب للكلمات والعبارات[٣].

ويعتقد لوبون أن الأوهام هي الأخرى تؤثر في مخيلة الجماهير، إذ يؤكد على أن الجماهير لم تكن في حياتها أبداً ظمأى للحقيقة. وأمام الحقائق التي تزعجهم فإنهم يحولون أنظارهم باتجاه آخر، ويفضلون تأليه الخطأ، إذا ما جذبهم الخطأ. فمن يعرف إيهامهم يصبح سيداً لهم، ومن

(١) غوستاف لوبون، سيكولوجيا الجماهير، ت: هاشم صالح، دار الساقي، ط١، بيروت، ١٩٩١م، ص٧٥.

(٢) غوستاف لوبون، سيكولوجيا الجماهير، ت: هاشم صالح، دار الساقي، ط١، بيروت، ١٩٩١م، ص٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص١١٦.

يحاول قشع الأوهام عن أعينهم يصبح ضحية لهم[١].

وجد لوبون بأنّ التجربة هي المنهجية الوحيدة الفعّالة من أجل زرع حقيقة ما في روح الجماهير بشكلٍ راسخ، وتدمير الأوهام التي أصبحت خطرةً أكثر مما ينبغي. ولكن ينبغي تعميمها على أوسع مستوى وبشكلٍ مكرر ومعاد من أجل التوصل إلى أفضل نتيجة.

مع كون الجماهير، سريعة الانفعال والتأثر، وساذجة يمكن أن تصدق أي شيء، فإنه لن يكون مطلوباً من القائد للتأثير عليها أن يخوض معها محاجات عقلية وبراهين منطقية، وإنما المطلوب أن يستدر عواطفها بعنفٍ ويثير خيالاتها بقوة.

إلا أن صفات مثلك تلك التي ساقها لوبون عن الجمهور، ليست الوحيدة من سمات السيطرة عليها، وإنما يتحكم بذلك عنصر آخر، وهو ما أسماه "الهيبة الشخصية" أو "الكاريزما" بالتوصيف المُتداول، إذا يرى أن القادة الكبار كانوا "علماء نفس على غير وعيٍّ منهم. وكانوا يعرفون روح الجماهير بشكلٍ فطري"، وفي الغالب بشكلٍ دقيق وموثوق جداً. وبما أنهم يعرفونها جيداً، ويعرفون كيف يتعاملون معها، فإنهم قد أصبحوا أسيادهم. ويسوق لوبون مثالاً بنابليون بونابرت الذي كان ينفذ بشكل رائع إلى أعماق نفسية الجماهير الفرنسية، ولكنه كان يجهل بشكل كلي أحياناً نفسية الجماهير التي تنتمي إلى أجناس أو أعراق مختلفة[٢].

يُمثّل هذا المدخل الفكري ضرورة لتوفير منهج علمي دقيق لتأسيس

(١) المصدر نفسه، ص١١٩.

(٢) غوستاف لوبون، سيكولوجيا الجماهير، ت: هاشم صالح، دار الساقي، ط١، بيروت، ١٩٩١م، ص٤٩.

التحليل لفهم استراتيجيات الأحزاب السياسية العراقية في التأثير على مُخيلة الجماهير العراقية لتسويق مشاريعها السياسية، سواء بالأدوات التقليدية (وسائل الإعلام) أو بالأدوات الحديثة (مواقع التواصل الاجتماعي).

ثانياً: الأحزاب السياسية: توظيف القضايا اللاعقلانية للتأثير بمُخيلة الجمهور العراقي

عَمِد النظام الاستبدادي ما قبل ٢٠٠٣ إلى فرض رؤاه بقوة الإكراه، إذ لم يكن هناك مجالاً للنقاش ومساحةً للاعتراض، وفي الوقت الذي كان يفرض أجنداته السياسية في الداخل العراقي بالقوة والعنف، فإنهُ كان يستخدم أدواتاً لا عقلانية في تحشيد الرأي العام، كتأجيج مشاعر العداء المستمر مع إيران "الفارسية" كما كان يروج، وظهوره المستمر على شاشات التلفاز بصورة البطل المنقذ و"حامي البوابة الشرقية"، ترافقها حملة من الأغاني تمجد شخصهُ وتتغنى بـ"منجزات" وهميه، وتُظهرهُ العدو اللدود للولايات المتحدة و"إسرائيل".

لم يختلف كثيراً النظام السياسي ما بعد عام ٢٠٠٣ في توظيف الأدوات اللاعقلانية في التأثير بالشعب العراقي، بل لربما توسعت بشكلٍ مُبالغ فيه، لكن هذه المرة شهِدت زيادةً من منسوب "الأدوات الناعمة" في توظيف الشعارات اللاعقلانية أو العاطفية، مع تضييق مساحة الإكراه في فرض الأجندات السياسية إلى حدٍ ما.

حزب البعث: الورقة الحاضرة باستمرار

لقد كانت أكثر ورقة لَعِبت عليها الأحزاب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ ورقة حزب البعث المُنحل، ونُشير هنا إلى أن الأحزاب السياسية "الشيعية" وظفت هذه الورقة بشكلٍ كبير، وبشكلٍ أقل وظفتها الأحزاب السياسية "السُنية" ولكن بطريقةٍ مُعاكسة.

الأحزاب السياسية الشيعية استخدمت استراتيجية ممنهجة لزرع الخوف في الجمهور الشيعي، فتُذكِّر جمهورها بشكلٍ دائم ومستمر بجرائم حزب البعث ذات الطابع الطائفي، وتُحذرها باستمرار، بين أزمةٍ وأخرى تهزُ النظام السياسي، من مغبّةِ عودة الحزب إلى سدة الحكم. على سبيل المثال في عام ٢٠١١ أعلن رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي اعتقال ٦١٥ من قياديي حزب البعث المنحل أغلبهم من محافظات الوسط والجنوب.

واتهم المالكي في تصريحات لتلفزيون "العراقية" الرسمي المعتقلين بمحاولة تحويل محافظة صلاح الدين التي أعلنت نفسها إقليماً "ملاذاً آمناً للبعث" كما اتهمهم "بالتخطيط لانقلاب بعد انسحاب القوات الأميركية". وهذا لم يمنع الحكومات المتعاقبة بإصدار قرارات تستثني آلاف البعثيين من إجراءات قانون المساءلة والعدالة وفقاً لمعايير التوافقات السياسية. بمعنى أن تصفية قضية حزب البعث لم يكُن مشروعاً استراتيجياً لهذه الأحزاب بقدر ما كان ورقة "غير عقلانية" لتحشيد الجمهور الشيعي بين فترةٍ وأخرى.

فيما كانت الطبقة السياسية السُنية تروّجُ إلى المظلومية التي يتعرّضُ لها السنة جرّاء عملية الاجتثاث التي جرت على البعثيين الكبار، وهذا يُظهرهم كمدافعين عن الحزب الذي مثّل طائفتهم في الحكم لعقود. على

الرغم من أن الكثير من "البعثيين الشيعة" قد طالتهم إجراءات المساءلة والعادلة.

على سبيل المثال، عام ٢٠١٧ قامت هيئة المساءلة والعدالة بإصدار كتاب بشمول وزير الاتصالات الأسبق نعيم الربيعي "الشيعي" بإجراءاتها، وقد علّق "نائب سني" سابق على هذه الإجراءات التي طالت وزير شيعي ما نصه: (لا يمكن أن نضيع فرصة عظيمة مثل هذه لكي يتذوق شركاؤنا من الكأس نفسها التي كنا طوال ١٦ عاماً نسقى منها نحن السُنة) ويضيف هذا النائب (قانون المساءلة والعدالة إنما هو إقصاء، وليس قانون حساب للمقصر وهذه هي إشكاليتهُ الكُبرى)[١]. وهذا يكشف مدى استثمار الطرفين لهذا الملف الحساس والخطير.

جدلية عراقيي الداخل والخارج

بعد سنوات من التغيير في العراق ظهر مصطلحان سببا نزاعاً، وبالتحديد في الشارع الشيعي، وهما عراقيو الداخل وعراقيو الخارج، وقد حدثت أزمةً كبيرةً في تلك المرحلة، وذلك لأن أغلب الأحزاب السياسية "الشيعية" قد جاءت من خارج العراق بسبب معارضتها للنظام السابق.

تتمثل إحدى الخصائص المهمة للقيادات السياسية الجديدة في العراق في أن المغتربين -عراقيين عاشوا خارج العراق لمدة عقد على الأقل،

(١) حمزة مصطفى، ملف "اجتثاث البعث" يعود في العراق، تقرير صحافي في جريدة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٩، على الرابط الآتي:
https://aawsat.com/home/article/1556041/%D985%%D984%%D981-%%C2%AB%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D8%AB%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D984%%D8%A8%D8%B9%D8%AB%C2%BB-%D98%A%D8%B9%D988%%D8%AF-%D981%%D98%A-%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D982%

وفي بعض الحالات عقدين أو ثلاثة- أصبحوا كثرة غالبة (هذا التعريف لا يشمل العراقيين الذين أمضوا فترةً في الخارج للتعليم). ومعظم قادة اليوم هم أولئك الذين إما غادروا العراق أو عاشوا في الشمال بمنأى عن سيطرة صدام. والأطراف الداخلية وهي التي كانت تعيش في ظل حكم صدام عام ٢٠٠٣ لم تقوَ شوكتهم بعد. وإجمالاً، حوالي ٣٨ في المائة من قادة العراق منذ عام ٢٠٠٣ من الأطراف الخارجية، و١٩ في المائة أكراد من المنطقة "الحرة" في شمالي العراق، و٨،٢٦ في المائة فقط من الأطراف الداخلية. والبقية لها خلفية غير معروفة.

فالأطراف الداخلية ترتابُ غالباً من القادمين من الخارج الذين يجلبون أفكاراً غريبةً غالباً - سواء من الغرب أم من الشرق، واشتهر عنهم أنهم لا يقدرون معاناتهم في ظل عهد صدام. ولكن الأطراف الخارجية تقدم إسهاماً بأفكارها الجديدة وتقدم مساندةً خارجيةً توجدُ حاجةً ماسةً إليها. وعلى النقيض، تثيرُ الأطراف الخارجية شكوك الناس في الداخل، وعلى الأخص أولئك الذين تلقوا تعليماً في عهد نظام حزب البعث ولديهم بعض التجارب في إطاره[1].

أصبح هذا الأمر أداةً تسويقيّةً توظّفُ سياسياً من قبل بعض الأحزاب والحركات السياسية من عراقيي الداخل، وبالتحديد طرفين أساسيين ينتمون لمرجعية محمد محمد صادق الصدر (الصدر الثاني) وهما التيار الصدري وحزب الفضيلة، خذ على سبيل المثال التصريحات المتكررة لرئيس حزب الفضيلة الأسبق وعضو مجلس النواب السابق نديم الجابري عندما

(١) فيليب مار، من هم قادة العراق الجدد؟ وماذا يريدون، معهد السلام الأمريكي، واشنطن، https://www.usip.org/sites/default/files/sr160_arabic.pdf

يقول بأن "هناك صراعاً بين عراقيي الداخل والخارج، والطبقة السياسية التي جاءت من الخارج كانت محملة تجاه عراقيي الداخل بأنهم متخلفين أو بعثيين أو مهادنين للبعث"[١]. وعلى الرغم من الجدالات الدائرة حول عراقيي الداخل والخارج في تلك المرحلة، إلا أنها قد اختفت بعد عقدين من ولادة النظام السياسي مع التغييرات الطبيعية في أجيال الأحزاب السياسية.

الخطاب الطائفي والعنصري

وبالنظر إلى ورقةٍ أخرى، يبدو توظيف الخطاب نحو حزب البعث من الطرفين، أقلُّ وطأة من الخطاب الطائفي الذي تسببهُ بما يشبه الحرب الأهلية بعد تفجير قبتي الإمامين (علي الهادي والحسن العسكري) في شباط ٢٠٠٦ وما رافقها من عمليات قتل على الهويّة بين الطرفين، كما أن الحدث الثاني الذي أعادَ مشاعر التأجيج الطائفي هو اجتياح تنظيم (داعش) الإرهابي للمحافظات السنية عام ٢٠١٤ مُعلناً سيطرتهُ على ثلثي مساحة العراق.

تاريخياً، كانت الخلافات حول القضايا السياسية والعقائدية هي السبب في الانقسام بين السُنَّة والشيعة، بيد أن التنافس على السلطة والموارد والمكانة هو الدافع وراء مظاهرها وتجلياتها الحديثة. وشيئاً فشيئاً، هيمنت فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بدلاً من تمثيل المواطنين، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم الانقسامات القائمة بدل تخفيفها.

لقد أصبحت الطائفية أداةً يستخدمها أصحابُ المشاريع السياسية،

(١) يُنظر: نديم الجابري، لقاء خاص على قناة (زاكروس) الفضائية، برنامج بلا أقنعة، https://www.youtube.com/watch?v=QSmnICljprk

حيث تؤثّر الشكوك المتبادلة والتعبئة الطائفية على سلوك النخبة السياسية التي تتطلّع إلى تكوين جمهور ناخبين، وحشد الدعم الشعبي. ويبدو هذا صحيحاً بصفةٍ خاصةٍ خلال مواسم الانتخابات. لذا فإنّ خطابَ الأحزاب السياسية "الشيعية" ركّزَ على قضيتين أساسيتين: الأولى، المظلومية الشيعية من الأنظمة السنية المتعاقبة تاريخياً، الثانية: التحذير المستمر للجمهور الشيعي من عودة السُنة للحكم ليعود القمع والاضطهاد والحرمان من ممارسة الطقوس الدينية. أمّا الأحزاب السياسية "السُنية" فقد هيمن على خطابها سردية الضحيّة "السنية" طائفيّاً. فهذان الخطابان يؤمنا عملية إعادة انتاج الأحزاب السياسية وتكرارها في السلطة، فكلما ازدادت حدة الخطاب طائفياً، ازدادت حظوظ الحزب بالحصول على مقاعد أكثر والعكس صحيح. وبهذا استبعدت الأحزاب ذات البعد الوطني والمدني والليبرالي، أو حتى الأحزاب الإسلامية "المُعتدلة" من العملية برمتها (أو أصبحت أرقاماً هامشية) بسبب هيمنة الخطاب الطائفي الذي لَعِب في منطقة عواطف ومشاعر الجمهور وبذلك كسب المعركة.

ولم يكن الخطاب القومي "العنصري" بين العرب والكُرد أفضلُ حالاً من الخطابات السابقة، إذ يشتد هذا الخطاب مع كل أزمة سياسية ويظهر الطرفان في موقع الحماية عن المصالح "القومية" التي تُهددها القومية الأخرى، فملفات مثل النفط والغاز ورواتب موظفي الإقليم، وتنازع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، كان يُمكن أن يتم حلها بعقد تسويات بين الأطراف، إلا أن هذه الأطراف لا تنوي أن تضع حلولاً ناجعةً لأنها تُمثل وقوداً لديمومتها في السلطة، على سبيل المثال، نجد أن الأحزاب الكُردية الأكثر تطرفاً في خطابها القومي، هي التي تحقق مقاعد أكثر في الانتخابات النيابية أو حتى الانتخابات على مستوى

الإقليم، فهذا الخطاب يحقق لها مكاسب سواء على مستوى المركز أو على مستوى الإقليم. وهذا ما عكسهُ هيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني على المشهد الانتخابي على المستوى الكُردي، في الوقت الذي كان يُمكن أن يُقدم خطاباً يُبرز الهوية الوطنية الجامعة، ويُعزز مبدأ المواطنة ويوطد الثقة بين المكونات. لكن هذا الحزب دارس جيد لنفسية الجماهير الكُردية، ودفع باتجاه تبني خطاباً قومياً "أكثر تطرفاً" من أجل أن يكون رقماً مهماً في العملية السياسية والانتخابية.

توظيف الرمزية الدينية والعائلية

انطلاقاً من قاعدة: أن الجمهور عاطفي بحسب (لوبون) فإنّ الطبقة السياسية كان تبحث عن كل الأدوات التي توفر لها هذه الميزة، وواحد من أهم المفردات التي استخدمت بشكلٍ واضح بعد عام ٢٠٠٣ هو توظيف الرمزية الدينية والعائلية، لهذا لم تُبنَ تجربة حزبية بالمعنى التقليدي للحزب، إنما جرى تأسيس أغلب الأحزاب السياسية استناداً للرمزية الدينية أو العائلية فحصل التناقض بين أحزاب لم تؤسّس بصورةٍ ديمقراطية، في قِبال عملها في أجواء "ديمقراطية" فيها حريات وانتخابات دورية وتداول سلمي للسلطة.

لذا فإنّ جميع القيادات السياسية ترى في الأحزاب جزءاً من تراث العائلة أو هي اقطاعية تتملكها وتوجهها، وترفض من يحتج أو يعارضها، وهو ما يدفع المعترضون إلى الخروج بأحزابٍ جديدة سبيلاً للتحرر من ربقة الديكتاتورية الحزبية، إلا أنهم سرعان ما يصابون بلعنة الاستحواذ على مقاليد الحزب[١].

(١) سلام فاضل المسعودي، أزمة التعددية الحزبية في العراق: دراسة سياسية في التجربة الحزبية لما بعد عام ٢٠٠٣م، المؤتمر العلمي الأول لقسم التاريخ- كلية التربية للعلوم

ظَهرَ هذا التوظيف لدى الأحزاب الشيعية والكُردية بشكلٍ أوضح من الأحزاب السنية، فأغلب الأحزاب الشيعية وظّفت إرث (الصدرين: محمد باقر الصدر، ومحمد صادق الصدر)، وكذلك مرجعية الحكيم، فيما وظفت الأحزاب الكردية إرث أسرتي البارزاني والطالباني. وكان تأثير هذا التوظيف بالغاً على مُخيلة الجمهور، لأنهُ أنتجَ جمهوراً عقائدياً مُلتزماً بتعليمات قيادته، ونجد ذلك بوضوح لدى التيار الصدري والحزب الديمقراطي الكردستاني، وظهرت تجليات ذلك في الانتخابات البرلمانية "المُبكّرة" عام ٢٠٢١ في ظلِّ نظام انتخابيٍّ يعتمدُ الدوائر المتعددة والترشيح الفردي، فقد أظهرت النتائج بأنَّ التيار الصدري حَصَدَ على المقاعد الأكثر في الجانب الشيعي (٧٣) مقعداً، فيما حَصَدَ الحزب الديمقراطي الكردستاني على أغلب المقاعد الكردية (٣١) مقعداً. وعكس ذلك التزاماً صارماً بالتوجيهات من قبل جمهور الطرفين.

توظيف هذه الأحزاب لجميع تلك الأوراق أعطاها مكاسبَ عدة، وخلق زبائنيات في النظام السياسي، الأمر الذي قوّضَ بناء الدولة والمؤسّسات، وأدى ذلك إلى "ابتلاع الأحزاب للدولة". وخلق وزارات، ومؤسسات لا تنتمي للدولة، بل تعلن ولاءها للحزب الذي سيطرَ عليها بكلِّ مواردها، وإمكاناتها، لتشكلَّ الدعامة الماديّة للحزب السياسي.

وبعد ما يقرب من عقدين من الغزو والاحتلال، من الصعب تقدير الحجم الإجمالي للموارد التي اقتطعت من خزائن الدولة من خلال الفساد تحت مظلة السياسة. وفي عام ٢٠١٤، قدَّر الراحل أحمد الجلبي، عندما كان رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي، أن البلاد خسر ٥٥١ مليار

الإنسانية- جامعة واسط، ٢٠٢١م، ص٢٢.

دولار بسبب الفساد. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٨، قدرت لجنة النزاهة النيابية أنّ ما لا يقل عن ٣٢٠ مليار دولار من الأموال العراقية اختفت على مدار الخمسة عشر عاماً السابقة[١].

بالنتيجة، فإنّ الطبقة السياسية تقوم بالأعمال السياسية لذاتها، بمعنى أنها تستخدم السياسة كوسيلةٍ للإثراء، وتُديم النظام الذي تديرهُ من أجلِّ نهبِ المال العام، وهو مالٌ سهلٌ نتيجةً لاعتماد العراق على النفط في تمويل الموازنة السنوية بنسبةٍ تتعدى ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، فبرز مصطلح "الكليبتوقراطية" لوصمِ النخبةِ الحاكمةِ في العراق. وذلك للتعبير عن استيلاء الطبقة السياسية على المال العام[٢]. هذا أدى إلى تدهور العلاقة بين الأحزاب السياسية والجمهور، الأمر الذي أدى إلى زعزعة ثقة الناس بالنظام السياسي، مما أسفر عن تراجعٍ واضحٍ بنسبِ المشاركة في الانتخابات البرلمانية[٣]. ونتيجةً لذلك خرجَ مئات الآلاف في

(١) توبي دودج وريناد منصور، الفساد تحت المظلة السياسية وعوائق الإصلاح في العراق، تشاتام هاوس، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠٢١م، ص١٢.

(٢)عمر الجفال، أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي، تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، مركز الشرق الأوسط، تشرين الأول، ٢٠٢١م، ص٨.

(٣) نلحظ أن انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٠٥م سجّلت أعلى نسبة مشاركة بواقع ٧٦،٤٪. في حين نجد أن نسب المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٠م قد سجلت تراجعاً واضحاً بالمقارنة بنسب المشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٥م لتسجل ٦٢،٤٪ كنسبة تصويت لانتخابات ٢٠١٠. ونؤشر تراجع هذه النسبة في انتخابات عام ٢٠١٤ إذ وصلت نسبة المشاركة إلى ٦٠٪، بينما وصل تدني نسب المشاركة ذروته في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٨، إذ بلغت نسبة المشاركة بحسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٤٤،٥٪. وتراجعت النسبة لتصل إلى ما يقرب من ٤٣٪ في انتخابات عام ٢٠٢١، وتشكك المنظمات المحلية والدولية في الانتخابات من أن نسب المشاركة في الانتخابات أقل بكثير من النسب التي تعلنها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بسبب الآلية المحتسبة، فالمفوضية تحسب نسب المشاركة على

معظم محافظات العراق في تشرين عام ٢٠١٩ بمظاهراتٍ فيما عُرف لاحقاً باحتجاجات تشرين التي هزّت بنية النظام السياسي، وأسفرت عن مقتل أكثر من (٥٠٠) متظاهر، وجرح أكثر من (٢٠) ألف آخرين.

وعلى الرغم من "صحوة" الجمهور في تشرين من عام ٢٠١٩، وتوجس الطبقة السياسية من انهيارٍ وشيك للنظام السياسي، إلا أنها استمرت بممارسةِ عمليةِ توظيفِ الأدوات اللاعقلانية، للتأثير على الجمهورِ وإبعادهِ عن قضاياه الرئيسة، وإشغالهِ بقضايا هامشية. وهذا يدفعنا إلى الانتقال لتحليلِ كيفية توظيف هذه الأحزاب لمتغيرٍ جديدٍ أفرزهُ التطوّر التكنولوجي الهائل، ونقصد بهِ (مواقع التواصل الاجتماعي).

أساس الناخبين المسجلين لديها (أو الذين استلموا بطاقاتهم الانتخابية) وليس على أساس عدد المصوتين الكلي.

ثالثاً: مظاهر توظيف مواقع التواصل الاجتماعي للتحكم بقناعات الجمهور

أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي ثورةً كبيرةً في عالم الاتصال والتواصل، فبعد أن كان الرأي العام متلقياً فقط في وسائل الإعلام التقليدية، بات في مواقع التواصل الاجتماعي يتفاعل ويساهم في التأثير بالرأي العام، وصنع القضايا المثيرة للجدل أو ترتيب الأجندات والأولويات. وأمام عجز الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عن أداء أدوارها المتمثلة في التعبئة بسبب تضييق الأنظمة الحاكمة من جهة، وغياب الديمقراطية الداخلية في معظمها من جهةٍ أخرى، وتحولها إلى كائنات ذات أهداف مصلحية آنية من جهةٍ ثالثة، عم نفور المواطنين منها. لذلك فإنّ الوسائط الحديثة المتمثل في الفضاء الرقمي ووسائل الإعلام استطاعت أن تحل محلها. إذ لعبت دوراً أساسياً في الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدتهُ المنطقة العربية مع الانتفاضات الشعبية، واسهمت بشكلٍ كبيرٍ في نقل الوقائع الميدانية بشكلٍ مباشر[1].

(١) بشرى جميل الراوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد (١٨)، ٢٠١٢م، ص١٠١.

وأصبحنا بفضل هذه الثورة أمام إعلام جديد لا يحتاج إلى أيِّ رأسمال: كل رأسمالك هو هاتفك النقال أو حاسوبك الشخصي، ولا يمكن "للإعلام الجديد" الاستغناء عن الإعلام التقليدي، وأنهُ لن يتحقق له الرواج إلا إذا استخدمتهُ وأشارَ إليهِ ونقلَ عنه، فالكثير من الأحداث كان السبق فيها للمدونين أو لبعض المواقع، ويعتقد الكثيرون أن التواصل الاجتماعي هو صورة للإعلام القادم الذي سيُزيح بشكلٍ تدريجيٍّ الإعلام التقليدي كما فعلت التلفزيونات بالراديو.

إن مواقع التواصل الاجتماعي قوةٌ كامنةٌ خرجت عن سيطرة الحكومات، وأسهمت في صنع التغيير في الخارطة السياسية من خلال قدرتها على حشد الجماهير التي أسّست دولةً افتراضيةً على شبكة الانترنت، وكانت هذه الدولة مناسبة لمناقشة الأوضاع بين الجميع، والتنسيق بينهم للتحرك في الوقت المناسب[1]. فالأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية لم تكُن تتخيل بأن وسائل التواصل الاجتماعي ستظهر كمُتغيرٍ منافسٍ لأجهزتها الإعلامية الموجهة، ففي الوقت الذي كانت تلك الأجهزة تتحكم بالمطلق بتوجهات الرأي العام، وتُسيطر على مُخيلة الجماهير من خلال المواد التي تُنشر على وسائل الإعلام التقليدية، ظهرت وبشكلٍ مفاجئ وسريع مواقع التواصل الاجتماعي التي أتاحت فرصةً كبيرةً لتصبح مصدراً مهماً للمعلومة، خلافاً للمصادر التقليدية التي تُسيطر عليها الأجهزة الحكومية ذات الطابع الاستبدادي.

تتميزُ مواقع التواصل الاجتماعي بوصفها سهلة الوصول، وقليلة

(١) عثمان محمد اذويب، دور مواقع التواصل الاجتماعي في حشد الرأي العام إزاء التغيير السياسي، وقائع المؤتمر العلمي الثامن والدولي الثاني لكلية الإعلام الجامعة العراقية، ٢٠٢٣م، ص١١٠.

التكلفة، والمعلومات المتداولة فيها تتدفقُ بسرعةٍ كبيرة، ويمكن لمُستخدمي هذه المواقع إخفاء هويتهم الشخصية والكتابة والنشر بُحريةٍ تامة، لذلك أدت هذه المواقع إلى الحراك الذي حصل عام ٢٠١١، والثورات التي اندلعت في تونس ومصر وليبيا وسوريا وغيرها من البلدان العربية، وقد لا نختلف أن لهذه الثورات مُحركات عديدة متنوعة لا يسع المجال لذكرها، لكن ما يُمكن تأكيدهُ بأنّ مواقع التواصل الاجتماعي هي الأداة الأساسية في بلورةِ رأيٍّ عامٍ للحراك، لما للسرعة المُذهلة في نقلِ المعلومات، وتنظيم المجموعات، وتقسيمٍ المهام في ساحات التظاهر.

ويبدو من خلال ما تقدم، بأنّ مواقع التواصل الاجتماعي قد غيّرتْ من وجهِ التاريخ وصيرورة الأحداث، وباتت جميع النظريات التي طرحها (مكيافيللي)، و(غوستاف لوبون)، في وسائل السيطرة على مُخيلةِ الجمهور في مهبِّ الريح، لما للدور الفاعل للجماهير في مواقع التواصل الاجتماعي، مع تراجعٍ واضحٍ للأجهزة الإعلامية الحكومية، وهذا الأمر سوف يُفقدها ميزةَ الزخمِ التيٍ توفرهُ الوسائل التقليدية في السيطرة على مُخيلةِ الجمهور، لأنها لن تكون المصدر الوحيد أو على الأقل الرئيس للمعلومات المُتدفقة للرأيِّ العام.

وهذا الرأيُّ وإن كان مُقترباً للصوابِ في جزءٍ منه، إلا أنها ليس الحقيقة الكاملة، لأنّ الأجهزة الحكومية أو حتى الأحزاب السياسية ما تزال تملك القدرة والتنظيم والمهارات والأدوات والموارد المالية للولوج إلى هذا العالم، والدخول في منافسةٍ وصراعٍ مفتوحٍ أولاً بين الأحزاب السياسية ذاتها، وثانياً، بين الأحزاب السياسية ذاتها والجمهور.

ويُمكن في هذا إعطاء نموذج للإمكانات التي استخدمتها مواقع ووسائل إعلام فضلاً عن إعلاميين، وناشطين مقربين للأحزاب السياسية

في الاحتجاجات التي حصلت في تشرين من عام ٢٠١٩، إذ أدارت الماكنة الإعلامية لبعض الأحزاب الفاعلة حملة مُنظمة في وسائل إعلامها ومواقع التواصل الاجتماعي بشكلٍ مُكثف، لشيطنةِ هذا الحراك من خلال اطلاق اتهامات لحركة الاحتجاجات لمحاولة إسقاط العملية السياسية، وأنّ هؤلاء الشباب المُحتجين يدعون إلى التحللِ الخلقي، والابتعاد عن الدين، وأنهم فوضويون، ويدعون لإسقاط المرجعية الدينية، ووصلت الاتهامات إلى ربطهم بالعامل الخارجي، ووصفهم بـ(أبناء السفارة) في إشارةٍ إلى أنهم مدعومون من قبل (سفارة الولايات المتحدة في العراق)، أو (الجوكرية)، نسبةً إلى الفيلم الأمريكي (الجوكر) الذي يَصفونهُ بأنه يدعو للفوضى، وضرب مؤسّسات الدولة.

ومما تجدرُ الإشارة إليهِ أن الأحزاب السياسية تستخدم وسيلتين للتحشيد عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الأولى ما يُعرف بـ"الذباب الإلكتروني"، والثانية تُسمى بـ"الجيوش الإلكترونية". ويظهر تأثيرها الكبير على تغيير توجهات الرأيِّ العام، بسبب التنظيم الدقيق والقدرات الهائلة لتلك الأحزاب في مواجهة الأشخاص المُنفردين الذي لا يملكون تنظيم، ويفتقرون للتواصل الفعّال، فضلاً عن افتقارهم للأهداف الواضحة، لذا وقوعوا فريسةً للترويج الذي تُمارسهُ الاحزاب السياسية لتمرير أجندتها السياسية عبر الذباب والجيوش الإلكترونية.

والذباب الإلكتروني عبارة عن روبوتات أو برامج مصممة لتظهر كأشخاصٍ حقيقيين على وسائل التواصل الاجتماعي، أي كمستخدمين غير حقيقيين، ولكن فقط برامج الكومبيوتر التي تدير حسابات وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر/ أكس) أو (فيسبوك) أو غيرهم. والذباب الإلكتروني مصطلحٌ حديثٌ في الإعلام الرقمي، ويقصدُ بهِ الحسابات الوهمية على

مواقع التواصل الاجتماعي الموجه من قبل مبرمجين مختصين يشنون حملات إعلامية ممنهجة ضد أشخاص أو كيانات أو دول.

الجيوش الإلكترونية مجموعات مدرّبة تعمل وفق أجندة خاصة هدفها اختراق مواقع الخصوم، والترويج لوجهة نظر معينة عبر مختلف منصات الإنترنت، وإسكات وتشويه سمعة المناوئين، إلى جانب ترويج الإشاعات والأكاذيب[1]. وتحتاج هاتان الوسيلتان إلى إمكانات خاصة من الموارد البشرية والموارد المالية، الأمر الذي يتعذّر على الأفراد امتلاكه قياساً بالقدرات المتوفرة لدى الأحزاب السياسية، هذا فضلاً عن توظيف وسائل الإعلام الحزبية في خدمة مواقع التواصل الاجتماعي من خلال الأدوات الإعلامية التي تمتلكها التلفزيونات من الكاميرات وأدوات الصوت والاحتراف في تشكيل الصورة وتسويق الحدث، فجميع وسائل الإعلام اليوم ناشطة وبقوة في وسائل التواصل الاجتماعي وتمتلك الملايين من المشتركين في صفحتها عبر تلك المواقع، ما يشي بقدرة هذه المواقع في التأثير في توجهات الرأي العام.

لم تكتفِ الأحزاب السياسية في القيام بحملات موجهة لتغيير توجهات الرأي العام والتأثير بمخيلة الجماهير فحسب، بل حاولت أن توظف مواقع التواصل الاجتماعي في حملاتها الانتخابية والتسويق لمرشحيها، لكنها لم تُركز على مُنجزها في مؤسسات الدولة بل عَمِدت إلى اجترار خطاباتها التقليدية، عبر إعادة إحياء الخطاب الطائفي والعنصري، واستثمار ورقة

(١) علي سعدي عبد الزهرة، أثر الذباب الألكتروني على توجيهات الرأي العام، مجلة قضايا سياسية، وقائع الموتمر العلمي السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والسياسية للمراكز المستقلة، ٢٠١١م، ص٣٥٦.

حزب البعث من قبل جميع الأطراف، وكذلك توظيف الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي.

إن استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني يحقق أمرين: الأول، الوصول إلى أكبر عدد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي يُساعد على ترشيد استخدام الموارد المالية في سياق هذه الحملات لأقصى قدرٍ ممكن، والثاني، يتمثّل في أنه يزود الأحزاب السياسية بفرصٍ هامّةٍ في الحملات الانتخابية تتمثلُ في ازدياد قدرتها على طرحٍ محدودٍ لرسائل معينة بشكلٍ منتظم لكل مجموعة من المتلقين المستهدفين[١].

يبدو أن مواقع التواصل الاجتماعي تتطلبُ تحليلاً أوسعاً وأعمقاً في قدرتها على التأثير بمخيلة الجماهير عبر استخدام المنهجية "اللوبونية" في توظيف لا عقلانية الجمهور في تغيير الاجندات السياسية، فعلى الرغم من التغييرات الجوهرية التي شكّلتها هذه المواقع في فلسفة الإعلام التقليدي، ومنح المواطنين قدرة أكبر في التفاعل مع الأحداث وإبداء الآراء الصريحة بلا قيود "نسبياً" إلا أن خطورتها تكمن في الأدوات الهائلة التي تمتلكها الأحزاب السياسية في الولوج إلى هذا العالم، وفهمه وتحليله وإتقان أساليب التأثير فيه عبر ما يُسمى الخوارزميات التي تتحكم بأولويات الموضوعات لدى المُستخدمين.

ومن يطّلع على ما أُطلِق عليه بـ"تجارب فيسبوك"[٢]. (الموقع الذي

(١) محمد سعيد أبو عامود، التسويق السياسي وإدارة الحملات الانتخابية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٨م، ص٢٠٧.

(٢) https://www.forbes.com/sites/kashmirhill /2014 /07 /10/ facebook- experiments -on-users/?sh=4ec6b4f91c3d

يصل عدد مُستخدميه إلى أكثر من ٢،٨٥ مليار مستخدم ويوصف بأكبر تجمع بشري في التاريخ) سيتلمّس خطورة هذه المواقع، وقدرتها على التأثير المُباشر على توجهات الرأي العام والتحكم بمُخيلة الجماهير، فقد عمِلت شركة فيسوك عشرات التجارب على مُستخدميها لمعرفة قدرتها على التأثير فيهم وتغيير آرائهم، وواحدة من هذه التجارب شملت، على سبيل المثال، (٢٩) مليون مستخدم، وتجربة أخرى تم عملها على أكثر من (٢٥٠) مليون مستخدم وهذا ما لم توفره أي دراسة علمية استطلاعية أو مسحية في تاريخ البشرية.

لكن أخطر تجربة أو دراسة عملها (فيسبوك) على (٧٠٠) ألف مُستخدم وبالتعاون مع باحثين بجامعة (كورنيل)، إذ قسّموا فيها عيّنة الدراسة إلى مجموعتين: الأولى قللوا المنشورات الإيجابية التي تظهر على صفحاتهم، والثانية قللوا المنشورات السلبية التي تظهر على صفحاتهم أو ما يسمى (Newsfeed) واتضح من خلال الدراسة بأن مشاعر السلبية التي ظهرت أثرت على المستخدم بشكلٍ سلبي، وكذلك المشاعر الإيجابية التي ظهرت أثرت بشكلٍ إيجابي على المستخدم، قد يبدو هذا التأثير طبيعي جداً ومنطقي، لكن الأمر المُثير هو ليس في المشاعر السلبية أو الإيجابية التي نُقِلت للمستخدمين وتأثروا بها، بل ما يجعلنا نُفكر بقلق هو قدرة (فيسبوك) على تغيير الأولويات في المنشورات التي يمكن أن تظهر لنا كمستخدمين وتؤثر على قناعاتنا وأولوياتنا وتوجهاتنا.

بمعنى أن (فيسبوك) إذا تحكّم فقط بتغيير أولويات المنشورات سيؤثر على الحالة النفسية للمستخدم، فلو تدفقت الأخبار السلبية ستتغير حالة الناس إلى سلبية أكثر والعكس صحيح. وهنا يُمكن أن نتخيل لو أن (فيسبوك) قرر أن تكون الناس في بلد ما تحت تأثير الحالة السلبية فقط

عن طريق ترتيب المنشورات وتغيير الأولويات، بمعنى أن مشاكل الناس وأزماتهم تبرز أكثر في صفحاتهم، هل ممكن أن يقوم سكان هذه الدولة بالتوجه إلى الشوارع و يبدأون بالاحتجاج أو الثورة؟ نميل إلى أن الأحزاب السياسية مُطلعة بشكلٍ أو آخر على هذه الدراسات، ومُدركة حجم التأثير الفعّال الذي تُمارسهُ مواقع التواصل الاجتماعي، وهي توصلت إلى نتيجة بأن ترك مواقع التواصل للجمهور سيفقدها فرصة التحكم فيهم، والتلاعب بمخيلتهم، لذلك وضعوا جميع إمكاناتهم في استثمار هذه المواقع لضمان استمرار عصا التحكم في توجهات الجمهور بأيديهم.

رابعاً: الهيمنة الحزبية على وسائل الإعلام ودورها في بناء توجهات المجتمع العراقي

على الرغم من تراجع دور وسائل الإعلام التقليدي قِبال وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على مخيلة الجماهير، إلا أنها ما تزال مصدراً مهماً للمعلومة لا يمكن الاستغناء عنه، ويكفي أن نقول أن جميع الأدوات والوسائل المستخدمة في هذا الإعلام تم توظيفها في مواقع التواصل الاجتماعي.

بل إن الكثير من المعلومات المُتدفقة في مواقع التواصل الاجتماعي مصدرها وسائل الإعلام التقليدية، كالأخبار والمقابلات وبعض القضايا الاجتماعية. وبهذا أصبحت العلاقة بين الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي علاقة "تبادلية وتخادمية" واحدة تخدم الأخرى، والأولى تؤثر بالثانية، والعكس صحيح.

بذلك لم يعد السؤال يدور حول إن كان ثمة علاقة بين السياسة والإعلام، بل أصبح السؤال: ما طبيعة هذه العلاقة في جوانبها المختلفة؟ وكيف تؤثر السياسة في الإعلام أو على العكس؟ وما درجة إسهام الإعلام في تشكيل الاتجاهات في تعديل القيم والسلوك وتوجيهه؟

يلعب الإعلام دور الوسيط في الاتصال السياسي، فهو يُسهم في

صياغة وتشكيل الحقيقة السياسية في المجتمعات الديمقراطية التي تمنح لوسائل الإعلام حرية التعبير في القضايا التي تشغل الجماهير، وتعد وسائل الإعلام المرآة العاكسة لأهم القضايا التي تثير الساسة وصُنّاع القرار، فلوسائل الإعلام القدرة على ترتيب أولويات الجماهير، فهناك نوعان من الجمهور يتناولهم الإعلام السياسي في طرح القضايا السياسية:

فالأول: مجتمع نخبوي يتأثر بطبيعة الإعلام والقضايا التي تشغله.

والثاني: جمهور عام يسهل التأثير عليهِ فهو يقتنع بما يسمعهُ وليس له ولاءات أو توجهات سياسية معينة.

انتقل العراق من الهيمنة الكاملة على وسائل الإعلام (تلفزيون، وراديو، وصحف، ومجلات) قبل عام ٢٠٠٣، إلى الانفتاح الواسع لتعدد وسائل الإعلام والتي مثّلت غالبية التوجهات السياسية والعقائدية والدينية في عراق ما بعد ٢٠٠٣، إذ نصّ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة (٣٨) (تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب:

أولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر). وعلى الرغم من إيجابيات حرية الإعلام وانفتاحه وتعدده، إلا أن له ضرائب كبيرة على مستوى تشكيل الرأي العام وخاصة فيما يتعلق بعملية التضليل المنهجة التي مورست على الجماهير.

تكشف إحدى التقارير تعود إحصاءاته إلى عام ٢٠١٥ بأن العراق يوجد فيه نحو ١٥٠ فضائية ومائتي صحيفة و ١٥٠ إذاعة وأربعمائة وكالة أنباء بالإضافة إلى عدد هائل من المواقع الإخبارية. وقد يكون هناك تقليص واضح في عدد الصحف والإذاعات، إلا أن تأسيس الفضائيات ما

زال مستمراً، وإن كان بصورةٍ أقل مما تبدو عليه مرحلة ما بعد ٢٠٠٥ التي شهدت تنامياً واضحاً في عدد وسائل الإعلام. وهذا أدى إلى عرضِ موادٍ ومحتوياتٍ ومضامينَ وأفكارٍ واديولوجيات مختلفة ومتعددة المشارب والمرجعيات، وهو مشهد لم يألفهُ العراق قبل ذلك.

إلا أن التوجه الطائفي والعرقي والديني لأغلب وسائل الإعلام العراقية، في مرحلة ما بعد عراق ٢٠٠٣م شكّلَ عاملاً سلبياً، لواقع مثقل بالتحديات، فازدحم الفضاء الإعلامي العراقي بالمنابر للدعاية الفئوية دون الاهتمام والتصدي للتحديات الخارجية والداخلية التي تواجه العراق المعاصر وخصوصا التحدي المصيري، تحدي إدارة شؤون العراق، والتنبيه إلى مخاطر الأطماع الخارجية، التي حاولت استهداف وحدته الوطنية والجغرافية[١].

ولوسائل الإعلام دور في إيصال المعلومة الخاطئة أو المضلّلة، وتأجيج الشارع العراقي والتعامل بالطائفية والعنصرية، والعمل على تعبئة الشارع، إضافة إلى ممارسة الابتزاز المالي عبر تسقيط متبادل، وفتح ملفات فساد لبعض المسؤولين، فضلاً عن دعم بعض الأشخاص لتولي مناصب سياسية وحكومية وغيرها من الأمور التي لا ترتقي ومستوى الطموح، لا سيما وإن التحول الديمقراطي هو ثمرة جهود مجتمعة مع بعضها وبالتالي فإنّ حلقة الوصل هي وسائل الإعلام في نقل الحقيقية[٢].

---

(١) قاسم السهلي، الإعلام العراقي بعد ٢٠٠٣م لواقع وتحدياته، مقال منشور في جريدة المدى البغدادية، بتاريخ ٢٤-٨-٢٠٢٢، على الرابط الآتي:

https://almadapaper.net/view.php?cat=271533

(٢) علي مراد كاظم، وسائل الإعلام وتأثيرها على صناعة الرأي العام في العراق (انتخابات عام ٢٠١٨ نموذجاً) مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٨م،

كما أدت محاولات الأحزاب السياسية للوصول إلى المواطن بشكلٍ أسرع إلى خروج الفضائيات المرتبطة به من أجواء المنافسة إلى الصدام و التسقيط المتبادل، وبث الأكاذيب والاشاعات أو استخدام أو اظهار العنف أو نشر الكراهية أو دعم الطائفية أو التهجم على الرموز المتبادلة أو العمل على قلب الرأي العام، ودعم حالة اللا استقرار عبر الدعوة للفوضى أو تعريض حياة المواطن للخطر، فضلاً عن أمن الدولة بشكلٍ عام[1].

وتظهر محاولات الإعلام في التأثير بتوجهات الرأي العام قبل العمليات الانتخابية واثنائها، في محاولة لشيطنة الآخر المختلف، واللعب على أوتار الطائفية والعرقية والقضايا المختلف عليها، ليس حرصاً من الطبقة السياسية على تحقيق مصالح المواطنين، إنما للتأثير على عاطفتهم الأمر الذي ينعكسُ على زيادة الرصيد الانتخابي، فالعملية تجري بصورةٍ طردية، بمعنى كلما ازدادت حدة وتطرف خطاب الكراهية من قبل الأحزاب السياسية في وسائل الإعلام التابعة له، كلما كانت الفرصة في زيادة الرصيد الانتخابي أكبر والعكس صحيح.

فملفات العفو العام، وحزب البعث، والعلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، ومحاولة استثمار التضحيات التي بذلت من أجل تحرير المحافظات السنية من تنظيم داعش الإرهابي، والخصومات بين الرمزيات والقيادات السياسية داخل المكون الواحد، والصِدام مع الآخر الإقليمي أو الدولي، أو حتى استثمار الاحتجاجات التي حدثت في تشرين عام ٢٠١٩ وتوظيفها سواء بشكلٍ سلبيٍّ من قبل الأحزاب التقليدية، أو بصورة إيجابية

ص٢٨٧.

(١) المصدر نفسه، ص٢٩٢.

من قبل الأحزاب الناشئة بعد أحداث تشرين، جميع هذه المؤثرات على مُخيلة الجمهور العراقي تظهر مُكثفة في وسائل الإعلام الحزبية المُختلفة أثناء الأزمات وتثور مع الانتخابات بصورةٍ أوضح.

في السنوات الأخيرة لم يكن الجمهور مهتماً كثيراً بمشاهدة القنوات الإعلامية الحزبية، خاصةً بعد ظهور مواقع التواصل كأداة إعلامية حديثة أشركت المواطنين في عملية صنع الحدث، وهذا شكّلَ خطراً وجودياً لبعض الأحزاب السياسية، مما اضطرها إلى محاولة تسويقها عبر قنوات ليس لديها ارتباطات حزبية واضحة، لكنها تستولي على الحصة الأكبر من الوقت الذي يقضيهِ المواطن أمام شاشة التلفاز أو وسائل الإعلام الأخرى، بالتالي فإنّ أيَّ مُتغيّرٍ جديدٍ يُحاول أن يُبعد الأحزاب السياسية التقليدية عن المشهد السياسيّ، لن يقوّض محاولات تلك الأحزاب في التكيّف والتأقلم للعودة إلى التأثير في توجهات الجمهور العراقي، وهذا منحها قُدرةً عاليةً على الاستمرار في المشهد السياسي على الرغم من أن هذه الأحزاب تعرّضت لعملية مد وجزر في حجومها الانتخابية، لكن ما يزال نفوذها وسيطرتها قائمة وإن كانت بمقادير متباينة بين فترةٍ وأخرى.

الخاتمة

اشتغلت الأحزاب السياسية في العراق على إدارة وعيِّ الجمهور، وتشكيل مُخيلته، وبناء توجهاتهِ من خلال التوسل بلا عقلانيتهِ ونزعتهِ العاطفية (مستندين على طروحات لوبون)، وليس عبر المحاججات المنطقية والأدلة العقلية، ووسائل التلاعب بمُخيلة الجمهور تكاد تنطبق على جماهير مختلف الدول مهما اختلف وعيها. لكن الفارق سيكون بالوسائل التي يتم استخدامها في عملية توظيف لا عقلانية الجمهور وعاطفته.

فنتيجة لعقود من التجهيل والحروب العبثية التي تعرّض لها البلد، جعلت من عملية التلاعب بهِ لا تُكلّف جهداً كبيراً، وهذا سببهُ التنشئة السياسية التي كان النظام السابق يتبعها من خلال آلتهِ الإعلامية، إذ كان يهيمنُ عليها بشكلٍ كاملٍ ومطلقٍ مما أنشأ جيلاً يسهل التلاعب معهم.

بعد عام ٢٠٠٣ وفي ظل غياب الدولة وهشاشة النظام السياسي، وتأسيس أحزاب سياسية على أسّسٍ طائفيةٍ وعرقيةٍ وعائلية، لم يتم الارتقاء بالوعيِّ السياسيّ للجمهور على الرغم من الانفتاح الواسع في حرية التعبير والتنوع في وسائل الإعلام، ولكن الفقر والمرض والعوز والبطالة والأحداث الطائفية التي اندلعت في العقدين الماضيين، خلقت جمهوراً يسهل تضليلهُ والتلاعب به، لأنّ الأحزاب السياسية لم يكُن لديها المنجز الحقيقيّ لكي تسوّق له لتحشيد الجمهور وبناء اصطفافاته لصالحه.

وبذلك انشغلت هذه الأحزاب بأدواتٍ لا عقلانية باستحضار ملفات حزب البعث واجتثاثه، وزيادة منسوب الخطاب المذهبي والعرقي والفئوي، والصراع الدائم بين الرمزيات والقيادات السياسية، وقد استثمرت هذه الأحزاب ووسائل الاعلام التي تمتلكها، ومن ثم انتقلت إلى توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لما تمتلكهُ من نفوذٍ على الجمهور، حيث انتبهت تلك الأحزاب إلى الدور المحوري الذي تلعبهُ هذه المواقع خصوصاً بعد لحظة عام ٢٠١١ والتغييرات التي تسببتها الاحتجاجات في بعض الأنظمة في البلدان العربية، وكانت اللحظة الثانية الصادمة لهذه الأحزاب هي لحظة عام ٢٠١٩ وخروج الشباب في معظم محافظات العراق احتجاجاً على فساد النظام السياسي والأحزاب السياسية التي تقوده، وكان حجر الزاوية في هذا الحراك واستمراريته هو تواصل المحتجين عبر مواقع التواصل الاجتماعي. لذا تبذل الأحزاب جهوداً وأموالاً هائلة من أجل نشر خطابها السياسي في وسائل التواصل من أجل إعادة تدوير نفسها في كل انتخابات، والاعتماد على وقود الأزمات بدلاً عن الاستناد إلى شرعية الإنجاز.

التأطير الدستوري
للعمل الحزبي في العراق

أ. د حيدر محمد حسن الوزان
أستاذ القانون الدستوري
جامعة الكوفة
كلية القانون

المقدمة

دارَ نقاشٌ نقلتهُ الصفوة من الكتب، بين من يقولون أن الديمقراطيات لا تستقيم إلا بوجود أحزاب سياسية معارضة، وأن العداء نحو الأحزاب -على حد تعبير كلسن- إنما يخفي وراءه عداءً للديمقراطية، حتى قيل إنها ربيبة الديمقراطية التي لا حياة لها إلا بالأحزاب ولا حياة للأحزاب بدونها. وبين من يفخرون أنهم لا ينتسبون إلى حزب من الأحزاب، ويميلون إلى التفكير كأفراد لا كجماعات، كل فرد يكوّنُ رأيهُ السياسي بنفسه، أي برأسهِ وبناءً على ما يمليهِ عليهِ ضميره، لاعتقادهم أن ليس هناك ما يمنع إمكان تصور حكومة ديمقراطية لا حزبية. وفريقٌ ثالث كان يرى أن الذي لابد منه ولا محيص عنه، هو العمل على اتخاذ كل ما يستطاع من الوسائل لدرء كل ما يستطاع من المساوئ المعروفة عن العمل الحزبي. لأن من يصلح كما يقول -الفقيه لوويل- لا يهدف إلى هدم النظام الحزبي إنما إلى تنظيمه.

وعندما ننزل بهذا النقاش إلى عمق الفكرة القانونية التي امتلأ بها دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، لنرسم موقع هذه الفكرة بين هذا النقاش، نرى أمامنا أن الشعب باستفتائه على الدستور أوكل إدارة الشؤون العامة -في مجالها الأكبر- إلى نواب تختارهم هيأة من الناخبين، ولاختلافهم في الأمزجة المتباينة والطموح والاطماع والآمال والمصالح، ولحاجتهم إلى تنظيم صفوفهم و ناخبيهم لكي تكون أصواتهم مؤثرة، ولهم نفوذ سياسيّ يمارسُ

تأثيراً حقيقياً على إدارة الشؤون العامة في الدولة، اختار -قسم منهم- أن يجتمعوا مع غيرهم من الذين يؤمنون بنفس الأفكار في إطار الأحزاب السياسية، بعد أن اعترفَ بهِ دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، باختيارهِ النظام الجمهوري الاتحادي الديمقراطي التعددي، الذي حددته المادة (١) بالنيابي البرلماني، وأكدتهُ المادة (٥) باعتبارها الشعب مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري المباشر عبر مؤسساتهِ الدستورية، بعد أن قيدتهُ المادة (٦) بالتداول السلمي للسلطة عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور، التي بينتها المادة (٢٠) بالتصويت والانتخاب والترشيح، معتبراً أهم الطرق اليها بموجب المادة (٣٩) حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها، وينظم ذلك بقانون.

ولكننا إذا انتقلنا بنظرتنا إلى نصوص القانون الذي شرِّعَ للأحزاب السياسية بالرقم (٣٦) لسنة ٢٠١٦. نراها مرةً أغفلت أن التعدد بلا حدود يصعب معهُ أن يحوز أحد تلك الأحزاب على الأغلبية، وبذلك يؤدي إلى الكثير من المضارِ أخصها عدم الاستقرار الوزاري. ومرةً أخرى ساغت للتمويل نظام كثرت عليهِ سهام النقد، والأنكى فيهِ أنه لم يحدد قيمة الحد الأعلى للاشتراكات حتى انه منع أن يتحدد الدخل الكلي المستحصل من اشتراكات اعضاء الحزب السياسي بسقفٍ معين، كما لم يمنع قبول التبرعات والمنح الداخلية من الأعضاء، في الوقت الذي ممكن أن تكون غطاءً لتمويلٍ غير مشروع، إلى جانب جعل الاعانات المالية من الموازنة العامة أحد مصادر تمويل الحزب، وهذا الأمر يرهق موازنة الدولة ويثقلها، كما لم يمنع بشكلٍ نهائيٍّ قبول أموال عينية أو نقدية أو إرسال أموال أو مبالغ إلى جمعيات أو منظمات أو اية جهة أجنبية بعد أن أوقفَ ذلك على موافقة دائرة الاحزاب، فضلاً عن أنه لم يمنعهُ من استثمارهِ لأموالهِ في

بعض الأعمال التجارية بقصد الربح كالمطبوعات والمنشورات والنشاطات الاجتماعية والثقافية والفوائد المصرفية وبيع وايجار الممتلكات المملوكة له، وهذا يتعارضُ مع مهامه.

وللتأشير على كل تلك التعقيدات، وايضاح تصورات بعض من فقهِ القانون العام حولها ؟ وما الحكمة منها ؟ وما مناسبة تشريعها ؟ وما أثرها في العمل الحزبي. وتبيان تصورنا في كل ذلك، سنقسمُ هذا الأطروحات إلى مبحثين:

أولهما: نخصصهُ للبحث بهِ عن حقيقة الحزب السياسي.

ثانيهما: سنبين بهِ أحكام عمل الحزب السياسي.

المبحث الأول
حقيقة الحزب السياسي

مع اجتماع المصادر حول نقطة بدء الحزب السياسي، والقاعدة الأساس التي تحكم وجودهُ في -بداية ظهوره- بعد أن لم يكن يرتبط بالرغبة في الفوز بالانتخابات، بقدر ما كان يرتبط بالرغبة في الانتصار بالرأيِّ داخل البرلمان، إلا أن هذه المصادر تفرعت وتعقدت حين تصدت بالبحث عن المظهر الأول الذي ظهر به، وأثر التطورات الفكرية التي غيرت المجتمع من أساسهِ على الفكرة التي بنيَّ عليها، والسبب من وراء تأثرهِ بها، واختلاف وجهة نظر الشرّاح حوله.

وسنحضرُ للإجابة التي توضح ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: تفسير ظاهرة الحزب السياسي

يمكن تفسير هذه الظاهرة متى علمنا أن الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث -أي المؤسسات التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة وممارستها- لم تكن معروفةً قبل ١٨٥٠ إلا في الولايات المتحدة وانجلترا، نعم كان يوجد قديماً اختلافات في الآراء، ونوادٍ شعبية، وتكتلات فكرية، وكتل برلمانية، لكن دون أن تكن هذه أحزاباً سياسية بالمعنى الصحيح، ومنذ ١٩٥٠ بدأت ظاهرة الأحزاب تنتشرُ بمفهومها الحديث حتى أصبحت اليوم معروفة تقريباً في

جميع الدول، ونشأت بأساليب مختلفة أحزاب في دول العالم كافة[١].

وللإحاطة بالتفاصيل الأهم من ذلك، سنقسمُ بياننا على فرعين:

الفرع الأول: الفكرة الأولى للحزب السياسي

بيّنا -فيما أسلفنا- أن الثابت من تاريخ الحزب السياسي أنه لا يرجع لأكثر من أوائل النصف الثاني للقرن التاسع عشر، ليس معنى ذلك أن الديمقراطيات التقليدية لم تكن تعرف حتى هذا التاريخ، ظاهرة الانقسام في الرأي بين الأغلبية والأقلية، ولكن المظهر الذي التزمتهُ هذه الانقسامات في البداية لم يكن يتعدى تكوين جماعات النواب داخل البرلمان، أو انشاء الأندية خارج البرلمان من بين ذوي اللون الفكري الموحد والاتجاه السياسي المشترك، وهو ما جعلها -إن صح الوصف- أحزاباً للرأي، تحكمها قاعدة التنظيم الحر، لا تتصل اتصالاً دائماً ومستمراً بالرأيّ العام، بوصفها أن الديمقراطية -آنذاك- لم تكن مسألة أغلبية عددية فحسب، ولكنها شيءٌ أعمقٌ من ذلك وأخطر، إنها تتعلق في الحقيقة، بطريقة التفكير في الأمور، تفكير يجري في مناقشات حرة مفتوحة تنتهي عن طريق التوافق الواعي والمعقول عند الرأي الأصلح والأصوب الذي تتلقى عنده إرادة الأغلبية، ومن ثم فهي لم تكن تملك التأثير على النظام السياسي إلا من خلال ممثليها في البرلمان، أي أنها لم تكن ترتبط بالرغبة في الفوز في الانتخابات، بقدر ما كانت ترتبط بالرغبة في الانتصار بالرأي داخل البرلمان، وذلك لسبب بسيط هو سيطرة مبدأ الانتخاب المقيد. إلا أنهُ على إثر الثورة السياسية الضخمة

(١) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر ،دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص٢٢٨. موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد، عبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١١، ص٦.

مع نهاية القرن التاسع عشر، عاش النظام الحزبي مرحلةَ تحولٍ كبيرةٍ انتقلَ فيها من مجرد جماعات للنواب أو أندية للرأيّ إلى تنظيم حزبيّ متكامل، ويرتد هذا التحول إلى تقرير نظام الاقتراع العام، الذي دخلت بسببهِ إلى معركة النظام السياسي فئات شعبية جديدة واسعة، واتجه الناخبون الجدد إلى تكوين جماعات للناخبين، لتنظيم حقهم الانتخابي، ولضمان تخلّصهم من سيطرة الفئات صاحبة الامتيازات الطبقية التقليدية، والتي على إثرها أحست جماعات النواب على الفور إلى ضرورة التحرك والانتقال إلى صفوف الجماهير الناخبة الجديدة، لترتبط بها بعنوان الحزب السياسي، للعمل بمختلف الوسائل، بما يضمن لها الفوز في الانتخابات[١].

وبهذا يبدو أن فكرة الحزب السياسي الأولى وتطور أثرها ارتبط بنمو الديمقراطية، أي باتساع الاقتراع العام الشعبي، وبالامتيازات البرلمانية، فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها تكبر، كلما شعرَ الأعضاءُ بالحاجة إلى التكتلِ تبعاً للتجانس والتشابه بغية العمل بصورة جماعية، وكلما انتشرَ الحق في الاقتراع وتعدد، كلما دعت الحاجة إلى الاحاطة بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعريف بالمرشحين وعلى توجيهِ الأصوات نحوهم[٢].

وإن السبيل إلى ذلك، يكون بالطلبِ منها بأن تقوم بدور رئيس في توجيهِ شعوبها، من خلال وضع برنامج سياسي، على أساس فلسفةٍ معينة في الحياة يبثها الحزب ويؤمن بها أعضاءه، للعمل على حلٍّ مشاكل الحياة على ضوئها، ومن هنا بدأت فكرة المنافسة بينها، إذ ظهرت أحزابٌ تقوم على

(١) د. طعيمة الجرف، الكتاب الأول، في الدولة وأنماط النظم السياسية، بلا، ص ٢٥٨- ٢٦١.
(٢) موريس دوفرجيه، المصدر السابق، ص٦-٧.

مذهبٍ معين له أصوله وقواعده بحيث لو عرضت مسألة ما أمكن استنتاج حلها مقدماً، في مقابل، أحزاب لا تقوم على هذه المبادئ العامة التي تقدم حلولاً لكل ما يعرض من المشاكل، ولكنها تقوم على معالجة مسألة أو مسائل هامة تسترعي انتباه الجمهور، لما يعلق عليها من أهمية خاصة في نظرهم، ومثل هذه الأحزاب لا تستمد قوتها من مذهبٍ عام تقومُ على أساسهِ ولكن من تحمس أعضائها لهذه الفكرة الرئيسة، ولهذا فإنّ هذه الأحزاب لا تهتم بالأمور الجزئية، ولكنها تقف عند العموميات[1].

الفرع الثاني: الآراء المختلفة حول الحزب السياسي

إن وجود الأحزاب -بعد أن أضحت ظاهرة- اختلف حول الأسباب من وراء وجودها، وهل هي ضرورة أم لا ؟ أكثر من رأي، فبعد أن كان هناك تيارٌ قويٌّ في الفقه، يذهبُ إلى أن الديمقراطية لا يمكن تصور وجودها دون تنظيم، والأحزاب هي التي تتولى التنظيم، فالأحزاب هي أساس الديمقراطية، بوصفها هي التي تقوم بتنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة، والتعبير عن المشاعر والآمال والأفكار الكامنة، وتطورها وتعطيها قوةً ووضوحاً وثباتاً وتماسكاً أكبر، ومن ثم توجهها لتحقيق تلك الأهداف، كما وهي التي تعمل على مساعدة جمهور الناخبين على تكوين آرائهم السياسية، وهكذا هي تساعد على تنمية الوعي السياسي لدى الموطنين، وهي عندما تقوم بهذا الدور تفتح أمام المواطنين فرصة الاختيار بوضوح أثناء عملية الاقتراع، باعتبار إذا ترك كل ناخب وشأنه -فإنّ الديمقراطية تصبحُ شيئاً مستحيلاً- إذ يستحيل في كثير من

(١) د. سليمان محمد الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة مقارنة، بلا، ١٩٨٨، ص٢٥٨-٢٥٩.

الحالات تكوين إرادة عامة، أي رأيّ عام، فهي تقوم بدور التخطيط السياسي والاجتماعي بعد أن تعمل حثيثاً وبهدوء على انتقاء أهم المشاكل، وتقدم لها الحلول. ثم أن وجود حزب معارض للحكومة يفحص سياساتها دائماً، هو حائل يحول دون استبدادها، فحيث لا توجد أحزاب، لا توجد هيئة تضم المتذمرين والمعارضين للحكومة، وبذلك لا يكون ثمة خيار لهؤلاء إلا بين أمرين: الطاعة أو الثورة[1].

وفريق ثاني لا يقبل هذا الرأي إلا في ضوء التحفظات الآتية، أولاً: أن النظام الحزبي ليس مرادفاً بالطبيعة للنظام الديمقراطي، فليس ما يمنع إمكان تصور حكومة ديمقراطية لا حزبية، بل لعل الديمقراطية في صورتها الأولى التي بشر بها (روسو) في العقد الاجتماعي، والتي ترد السيادة للإرادة العامة للمجموع، لا يمكن أن تستقيم إلا في مجتمع (لا حزبي) لأنه بالطبيعة وكما اشترط (روسو) مجتمعاً متساوٍ لا مكانَ فيهِ لخلاف المصالح الفردية، ومن ثم الخلاف بين الأقلية والأغلبية، لا يعدو أن يكون خلافاً في التفاصيل بأكثر منه خلافاً في الهدف الكلي أو الإطار العام الذي يسعى فيه المجتمع ويتطور في داخله. ثانياً: إن الديمقراطيات بصورتها الأولى التي طبقت في انجلترا ثم في أمريكا وفرنسا، ومن بعد ذلك في كل أوربا مع بداية القرن الثامن عشر ترفض النظام الحزبي ولا تتسع له، بعد أن دارت منذ البداية في إطار فلسفة المذهب الفردي الحر، كانت تنكر بالطبيعة، وجود أية وساطة بين الفرد والسلطة، سواء في شكل نقابات أو في شكل أحزاب سياسية، بعد ان كان منطق هذا المذهب ينكرُ أن تقوم الحواجز -من أي

(١) أشار لآرائهم: د. عبد الحميد متولي، المفصل في القانون الدستوري، دار النشر للثقافة، الاسكندرية، ١٩٥٢، ص ٤٤٥ - ٤٤٨. د. سعاد الشرقاوي، المصدر السابق، ص٢٣٤.

نوع- بين الفرد والسلطة، ولا يقبل إلا أن تكون العلاقة بينهما مباشرة[١].

فيما يرى فريق ثالث: إن الأحزاب السياسية تزيد عوامل الانشقاق والاضطراب في الدولة، إذ يحاول كل حزب أن يكسب الرأي العام إلى جانبهِ بشتى الوسائل فتقسّمُ الأمّة شيعاً، تعمل كل منها على أن تهاجم الأخرى لإضعافها، بدلاً من أن تتضامن ليقوي كل منهما الأخرى، كما ان الكثير من الخلافات الحزبية تخفي وراءها خلافاً في الشهوات لا في الآراء، وكثير من الأهداف السياسية تخفي وراءها مصالح أعضاء الحزب الشخصية، ويحل النزاع والشقاق محل السلام الاجتماعي، ويتضح صدق هذا النقد في الدول حديثة العهد بالديمقراطية، التي لم تآلف معارضة الفكرة بالفكرة، والمناقشة بالمنطق السليم بقصد الوصول للحقيقة، وبالتالي بدلاً من أن تتجه قوى الدولة نحو هدفٍ موحد، إذ بها تنقسمُ إلى قوى مؤيدة وأخرى معارضة، يعملُ كل منها على إضعاف الآخر، وفي هذا تبديد لمجهودات الدولة، كما وأن الأحزاب تعملُ على ترويض أعضائها على الخضوع لآراء الحزب حتى ولو لم يقتنعوا بصواب ذلك الرأي، وهكذا تنعدم حرية النائب، فيذهب إلى البرلمان وهو بعلم سلفاً في أيِّ جانبٍ سيكون صوته، وتصبح المناقشات الدائرة تحت قبة البرلمان خطباً منبرية لا طائل من ورائها، لأنها لن تغير من مصير التصويت، فهو قد اتفق عليهِ مسبقاً، وبذلك تصبح السلطة في الحقيقة مركزةً بيد الهيئات الرئاسية لكل حزب، فهي تحدد موقفهُ من مشاكل الدولة ثم تحدد لممثلي الحزب في البرلمان خطةً يسيرون عليها، بحيث لا يحيد عنها إلا من اعتزم الاستقالة من حزبه، وهكذا يصبح النائب ممثلاً لحزبهِ لا للشعب أجمعه[٢].

(١) د.طعيمة الجرف، نظرية الدولة، الكتاب الأول، المصدر السابق، ص٢٥٦.

(٢) د. سليمان الطماوي، المصدر السابق، ص٢٥٩. د. محمود حلمي، المصدر السابق، ص٣٠٨.

المطلب الثاني: أحكام تأسيس الحزب السياسي

من يمعن النظر في نصوص دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ وما وراءها من فلسفة. يخلصُ إلى أن ذهن واضعي هذه النصوص وتفكيرهم كان منصرفاً إلى الإقرار بالنظام الجمهوري الاتحادي الديمقراطي التعددي النيابي البرلماني، الذي من أخص ملامحهِ حرية تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها.

وهذا ما دعاهم إلى كفالة هذا الحرية إلى المواطنين كافة، ورسم المبادئ الأساسية التي تحكمها، في مواضع دستورية عدة، فيما أحال القسم الآخر إلى قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.

وسنعرض لشروحات هذه الأحكام في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: شروط تأسيس الحزب السياسي

من غير أن نخوض في التفاصيل، يكفي أن نقرر أن الدور الذي رسمتهُ فكرة القانون الرسمية للأحزاب السياسية، تحكمها شروط، أبان ملامحها الرئيسة دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، وأحال تفاصيلها إلى نصوص قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.

وبمعاينتنا للقانون آنف الذكر، نجدُ أنه أفرد الفصل الثالث منه، إلى أحكام التأسيس، موجباً في المادة (٨) منهُ بأن يشترط لتأسيس أيّ حزبٍ ما يلي، أولاً: (عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه مع الدستور). وبديهي أن هذا الشرط يوجب على الحزب الالتزام بالأحكام الواردة في الدستور، التي ترسم للقائمين عليه، نظامهم القانوني الذي يلتزمون به، إذا أُريدَ لتصرفاتهم أن تكون مشروعة.

ويأتي في المقدمة من هذه الأحكام، تلك المتعلقة بالانتخاب، تأقيت السلطة، التداول السلمي للسلطة، سيادة القانون، وأن الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها. لما تمثلهُ هذه الأحكام من ضمانةٍ مهمة، توجبُ على من في السلطة –سواء كانت السلطة رسمية كهيئات الدولة أو غير رسمية كالأحزاب– منع احتكارها في شخصيات ورموز اجتماعية أو سياسية، لكي يجري تداولها في إطارٍ قانونيٍّ، استناداً إلى إرادة المجتمع وحقهِ في إنابة من يتولى السلطة ويمارسها باسمه، ونشر قيم التسامح ونبذ الكراهية والتطرّف، بالعمل مع كل الأطراف وقبول الآخرين والعمل معهم وعدم إنكار حقوقهم، وأن يرفض وجود أفراد يتبنون مثل هذا الفكر في صفوفه، إلى جانب ممارسة دوره في الرقابة على سلوك الحكومة وإنجازها، إذ يتمكن بوساطة وظائفهِ من ضبط سلوك الحكومة وتحسين أدائها وحماية حقوق أفراد المجتمع بما يعزز مشاركة المواطنين في الشأن العام، ويفعل دورهم في الحياة العامة[١].

تأسيساً على أن الدستور، حين يحدد الإطار القانوني العام لنشاط الدولة ويضع الضوابط الأساسية لوظيفة الحكم وينظم السلطات العامة في الدولة، إنما يأخذ مكانه في القمة من كل النظام القانوني للدولة، وهو ما يجعلهُ بالضرورة قاعدة الارتكاز الأولى للدولة القانونية حين يكون متعيناً على الكافة التزام أوامرهِ ونواهيه، إذا أرادوا لتصرفاتهم أن تصدر مشروعة، وواجبة النفاذ في مواجهة الكافة[٢].

(١) د. خيري عبد الرزاق جاسم، رؤى الاحزاب السياسية العراقية للقضايا الوطنية بعد ٢٠٠٣، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٢٥-٢٦، ص١٦-١٧.

(٢) د.طعيمة الجرف، نظرية الدولة، الكتاب الأول، المصدر السابق، ص ٩٥.

كما وأوجبت الفقرة (ثانياً) من المادة (٨) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، أن (يكون للحزب برنامجه الخاص لغرض تحقيق أهدافه). وهذا ما يعبر عنهُ بالمشروع السياسي، أي الأفكار والمبادئ التي يؤمنُ وينادي بها، ويعملُ على تحقيقها والدفاع عنها، وسلامة هذه الأفكار والمبادئ هي التي تدفعُ الأفراد إلى تأييد أو إلى الانتماء إليه[١].

كما ويمثل رؤية الحزب الثابتة في القضايا الوطنية التي تمسُ وجود ومستقبل الدولة، باعتبار أن الحزب هو تنظيم في خدمة فكرة[٢]. يؤمن بها ويعمل على إذاعتها بين الأفراد كما ويتعهد بتطبيقها في حال وصوله للسلطة[٣].

وهذا يفرض أن يكون للحزب دستورٌ داخليٌّ (لائحة نظام أساس) يتضمن فلسفتهُ وأهدافهُ وسياساتهُ وبرامجهُ وتشكيلاتهُ وعلاقاتهُ وسلطاتهُ الثلاث، وحقوق وواجبات العضو، والمهم على جميع الأعضاء الالتزام به[٤].

ويضيف القانون شرطاً مهماً آخر للتأسيس، ضمنهُ في الفقرة (ثالثاً) من المادة أعلاه بالنص، على (أن لا يكون الحزب وعملهُ متخذاً شكل التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية، كما لا يجوز الارتباط بأيةِ قوةٍ عسكرية).

وواضح أن لهذا الشرط ما يبرره، باعتبار أن مؤسسات الدولة الرسمية

(١) د. شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، ط٢، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص٦٥.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

(٣) د. بدرية صالح عبد الله، قانون الاحزاب السياسية في العراق، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧، ص ٩٦٤.

(٤) د. خيري عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص١٧.

هي التي يجب أن تحوز وحدها القوة المادية التي تسمح لها وتمكنها من ضمان تنفيذ أوامرها، فالدولة وحدها هي التي تملك القوة العسكرية دون أن تقابلها في الداخل أية جماعات أخرى تستطيع مواجهتها بقوة مادية، لأن السيادة -كما يقول الاستاذ ديفرجيه- هي دائماً امتياز لمن يملك القوة المادية، وهو ما يمكنها من فرض طاعة أوامرها على المحكومين[١].

وتأكيداً من القانون على أن الدستور هو عمل صاحب السيادة في الدولة، وأنهُ النظام الأساسيّ للحكم الذي يسمو على جميع سلطاتها العامة، فهو الذي ينشئها ويحدد لها الاختصاص، جاء بالنص في الفقرة (رابعاً) من المادةِ أعلاه على (أن لا يكون من بين مؤسسي الحزب أو قياداته أو أعضائه من ثبت بحكم بات قيامهُ بالدعوة أو المشاركة للترويج بأية طريقة من طرق العلانية لأفكار تتعارض مع الدستور).

وتبرير ذلك يقف وراءه، أن الدستور هو الذي يؤسّسُ فكرة القانون السائدة في الدولة، ويحدد الفلسفة السياسية والاجتماعية للنظام، أي أن الدستور -نظراً إلى ما له من صفة السمو- يكون الإطار القانوني العام لجميع أوجه النشاط القانوني في الدولة، بحيث يبطل كل إجراء أو نشاط لا يتماشى مع الأهداف والاتجاهات التي حددها الدستور أو يخرج عن الحدود التي بيّنها، وليس معنى ذلك انتفاء كل اتجاه أو فلسفة مغايرة للفلسفة و الاتجاهات التي حددها الدستور، غاية الأمر أن هذه الاتجاهات والآراء لا يمكن أن تسود أو تأخذ صفة القانون الرسمي في الدولة إلا باتباع الاجراءات التي نصّ عليها الدستور[٢].

(١) د. طعيمه الجرف، الكتاب الأول، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٢) د. ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، دار النهضة

الفرع الثاني: اجراءات تأسيس الحزب السياسي

معنى ذلك أن الحزب السياسي يرتبط في وجودهِ وفي مداه، بالإجراءات المرسومّة في القانون، وأنه ليس له أن يعلن عن نفسهِ أو يبدأ بنشاطٍ ما، إلا بعد اكتمال تلك الإجراءات التي قررها القانون.

واستيفاء اكتمال هذه الاجراءات، بوصفها شرطاً لازماً يجب مراعاتهُ عند من لهُ أهداف سياسية معينة يسعى إلى تحقيقها، يمثل ضمانةً تمنعهُ من العمل خلاف لما التزم به. إلى جانب كونها أداةً تجمعُ الأفراد المتقاربين في المصالح والظروف والأفكار السياسية في ظلِّ تنظيم واحد يعملُ على بلورة تقاربهم هذا، وصقلهِ في إطارٍ واحدٍ بعيد عن أهوائهم ومصالحهم الخاصة، وهكذا يخلق هذا التنظيم بالتدريج كتلةً متماسكةً من الأفرادِ تخضعُ لإجراءات معينة، وتسير تحت توجيهٍ موحدٍ لتحقيق الأهداف والأفكار التي جمعتهم[1].

ومثل هذه الاجراءات، هي بالأصل توجهات للمشرّع تأتي على هديٍّ فكرةِ الدستور الرسمية، من ذلك اشترطت المادة (١١) الفقرة (أولاً) من القانون، بأنّ يؤيدَ طلب تأسيس الحزب عددٌ معين من مختلف المحافظات على أن يراعى التمثيل النسوي، وبالتالي يكمل الأساس الذي يقومُ عليهِ النظام النيابي الذي قررتهُ المادة (١) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، وبدلالة المادة (٤٩) الفقرة (أولاً) التي اشترطت مراعاة تمثيل سائر مكونات الشعب فيه، على أن يستهدف قانون الانتخاب بموجب الفقرة (رابعاً) تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب، باعتبار

العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص٧٩-٨٠.

(١) د. شمران حمادي، المصدر السابق، ص١٧

أن الشعب ينتخب ممثلين يقومون بالتعبير عن آرائه وحماية مصالحهِ داخل اختصاصهم الدستوري، ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا من خلال اشتراط القانون التوزيع الجغرافي، والتمثيل النسوي، كإجراء لازم تحققهُ في طلبِ التأسيس.

باعتباره السبيل الذي يمكن الحزب من ضمِّ أكبرِ عددٍ من الأعضاء إليهِ ليعمل على تنظيمهم، وتثقيفهم حسب أفكارهِ وفلسفته، لإيجاد نخبة من بينهم تملك الكفاءة والخبرة التي تمكنهم من إيصال الحزب إلى الحُكم من أجل تنفيذ أهدافهِ ومبادئه[1].

وإبراز لما لشرط تقديم النظام الداخليّ للحزب وبرنامجه السياسي، من أهمية في وجود الحزب، ذهبَ القانون إلى الحد الذي ربط وجودهما بوجود الحزب ربطاً كلياً، إذ تتلخص فيهما فلسفةُ الحزبِ وقيمهُ ومفاهيمهُ وسياستهُ التي يفسر بموجبها فكرتهِ حول جميع أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، **الحقوق والواجبات التي تتصل بالحزب**، عندما نص في الفقرة (ثانياً) البند (أ) من المادة آنفا على أن (ترفق بطلب التأسيس الوثائق الأتية: أ: ثلاث نسخ من النظام الداخلي للحزب وبرنامجه السياسي).

ولما لأعضائه من دور في توجيه الحزب ورسم سياسته وكسب ثقة المؤيدين والرأي العام إلى جانبه، وتأسيساً على أن مهمته في رفع مدارك الشعب السياسية وتثبيت قيمهِ الاجتماعية، وتوجيهه إلى مستوى المسؤولية، تتطلب صفات حسن السيرة والسلوك والأمانة والثقة التي يتعين توفرها في أعضاءه، كل ذلك دعا القانون إلى النص في البند (هـ/١) من الفقرة (ثانياً)

(١) المصدر نفسه، ص٣١.

من المادة (١١) على أن ترفق بطلب التأسيس (نسخة من صحيفة سوابق كل عضو مؤسّس ترسل من قبل وزارة الداخلية/دائرة الأدلة الجنائية أو وزارة الداخلية في الاقليم لساكني الاقليم، والهيأة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة بطلب من دائرة الاحزاب خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب التأسيس تؤكد خلو صحيفته من أي حكم قضائي بات عن جريمة القتل العمد أو جريمة مخلة بالشرف أو جرائم الإرهاب أو الفساد المالي أو الإداري. أو شموله بإجراءات المساءلة والعدالة).

وإذا كان القانون قد عنى بالبحث عن الشروط الجدية الكفيلة بحماية حرية الأفراد الذين يعتنقون نفس الأفكار بهدف تمكينهم من ممارسة تأثير حقيقي على إدارة الشؤون العامة، إلا أنه -في الوقت نفسه- يبقى محكوماً فكرة الدستور التي أوجب بأن لا يكون تقيده ممارسة هذه الحرية أو تحديدها بطريقةٍ تمسُ بجوهرها. بالنص في المادة (٤٦) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ (لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناء عليه، على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية).

وتأسيسياً على ذلك، وتفريعاً منهُ أقرّ القانون الحق لمؤسّسيّ الحزب، طالبيّ التأسيس، ولكلِّ ذي مصلحةٍ بضمانةِ تكفلٍ لهم الطعن بقرارِ رفضِ تأسيس الحزب من دائرة الأحزاب بالنص في المادة (١٣) الفقرة (أولاً) (تبت دائرة الأحزاب بطلب التأسيس خلال مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً من موعد النظر بالطلب وبخلافهِ يعتبر الطلب مقبولاً). موضحاً في الفقرة (ثانياً) من المادة آنفاً (يعد الحزب قائماً بعد موافقة دائرة الأحزاب ومصادقة مجلس المفوضين ونشره في صحيفتين محليتين).

وعلى هذا الأساس جرى النص في المادة (١٤) الفقرة (أولاً) من القانون على أن (يكون قرار الدائرة بقبول أو رفض طلب تأسيس الحزب خاضعاً للطعنِ فيهِ من كل ذي مصلحة أمام محكمة الموضوع، وخلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره، وتبت محكمة الموضوع بحسب الفقرة (ثانياً) بالطعن خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها الطعن. وفي حال نقض محكمة الموضوع كما جاء في الفقرة (ثالثاً) قرار دائرة الأحزاب يُعاد الطلب للنظرِ فيهِ مرةً ثانية.

والقرارات التي تصدرها محكمة الموضوع قابلة للطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا خلال (٣٠) ثلاثين يوماً ابتداءً من اليوم التالي للتبليغ بالقرار وفقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩. إن نقضت المحكمة الاتحادية العليا بحسب الفقرة (ثانياً) من المادة (١٦) القرار تعاد القضية إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها مجدداً وفق متطلبات قرار المحكمة.

وتقرير الاختصاص للمحكمة الاتحادية العليا في البت بالطعن بقرار محكمة الموضوع القاضي برفض طلب تأسيس الحزب، يمثل ضمانةً مهمةً لكلِّ ذوي الصفة أو المصلحة، لما لقراراتها من حجية الأمر المقضي بهِ التي رجعت عنها، و لا يملك اي من الاطراف حق الطعن بها، وهي باتة وملزمة للسلطات كافة. بحيث أن وجدت المحكمة الاتحادية العليا قرار محكمة الموضوع في جزء منه يناقض فكرة الدستور الرسمية في ضمانه لحرية تأسيسي الاحزاب السياسية أو لا يشابه جزء مما تقرر من نصوص قانون الاحزاب السياسية، تنقض القرار، الأمر الذي يتعين بموجبهِ على محكمة الموضوع، أن تلتزم قرار المحكمة وأن تفصل فيهِ مجدداً وفق متطلبات قرار المحكمة الاتحادية العليا.

المبحث الثاني
أحكام عمل الحزب السياسي

تأسيساً على أن الديمقراطية، كما يقول روبرت ميشيل لا يمكن تصور وجودها دون تنظيم، والأحزاب هي التي تتولى ذلك التنظيم، " فالتنظيم -كما يقول- هو الوسيلة الوحيدة لخلق إرادة عامّة (أي ما يسمى بإرادة الأمة، أو الرأي العام)، والتنظيم في يد الجماعة الضعيفة سلاح من أسلحة الكفاح ضد الأقوياء فإنّ كفاحاً ما لا يمكن أن تكون له فرصة ما للنجاح إلا إذا كان ثمة تضامن يجمع بين الأفراد الذين يهدفون إلى هدفٍ واحد[١].

وبديهيّ أن الدعامّة الأساسية لهذا التنظيم، تتمثل بالإقرار للحزب السياسيّ بالحقوق مثلما تكون للكافة في مواجهتهِ عدد من الواجبات، إلى جانب تقرير شروط تحالفهِ واندماجهِ وتوقفه، فضلاً عن مصادر موارده، والأفعال المحظورة عليه، لأنه من غيرها، لا يكون في مقدورهِ أداء عمله، وهذا ما أقرّ بهِ قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.

وإذا ما تفحصنا هذا الاقرار، نجدهُ قد أغفلَ في جزءٍ منهُ بعض من الأحكام، فجاء بقواعد لا يكمل أحدها الآخر، كما انقطع بعضها في فكرتهِ عن الآخر.

(١) د. عبد الحميد متولي، المصدر السابق ،ص٤٤٣.

من ذلك سنحاول أن نحيط بها، وبأهم الملاحظات حولها في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أحكام العمل ذات الصفة العضوية والوظيفية

إن الذي يحدد معنى الصفة العضوية والوظيفية لعمل الحزب السياسي، هو ما يكون قد تقرّر له من حقوق وواجبات خاصة تتعلق في وجودهِ وطريقة عمله، إلى جانب ضوابط تحالفهِ واندماجهِ وتوقف عمله.

من ذلك، تعد هذه الأحكام بمثابة قاعدة أولى، والضمانة الأهم للحزب السياسي لإداء وظائفه، وهذا ما سنوضحه في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: حقوق وواجبات الحزب السياسي

مقتضى ذلك أن يعترف القانون للحزب السياسي تمكينا له من مزاولة نشاطه، في حدود الغرض الذي أنشأ من أجله، بعدد من المصالح والمزايا، كما يرتب عليهِ في مقابلها عدد من الالتزامات، على الحزب أن يلتزم بالتقييد بكلٍّ منها والسير بعملهِ وفقاً لها، من أجل أن توصف الأعمال الصادرة منه بالمشروعة. ولإحصائها ولتبيان أثر الإقرار بها على وجود الحزب وانشطته، نفرد لها الآتي:

أولاً: حقوق الحزب السياسي

لما كانت حقوق الحزب السياسي عرضةً لأن تتضارب وحقوق غيره في الوسط الاجتماعي الذي يوجد فيه، كان للدولة وظيفتها في أن تحدد حقوقه، لضمان حرية ممارسته لها، إلى جانب كفالة حقوق المجتمع في مواجهتها، أي أن تقيد من سلطانه لتكفل سلطان الاخرين.

وهذا الفكرة غالباً من يقررها الدستور وتكملها التشريعات المتفرّعة

عنه، وهذا عين ما فعلهُ دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، في المادة (٤٦) منه بالنص على أن (لا يكون تقييد أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناء عليه، على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية).

واضعاً بذلك قيد على سلطة المشرّع عند تنظيمهِ لحقوق الأحزاب السياسية، مشترطاً بأن لا يمس تحديده لها وتقيده إياها جوهر هذه الحقوق، أي أن لا ينظمها بطريقة تجعل من ممارستها أمراً شاقاً على المخاطبين بها.

وأولى خطوات ذلك، الإقرار لها بالحقوق اللازمة لتمكينها من تحقيق الغاية منها، وهي المشاركة في إدارة الشؤون العامة في الدولة. وبمعاينة قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، نجدهُ قد فعل ذلك من حيث الأصل، عندما خصص الفصل الخامس من القانون إلى (الحقوق والواجبات)، مقرراً في أولاً (الحقوق) بالنص في المادة (١٨) على أن (يتمتع الحزب بالشخصية المعنوية والقانونية ويمارس نشاطه تبعاً لذلك). ومقتضى الاقرار لهُ بالشخصية المعنوية، يعني تمكينهُ من مزاولة نشاطه، في حدود الغرض الذي انشأ من أجله، مستقلاً بذلك عن الأشخاص الأدميين المنشئين له أو القائمين على إدارتهِ أو أموالهِ الخاصة.

ومن النتائج المترتبة على ذلك أن يكون للحزب ذمةٌ ماليةٌ مستقلة، أيّ أن أموالهُ من عقار أو منقول لا تعد ملكا لأعضائه أو ممثليه، بل ملكاً له وحده، الأمر الذي يترتب عليهِ أن الالتزامات التي تنشأ قبله والحقوق التي يكتسبها عن طريق أعضائه، لا تنصب في غير ذمتهِ المالية. كما يعترف له بأهليتهِ في التعاقد وقبول الهبات والوصايا، والقيام بكل التصرفات المتعلقة بنشاطه، كما يقرّ له بالحق في التقاضي، وبالتالي لا ترفع الدعاوى باسم

جميع الاشخاص الذين يتكون منهم، بل من ممثل الحزب، وكذا الحال فيما اذا كان مدعى عليه، فلا يعلن في الدعوى جميع الأعضاء بل ممثلهم، بالإضافة إلى تقرير موَطن أصليّ مستقل خاص به، إلى جانب الحقوق الأخرى التي يقررها القانون له[1].

بما يتفرع عن ذلك أن يكون له شخصية مستقلة عن شخصية اعضائه، يمثله في كل ما يتعلق بشؤونهِ رئيسهِ او من بصفته، كما جاء النص على ذلك في المادة (١٩/ أولاً/ثانياً) من القانون المشار له، حيث أورد في الفقرة (أولاً) (رئيس الحزب ومن بصفته وحسب النظام الداخلي هو الذي يمثله في كل ما يتعلق بشؤونهِ أمام القضاء والجهات الأخرى). وأكد في الفقرة (ثانياً) على أن (لرئيس الحزب ومن بصفتهِ أن ينيبَ عنهُ واحداً أو أكثر من القيادات الحزبية في تمثيلهِ طبقاً للنظام الداخلي).

ومن أجل ضمان استقلالهِ وحريتهِ في اداء مهامه، احاط مقراته ومراسلاته ووسائل اتصاله بالحماية القانونية، بالنص في المادة (٢٠) من القانون الفقرة (أولاً) (مقرات الحزب السياسي كافة مصونة ولا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بقرار قضائي وفقاً للقانون). موجباً في الفقرة (ثانياً) بأن (وثائق الحزب السياسي ومراسلاته ووسائل اتصاله مصونة ولا يجوز تفتيشها أو مراقبتها أو التنصت عليها أو الكشف عنها إلا بقرار قضائي وفقا للقانون).

وينصرف معنى ذلك إلى عدم جواز دخول مقرات الحزب او مس حرمتها بالتفتيش، كما لا يجوز الاطلاع على وثائقهِ أو مراسلاتهِ بكل صورها الشفهية او المكتوبة والمطبوعة والمقروءة والمسموعة وغير ذلك، إضافةً إلى

(١) د. فؤاد العطار، القانون الاداري، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا، ص٨٧، ص١٠٠.

الطرود البريدية. أو التعرض لأيٍّ منها بالمراقبة أو المصادرة أو التصوير أو التسجيل أو التنصت، إلا بقرار قضائي، باعتبارها إرثهُ بما يحتويهِ من مسائل تخص أفكاره ونشاطاته وبرامجه.

وتثبيتاً للغاية الأولى من وراء وجوده، جاء القانون آنفاً في المادة (٢١) بالنص على أن للحزب (أولاً): (المشاركة في الانتخابات والحياة السياسية وفق القانون). (ثانياً): (الاجتماع والتظاهر بالطرق السلمية وفق القانون). معترفاً له ذلك بالحق في إدارة الشؤون العامة في الدولة، من خلال تقديم مرشحيه وبرنامجه الانتخابي، للاشتراك في الانتخابات النيابية أو المحلية. كما حق له أن يكون معبراً عن آمال وتطلعات ورغبات جمهور ناخبيهِ من خلال اشتراكهِ في إدارة الرأيِّ العام وتوظيفهِ والتعبير عنهُ بوسائل منها: الاجتماع والتظاهر بالطرق السلمية وفق القانون. فضلاً عن حقهِ الذي قررتهُ المادة (٢٢) الفقرة (أولاً) من القانون بالنص (للحزب إصدار صحيفة سياسية ومجلة سياسية أو أكثر، وإنشاء موقع الكتروني وامتلاك واستخدام وسائل الاتصال كافة للتعبير عن أرائه ومبادئه وفق القانون).

كما وضمن عدد من الوسائل من خلالها يستطيع الحزب السياسي أن يعبر عن مشروعهِ السياسي وخططهِ وبرامجهِ في ادارة الشؤون العامة، ومن أهمها ما نصت عليه المادة (٢٣) الفقرة (أولاً) (للحزب الحق في استخدام وسائل الاعلام لبيان وجهة نظره وشرح مبادئه وبرامجه). موجباً في الفقرة (ثانياً) بأن (تبتعد أجهزة إعلام الدولة عن التمييز بين الأحزاب في استخدام وسائلها لنقل وجهات نظرها إلى المواطنين).

ثانياً: واجبات الحزب السياسي

في مواجهة ما يقرُّ بهِ القانون للحزب السياسي من حقوق، يفرضُ في مقابلهِ واجبات يوردها في الأغلب على صورةِ تعدادٍ للأعمال التي يجبُ عليهِ أن يلتزم بها ويؤديها تجاه الدولة وتجاه الأفراد وتجاه المجتمع الذي هو جزء منه، إلى جانب تلك التي تلزمهُ بالامتناع عن القيام بها، باعتبار أن الموازنة بين الحق والواجب أساس من أسس المساواة وضرورة لتحقيق الاستقرار في أيّ مجتمع.

وهذا الفكرة أسِّسَ لها قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، في المادة (٢٤) بالنص يلتزمُ الحزب وأعضاءه بما يأتي:

أولاً: إحكام الدستور واحترام سيادة القانون.

ثانياً: مبدأ التعددية السياسية، ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

ثالثاً: عدم المساس باستقلال الدولة وأمنها وصيانة وحدتها الوطنية.

رابعاً: اعتماد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية أو المشاركة فيها.

خامساً: المحافظة على حيادية الوظيفة العامة والمؤسّسات العامة وعدم استغلالها لتحقيق مكاسب حزبية.

سادساً: عدم تملك الأسلحة والمتفجرات أو حيازتها خلاف للقانون.

سابعاً: تزويد دائرة الأحزاب بأية تحديثات على نظامهِ الداخلي، وبرنامجهِ السياسي، وأسماء الأعضاء المؤسّسين، والمنتمين حينما يطرأ عليها أيّ تغيير.

ثامناً: إعلام دائرة الأحزاب عن نشاطاته وعلاقاته بالأحزاب والمنظمات السياسية غير العراقية. تاسعاً: تحريك الدعوى الجزائية ضد

أيّ من أعضائهِ عند مخالفتهم لأحكام هذا القانون.

ويراد من هذه الواجبات أن يخضع الحزب السياسي في كل ما يصدر عنهُ من أنظمةٍ أو برامج وما يقومُ بهِ من أعمال وما تمثلهُ من أنشطة، وما يرمي إلى تحقيقهِ من أهدافٍ ورؤىً وبجميع هيئاته وأفراده إلى قواعد الدستور. باعتبار أن الدستور مصدر جميع ما في الدولة من نشاطٍ قانونيّ، لذلك وجب أن يكون أعلى من جميع مظاهر هذا النشاط القانوني، مادام هذا النشاط يستمدُ مصدرهُ من الدستور، وهو الذي يحدد نطاقه، ولا يملك في مقابلهِ الخروج على أحكامه فيما يقوم به من أعمال، وهو حين يفعل ذلك يفقدُ صفتهُ الشرعية وتتجرد أعماله من قيمتها القانونية[١].

ومؤدى ذلك أن يكون الحزب السياسي محكوم بفكرة الدستور الرسمية. ويرسم سياسته العامة وفقا للمبادئ الواردة به، فيؤسس وجوده وكل ما يصدر منه وما يقوم به من أنشطة، على أساس مبدأ التعددية السياسية، ومبدأ التداول السلمي للسلطة. تأسيساً على أن هذه المبادئ تمنع فكرة تركيز السلطة وتكفل تناوب الأفراد بشكلٍ مطردٍ على إدارة مؤسسات السلطة السياسية. باعتبار أن التعددية السياسية تعني أن يؤمن الحزب السياسي بوجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة، وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام تمهيداً للوصول عن طريقهِ إلى السلطة بقصد تحقيق ما تنادي به تلك الاحزاب من أهداف وبرامج وما تدعوا إليه من قيم[٢]. وهذا عملياً

(١) د. محمود حلمي، المبادئ الدستورية ،ط٢،دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٦، ص٥٥-٥٦.

(٢) د. سعد حميد ابراهيم، معوقات التعددية السياسية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٧-٣٨، المجلد ٢٠١٨، ص١٨٧.

لا يمكن أن يتم إلا من خلال التداول السلمي للسلطة، تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يعقب نظيرهُ في المسؤولية والإدارة والقيادة، وبهذا فإنّ منطق التداول ينبذ الجمود والديمومة على خط المماثلة ويحبذ التجديد في الافكار والممارسات[١]. وهذا لا يكفل إلا بالمساواة وتكافؤ الفرص عدم التمييز وإتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين للمنافسة في شغل الوظائف العامة، إذ يتم الاختيار منهم على أساس الكفاءة وليس على أسّسٍ أخرى، وأن يتم تحديد شروط الكفاءة لاختيار الأفضل والأصلح بينهم بعيداً عن التمييز على أيٍّ أساسٍ آخر[٢].

إلى جانب كل ما تقدم أوجب القانون على الحزب السياسي أن يحرص على أن تكون الأفكار السياسية التي يعمل على انتصارها وتحقيقها تؤمن بوحدة الدولة، وسيادتها الكاملة، وعدم المساس باستقلالها، وأمنها، وصيانة وحدتها الوطنية. وإعلام دائرة الأحزاب عن نشاطاتهِ وعلاقاتهِ بالأحزاب والمنظمات السياسية غير العراقية. لأن (الأساس الجوهري لأيِّ نظامٍ سياسيٍّ في السلطة، هذه الهيأة التي تتميز بحيازتها للقوة المادية الكبرى في الدولة، بحيث لا تنافسها أية قوة أخرى داخل الدولة، لأن وجود قوة منافسة يؤدي إلى انهيار الدولة، وقيام الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة التصارع بين القوى المتعددة في حال وجودها)[٣]. من ذلك أوجب القانون

(١) د. أمحمد مالكي وآخرون، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٦٩. نقله د. رائد حمدان المالكي، التداول السلمي للسلطة في النظم الدستورية المعاصرة، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٦، ص٢٦.

(٢) د. منتصر علوان كريم، رعد عبود رحيم، أثر مبدأ تكافؤ الفرص في تولي المناصب الادارية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد ١، المجلد ١١، ٢٠٢٢، ص٦٢٢.

(٣) د. حميد حنون خالد، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ،مكتبة السنهوري ،بيروت، ٢٠١٩، ص ٣٩-٤٠.

على الحزب عدم تملك الأسلحة والمتفجرات أو حيازتها خلاف للقانون.

ونضيف أن المادة (٢٥) من القانون آنفاً، أوجبت على الحزب في ممارستهِ لأعمالهِ الامتناع عما يأتي:

أولاً: الارتباط التنظيمي والمالي بأي جهة غير عراقية، أو توجيه النشاط الحزبي بناء على أوامر أو توجيهات من أي دولة أو جهة خارجية.

ثانياً: التدخل في شؤون الدول الأخرى.

ثالثاً: التعاون مع الأحزاب التي تحظرها الدولة أو يكون الحزب منفذاً للدول الأخرى للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

رابعاً: التنظيم والاستقطاب الحزبي أو التنظيمي في صفوف الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية الأخرى والقضاء والهيئات المستقلة.

خامساً: استخدام دور العبادة ومؤسسات الدولة، وبما فيها التعليمية لممارسة النشاط الحزبي، أو الدعاية لصالح أو ضد حزب سياسي. مؤكداً في المادة (٢٦ / أولاً) من القانون على الحزب السياسي أن يحتفظ في مقرهِ الرئيس بما يأتي:

أ: النظام الداخلي له.

ب: سجل الأعضاء وتدون فيه أسماء أعضاء الحزب بمن فيهم أعضاء الهيئة المؤسّسة والمنتمين وعناوين ومحال إقامتهم.

ج: سجل القرارات الصادرة من الحزب.

د: سجل الحسابات وتدون فيه إيرادات الحزب ونفقاته.

هـ: سجل الممتلكات وتدوّنُ فيهِ أموال الحزب المنقولة وغير المنقولة ومع أوصافها وأرقامها وأقيامها.

وثانياً من نفس المادة أعلاه، تكون جميع السجلات المعتمدة من الحزب مصدقة من دائرة كاتب العدل المختصة. كما أوجبت المادة (٢٧) من القانون على رئيس الحزب ومن بصفتهِ إعلام دائرة الاحزاب بأيِّ قرار يصدره الحزب بحلهِ أو اندماجهِ أو بأيِّ تعديل يطرأ على نظامهِ الداخلي خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار.

بعد أن اشترطت المادة (٢٨) الفقرة (أولاً) من القانون أن يكون لكل حزب سياسي نظامٌ داخليّ وبرنامج سياسيّ خاص بهِ يُعد من قبل الحزب، ويُقر من قبل الهيأة العامة في أول اجتماع لها. على أن يتضمن النظام الداخلي وفق للفقرة (ثانياً):

أ: القواعد المتعلقة بشؤونه السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية بما يتفق وأحكام الدستور والقانون.

ب: تحديد عنوان المقر الرئيسي للحزب ومقاره الفرعية، وأن لا يكون أي منها ضمن أماكن العبادة أو مقر أي مؤسسة عامة أو خيرية أو دينية أو تعليمية أو نقابية أو عسكرية أو قضائية.

ج: قواعد النظام المالي للحزب وتحديد موارده واسم المصرف الذي تودع فيه الأموال والاجراءات المنظمة للصرف، وقواعد واجراءات حسابات الحزب وكيفية مراجعتها وإقرارها واعداد ميزانيته السنوية واعتمادها، وأوجه إنفاقها.

الفرع الثاني: المتغيرات التي تطرأ على الحزب السياسي

يتأثر الحزب السياسي بالكثير من المتغيرات التي تطرأ، إذ يتجه في أحيان إلى العمل المشترك بما يخدم مصالحهُ في البقاء والاستمرارية، فيذهب لصالح الاندماج مع الأحزاب القائمة التي تتشابه معهُ من حيث

المبادئ والأفكار والتوجهات، وأحياناً أخرى بالعكس قد يتوقف نشاطهُ أو حتى يخسر وجودهُ إذا ما تحقق أيّ من أسباب ذلك. وللتعريف بالحالتين وموجباتهما وأصول تنظيمها نفرّع ذلك إلى نقطتين:.

أولاً: تحالف واندماج الحزب السياسي

غالباً ما يكمن وراء التحالف والاندماج، جمع القوى للحصول على شيء أو اكتساب نفوذ أو تأثير لم يكن بمقدورها الحصول عليهِ بمفردها، أو في أحيان أخرى يكون الشركاء في التحالف بإمكانهم اكتساب مهارات جديدة عبر تنسيق الجهود والتشارك في الخبرات، ويكون باستطاعة الأعضاء في التحالف توسيع دائرة اطلاعهم وإمكاناتهم، أو لأجل توحيد الموارد المشتركة للتغلّب على حالة القصور باعتبار أن التوحد أعظم من التجزؤ، وبالتالي سرعة تحقيق الأهداف قد تكون الغاية النهاية من الاندماج[١].

ومن هذه الفكرة صاغ قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ أحكام التحالف والاندماج للحزب السياسي بالنص في المادة (٢٩/ أولاً) للأحزاب حرية التحالف فيما بينها لتشكيل تحالف سياسي. (ثانياً) تقدم الأحزاب المتحالفة وثيقة التحالف إلى دائرة الأحزاب لتسجيلها في سجل التحالفات السياسية، على أن تتضمن الوثيقة الاسم، والشعار المميز، وأسماء الأحزاب السياسية المتحالفة، وأهداف التحالف، ونمط التنظيم.

على أن يكون للحزب السياسيّ الاندماج مع أيِّ حزبٍ سياسيٍّ آخر لتشكيل حزبٍ سياسيٍّ جديد، ويتم اتباع إجراءات التسجيل وفقاً لأحكام القانون.

(١) المعهد الديمقراطي الوطني، تحالف القوى، دليل للانضمام وبناء التحالفات السياسية، بلا، ص ٥.

واشتراط القانون أعمال هذه الشكلية في التحالف و الاندماج لضمان جدية التحالف الجديد، وتقارب أفكارهِ ومبادئهِ وسياساتهِ التي من الممكن أن تكون مشروعاً سياسياً واحداً قد يطول أمدهُ، وفي ذلك أهمية في استقرار الوزارات التي قد تنبثق عنه، وتمكينها من تنفيذ منهاجها الوزاري وإثر ذلك على الدوام المنتظم لعمل فروعها، وبالنتيجة الانتقالية التي من الممكن أن يحدثها على التنمية في الدولة.

وتأكيداً لما اشترطهُ القانون، أصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تعليمات التحالف والاندماج للأحزاب السياسية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣، إذ اشترطت في (٢) منها وبدلالة المادة (٥) والمادة (٦) و(٧) و(٨)، لتسجيل التحالف إجراءات على الأحزاب السياسية واجب التقيد بها عند تقديمهم طلب تشكيل التحالف السياسي. مثلما ألزمتها المادة (٣) بتقديم وثيقة التحالف إلى الدائرة لتسجيلها في سجل التحالفات وفقاً للنموذج المُعد. على أن يرفق بها وفق المادة (٤) النظام الداخلي للتحالف الخاص بتنظيم شكلِ ونمطِ التحالف وأمورهِ الداخلية.

أمّا ما يخص الاندماج اشترطت المادة (١٢) وبدلالة المواد (١٣،١٤) من التعليمات آنفاً الاجراءات اللازم اتباعها من الحزب أو التنظيم السياسي للاندماج مع حزبٍ أو تنظيم سياسيّ آخر لتشكيل حزب أو تنظيم سياسي جديد.

وقد أوجبت المادة (١٤) بأن لا يعترف بأيٍّ تحالفٍ أو اندماج سياسيّ غير مسجل في الدائرة وفقاً لأحكام القانون. فيما قرّرت المادة (١٨) الحق بالانسحاب للحزب أو التنظيم السياسي من التحالف السياسي القائم والمسجل لدى دائرة الاحزاب قبل انتهاء فترة تسليم قوائم المرشحين.

واشترطت المادة (٢٠) أولاً بأنه لا يجوز للأحزاب السياسية المتحالفة المشاركة منفرداً في نفس الدائرة الانتخابية التي يشارك فيها التحالف السياسي المنضوين داخله. كما لا يجوز للتحالف وفق الفقرة (ثانياً) منها تكرار المشاركة في دائرة واحدة. وأيضا لا يحق للحزب السياسي بموجب المادة (٢٣) من التعليمات الدخول أو الخروج من التحالف بعد انتهاء فترة تسليم قوائم المرشحين لحين تشكيل الحكومة الاتحادية أو المحلية.

ثانياً: توقف نشاط الحزب السياسي

لا شك أن دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ عندما أجاز تأسيس الاحزاب السياسية، لم يقصد أن تتحرّرَ عند ممارسة نشاطها من أيةِ قيود، وبالتالي لابد أن تمارس هذا النشاط وفق الحدود التي يضعها القانون المنظم لها في إطار الغاية النهائية لها، وهي مساعدة جمهور الناخبين على تكوين آرائهم السياسية من أجل الاشتراك في إدارة الشؤون العامّة للدولة.

واستناداً لذلك في حالة لم تتحقق الغاية تلك لأيِّ سبب، جازَ لها حل نفسهِ ذاتياً، أو صدر منها أعمال بالمخالفة لأحكام الدستور والقانون، كان للجهة المعنية أن تصدر قراراً بوقفِ نشاطها بحكم القانون.

وهذا ما جاء بتقريرهِ قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، في المادة (٣١) منه بالنص، لكلِّ حزبٍ سياسيٍّ وفق نظامهِ الداخلي، أولاً: إيقاف نشاطه. ثانياً: حل نفسه ذاتياً. كما جوّزَ القانون حلَّ الحزب السياسي بحكم القانون بالنص في المادة (٣٢) الفقرة (أولاً): يجوز حل الحزب السياسي بقرار من محكمة الموضوع بناءً على طلب مسبب يقدم من دائرة الأحزاب في إحدى الحالات الآتية:

أ: فقدان شرط من شروط التأسيس المنصوص عليها في المادتين (٧)

و(٨) من هذا القانون.

ب: قيامه بأي نشاط يخالف الدستور.

ج: قيامه بنشاط ذا طابع عسكري أو شبه عسكري. د- استخدام العنف في ممارسة نشاطه السياسي.

هـ: امتلاك أو حيازة أو خزن الأسلحة الحربية أو النارية أو المواد القابلة للانفجار أو المفرقعة في مقره الرئيسي أو أحد مقار فروعه أو أي محل آخر خلافاً للقانون.

و: قيامه بأي نشاط يهدد أمن الدولة، أو وحدة أراضيها أو سيادتها أو استقلالها. بعد أن أقرّت الفقرة (٢) لكلٍّ ذي مصلحة تقديم شكوى إلى دائرة الأحزاب ضد أي حزب خالف أحكام هذا القانون.

بعد أن كان القانون قد تنبه إلى ضرورة أن ينبه الحزب قبل وقف نشاطهِ نهائياً، في حال قيامهِ بأفعالٍ معينة، عندما جاء بالنص في المادة (٣٢) الفقرة (ثانياً) تحجب الإعانة من الحزب السياسي لمدة ستة أشهر بطلب مسبب من دائرة الاحزاب وبناء على قرار قضائي في حالة ارتكابه إحدى الحالات الآتية:

أ: قيامه بعمل من شأنه الاعتداء على حقوق وحريات مؤسسات الدولة والاحزاب الأخرى والنقابات والاتحادات والمنظمات غير الحكومية.

ب: التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بما يضر بالمصالح العليا للعراق.

وقد يقرر إيقاف النشاط السياسي للحزب بشكلٍ مؤقت، مثلما نص في الفقرة (ثالثاً) إيقاف نشاط الحزب السياسي لمدة (٦) أشهر بناءً على

طلب مسبب من دائرة الاحزاب السياسية في حالة ثبوت تلقيهِ أموالاً من جهاتٍ أجنبية خلافاً لأحكام هذا القانون، ويحل الحزب السياسي في حال تكرار هذه المخالفة. على ان تفصل محكمة الموضوع وفق الفقرة (رابعاً) في الطلب المقدم وفقاً للفقرات أعلاه من هذه المادة خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمهِ ويكون قرار محكمة الموضوع قابلاً للطعن أمام المحكمة الاتحادية.

المطلب الثاني: أحكام العمل ذات الصفة المالية والجزائية

بعد أن أثبت العمل، أن الكشف المالي الكلي شرطٌ ضروريٌّ لأيِّ نظامٍ عامٍ لمراقبةِ تمويل الحزب السياسي، باعتبار أنه لا يستطيع أيّ أحدٍ السيطرةً على موارد دخل الحزب وقانونية الانفاق داخله بدون أن يكون لديهِ كشف ماليّ كامل، من ذلك تأتي قوانين الأحزاب السياسية بنصوص أكثر تحديداً بخصوص أحكام الكشف المالي بحيث لا تدع مجالاً للتصرّف بحرية بخصوص سقوف الانفاق وحدود الاشتراكات وتوزيع الدعم العام[1]. حتى أن جلَّ الأحكام الجزئية التي تقررها هذه القوانين تخص حالات التمويل خلاف لأحكامها.

ولشرح تفاصيل هذه الأحكام والأثر الذي تتركهُ على عمل الحزب السياسي، سنقسمُ فروضنا على فرعين:

الفرع الأول: موارد الحزب السياسي المالية

لما كان التنافس السياسي -كما يراه البعض- في ظلِّ التمويل السياسي

(١) د. مارسن واليكي، تنظيم تمويل الاحزاب السياسية في العراق، مسودة قانون الاحزاب السياسية للعراق، مراجعة وتوصيات، مشروع العدالة الشاملة، ٢٠٠٩، ص٦-٧.

غير المنظم، سيبدو مثل "دعوة فردين للمشاركة في سباق، يتسابق أحدهما مستخدماً دراجةً والآخر سيارةَ سباق". باعتبار أن التفاوت بين القوى والأحزاب السياسية في القدرات المالية، يؤدي إلى التقليل من فرص التنافس السياسي المتكافئ، والتخلص من المتنافسين الذين يشكلون تحدياً[1].

من هنا -تجتهدُ كثيراً- قوانين الأحزاب السياسية -في ضبطِ التمويل السياسي بإيجادِ تأطير قانونيٍّ يتأسّسُ على ضمان استقلالية الحزب، لإيجاد تنافس متكافئ، و الذي من أهم فروضهِ أن يمنح الكافة فرص تمويل متساوية من أجل خلق فرص متساوية في التنافس.

وهذا الفرض -باعتقادنا- وأن تحقق -إلا أنهُ ليس كاملاً- في قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، بالرغم من أن القانون خصص الفصل الثامن منه للأحكام المالية.

مبتدأ بتحديد مصادر التمويل في المادة (٣٢) بالنص تشمل مصادر تمويل الحزب على:

أولاً: اشتراكات اعضاءه.

ثانياً: التبرعات والمنح الداخلية.

ثالثاً: عوائد استثمار أمواله وفقاً لهذا القانون.

رابعاً: الإعانات المالية من الموازنة العامة للدولة بموجب المعايير الواردة في هذا القانون، مضيفاً في المادة (٣٤) للحزب الحق في امتلاك العقارات لاتخاذ مقراً له أو مراكزاً لفروعه. موضحاً بعد ذلك في المادة (٣٦) الفقرة

(١) د. باسم علي خريسان، التمويل السياسي: دراسة في تمويل الاحزاب السياسية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٣، ٢٠١٧، ص١٤٢.

(أولاً) ضوابط تثبيت مبالغ اشتراكات اعضاء الحزب السياسي، مبيناً أن توزيعها واستخدامها يتم بما يتفق مع النظام الداخلي وأحكام هذا القانون. دون أن يشرط تحديدها بسقفٍ معينٍ بالنص في الفقرة (ثانياً) لا يتحدد الدخل الكلي المستحصل من اشتراكات أعضاء الحزب السياسيّ بسقفٍ معين.

وأهم ما يلحظ على ذلك جانبين، أولهما: إن اشتراكات الأعضاء تعتبرُ دليلاً واضحاً على تبني العضو لأفكار الحزب الذي ينتمي إليه بحيث أنهُ يدفع مقابلاً أو بدلاً للانتماء له، وقد اشتركت جميع قوانين الأحزاب على اعتبارها من أهم مصادر تمويلها إلا أن عدم تحديد هذه الاشتراكات بسقفٍ معين -تحديها بحدٍ أعلى- قد يكون هذا سبيلاً للحصول على التمويل الأجنبي بطريق غير مباشر، كما ويثير بعض الشبهات حول مصادر دخل العضو[1]. وهذا بدوره -إن تحقق- يؤثر على استقلالية قرار الحزب وحريته في تنفيذ ما تعهد بالالتزامِ بهِ وفقاً لأحكام القانون. من ذلك فإنّ تعظيمَ فكرة حياد الحزب السياسيّ من خلال تقيد اعضاءه بحدٍ أعلى للاشتراك، يمثلُ ضمانة هامة لأداء دورهِ المرسوم في القانون.

واضعاً في المادة (٣٧) طريقة لاستلام التبرعات، تتمثل بالتحقق من هوية المتبرع، وتسجل في سجل التبرعات الخاص بالحزب. على أن يتم نشر قائمة بأسماء المتبرعين في جريدة الحزب. على أن يمنع التبرع للحزب بالسلع المادية أو المبالغ النقدية المعدة أصلاً لكسب منفعة غير مشروعة للحزب أو للمتبرع.

(١) د. حنان القيسي، دراسة في تمويل الأحزاب السياسية في العراق، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العدد ١٣، ١٤، المجلد ٤، ٢٠١١، ص٧.

و الأمر ذاته بالنسبة للاشتراكات، يصدق على التبرعات، الأمر الذي يتطلب بالقانون أن يحدد أقيامها، ومقدار الحد الأعلى ومصدرها، ونشر مقدارها إلى جنبِ أسماء المتبرعين في جريدة الحزب، وعمل كل متبرع، وهذا الأمر يعززُ من فكرة الشفافية واطلاع الكافة على قيمة موارد الحزب، ومصدرها، وطرق انفاقها، بطريقة تعزز ثقة الجمهور، وتدعوه إلى القبول ببرنامجهِ السياسي، وهذا بالتأكيد يمكنُ الحزب من المشاركة حقيقة في إدارة الشأن العام في الدولة، بما يتفق والغرض الذي أنشأ من أجله، وأن يحقق مبادئه وأهدافه وسياساته.

ليس ذلك فقط، وإنما لم يجوّز للحزب السياسي وفق المادة (٣٧) الفقرة (أولاً) أن يتسلم التبرعات من المؤسسات والشركات العامة الممولة ذاتياً، ومن الشركات التجارية والمصرفية التي يكون جزء من رأسمالها من الدولة. إضافة إلى منع كل التبرعات المرسلة من أشخاص أو دول أو تنظيمات أجنبية كما أوجبت ذلك الفقرة (ثانياً) من المادة آنفاً.

أمّا فيما يخص مزاولة الحزب السياسي للأعمال التجارية بقصد تحقيق الربح، فالأصل بها بحسب ما قررتها المادة (٣٨) أنها غير جائزة، والاستثناء أنهُ يحق للحزب مزاولة – بعض الأعمال – حتى وأن عاد عليهِ من وراء مزاولتها الربح، وهذه الأعمال ورد تعدادها في القانون على سبيل الحصر، وهي أولاً: نشر وإعداد وتوزيع المطبوعات والمنشورات أو غير ذلك من مواد الدعاية والنشرات السياسية والثقافية. ثانياً: النشاطات الاجتماعية والثقافية. ثالثاً: الفوائد المصرفية. رابعاً: بيع وإيجار الممتلكات المملوكة له.

ومن أجل ضبط حركة موارد الحزب وأمواله اشترطت المادة (٣٩) من القانون على أن يودع الحزب أمواله في المصارف العراقية، على أن يمسك

الحزب سجلات منظمة للحسابات تتضمن إيراداته ونفقاته. ويقدم تقريراً سنوياً بحساباتهِ يعدهُ مكتب محاسب قانوني مرخص، ويرفع تقريرهُ إلى ديوان الرقابة المالية، ليتولى ديوان الرقابة -بعد ذلك- رفع تقرير ختامي عن الأوضاع المالية للأحزاب إلى مجلس النواب والوزراء ودائرة الأحزاب.

وهذا الأمر يُحسب للقانون باعتبار أن تطبيق أحكامه يحتاج إلى وجود سلطة مستقلة لها صلاحيات قانونية كافية لمراقبة وإثبات التحقق من الإجراءات المالية وأصولها إن لزمَ الأمر، وأي شيء اقل من ذلك يعتبر صيغة للفشل[١].

مؤكداً في المادة (٤٠) من القانون بأنهُ لا يجوز صرف أموال الحزب لغير أغراضهِ وأهدافهِ طبقاً للقواعد والإجراءات المحددة في نظامه الداخلي. كما عليهِ الامتناع وفق المادة (٤١) عن قبول أموال عينية أو نقدية من أيٍّ حزبٍ أو جمعيةٍ أو منظمةٍ أو شخصٍ أو جهةٍ أجنبيةٍ إلا بموافقة دائرة الأحزاب. وايضاً منعت عليهِ إرسال أموال أو مبالغ إلى جمعيات أو منظمات أو إلى أية جهة أجنبية إلا بموافقة دائرة الاحزاب.

أمّا بالنسبة للإعانة المالية السنوية التي تتسلمها الأحزاب السياسية من ميزانية الدولة، فقد بين القانون في المواد (٤٢، ٤٣، ٤٤) آلية تقريرها وطريقة تخصيصها ونسبها المحددة، عندما أشارَ إلى أن تتسلّم الأحزاب السياسية إعانة مالية سنوية من ميزانية الدولة، ويتم تحويلها إلى حساب كل حزب من قبل وزارة المالية. بعد أن تختص بالموافقة على التقرير السنوي للمبلغ الكلي للإعانة المالية المقدمة من الدولة للأحزاب، وتقدم اقتراحاً بذلك إلى مجلس الوزراء للبتِ فيهِ وتضمينهِ في مشروع قانون الموازنة العامة

(١) د. مارسن واليكي، المصدر السابق، ص٨.

للدولة. لتتولى -بعد ذلك- دائرة الأحزاب توزيع المبلغ الكلي للإعانة المالية على الأحزاب السياسية، بنسبة ٢٠٪ عشرين بالمائة بالتساوي على الأحزاب السياسية المسجلة وفق أحكام القانون. و٨٠٪ ثمانين بالمائة على الأحزاب الممثلة في مجلس النواب وفقاً لعدد المقاعد التي حازَ عليها مرشحوها في الانتخابات النيابية.

وفي حال إخلال الحزب بأحكام المواد (٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١) وثبت ذلك بموجب تقرير ديوان الرقابة المالية، أو تم إيقاف نشاط الحزب بقرار من محكمة الموضوع، أو توقف الحزب عن نشاطهِ السياسي اختيارياً، أو حل الحزب نفسه اختيارياً، أو حل الحزب وفقاً لأحكام المادة (٣٢) من هذا القانون، فإنهُ في كلِّ الحالات بموجب المادة (٤٥) توقف الإعانة المالية وفقاً لأحكام المادة (٤٥) من القانون.

الفرع الثاني: مسؤولية الحزب السياسي الجزائية

مثلما ضمنت الفكرة الرسمية السائدة في دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ للحزب السياسي حريتهُ في ممارسة النشاط السياسي، وأقرّت له من خلال القانون المكمل لها، حقوقهُ وامتيازاته، في مقابل ذلك أخضعتهُ للمسؤولية الجزائية، في حال مخالفتهِ وإخلالهِ بحدود واجباتهِ التي كفلها له القانون، وغاية ذلك وحكمته بالتأكيد، تعزيز فكرة سيطرة أحكام القانون على كل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية وضبط أنشطتها بالشكل الذي يضمن لها أداء أعمالها وفقاً للغاية من وجودها وبما يضمن حقوق وحريات الآخرين في مواجهته.

وقد تأكد ذلك في قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، بالنص على الأفعال المحظورة على الحزب القيام بها، وصور الاخلال

بالواجبات المعهودة له، وتقرير العقوبات الجنائية، كجزاءٍ على ارتكابهِ لتلك الأفعال أو إخلالهِ بتلك الواجبات.

عندما جاءت المادة (٤٦) منهُ بالنص على عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، ولا تزيد على سنة، كل من أنشأ أو نظمَ أو أدار أو انتمى أو موّلَ خلافاً للقانون حزباً غير مرخص. مشدداً تلك العقوبة إلى السجن مدة لا تقل عن (١٠) عشر سنوات على كل من أنشأ أو نظمَ أو أدارَ أو انتمى أو موّلَ حزباً غير مرخص، يحملُ فكراً تكفيرياً أو إرهابياً أو تطهيراً طائفياً أو عرقياً، يحرّضُ أو يروِّجُ لهُ أو يبرِّرُ له. على أن تقضي محكمة الموضوع عند الحكم بالإدانة بحلِّ الحزب المذكور، وإغلاق مقاره، ومصادرة أموالهِ وموجوداتهِ بعد استنفاد الطعون القانونية.

كما نصت المادة (٤٧) من القانون على أن يعاقب بالسجن كل من أقام داخل الحزب تنظيماً عسكرياً أو ربط الحزب بمثل هذا التنظيم، ويحل الحزب إذا ثبت علم الحزب بوجود التنظيم العسكري.

وفي حال مخالفة أي شخص لأحكام المادة (٩) الفقرة (خامساً) من هذا القانون، التي اشترطت على من يؤسس الحزب أن لا يكون من أعضاء السلطة القضائية وهيئة النزاهة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمفوضية العليا لحقوق الانسان ومنتسبي الجيش وقوى الأمن الداخلي وجهاز المخابرات والأجهزة الأمنية، وعلى من كان منتمياً إلى حزب أن يختار بين الاستقالة من الحزب أو الوظيفة في الجهات المذكورة آنفاً. فبموجب المادة (٤٨) من القانون تكون عقوبتهُ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وبتنزيل درجة وظيفية واحدة.

وتأكيداً من القانون على أن الثقة وحسن السيرة والسلوك والأمانة، أهم ما يجب أن يتصفَ بهِ الحزب واعضائه، باعتباره من طبيعة النفس الإنسانية السوية، وللزومية ذلك في تحقيق الحزب لأهدافهِ ومبادئهِ من خلال تأييد ناخبين، إلى جانب أثرهِ في استقلال الحزب بقرارهِ في مواجهة الكافة ، جاء القانون في المادة (٤٩) ليعاقب بالسجن كل مسؤول أو أي عضو من أعضاء الحزب إذا قبل أو تسلّمَ مباشرةً أو بالواسطة مالاً أو حصلَ على ميزةٍ أو منفعةٍ بدون وجهِ حقٍ من شخصٍ عراقيٍّ طبيعيٍّ أو معنويٍّ لممارسة أيِّ نشاطٍ يتعلقُ بالحزب. وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن (٦) سنوات ولا تزيد على (١٠) عشر سنوات إذا كان المال أو الميزة أو المنفعة من شخصٍ أجنبيٍّ طبيعيٍّ أو معنويّ. وتقضي محكمة الموضوع بمصادرة كل الأموال المنقولة وغير المنقولة المتحصلة من هذه الجريمة.

ولضمان التزام الحزب بصرف أمواله وفقاً لأحكام القانون، وبما يحقق مبادئه وأهدافه، دون أن يكون له أغراض أخرى مضرّة. قررت المادة (٥٠) بأن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات كل مسؤول في حزب أو تنظيم سياسي أرسل اموالاً عائدةً للحزب إلى منظمات أو أشخاص أو أية جهة أخرى خارج العراق دون موافقة دائرة الأحزاب.

وتأكيداً على حياد الوظيفة العامة المدنية والعسكرية والأمنية بالشكل الذي يضمن لمرافقها إداءَ مهامها بشكلٍ منتظم، دون تدخل. عاقبَ القانون في المادة (٥١) بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من قام بأيِّ نشاطٍ أو استقطابٍ أو تنظيمٍ حزبيٍّ داخل مؤسسات الدولة كافة. ويُعاقب كما قضت بذلك المادة (٥٢) بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة كل من قام بأيِّ نشاطٍ أو استقطابٍ أو تنظيمٍ حزبيٍّ داخل صفوف الجيش، وقوى الأمن الداخلي، والأجهزة الأمنية الأخرى، والقضاء، وهيأة

النزاهة، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وفي حال ارتكب أحد أعضاء الحزب مخالفة لأحكام هذا القانون، ولم تحدد لفعلهِ عقوبة خاصة، يُعاقب بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار ولا تزيد على (٣٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار.

ولحث من يرتكب فعل بالمخالفة لأحكام هذا القانون على الرجوع عنه، قررت المادة (٥٤) من القانون الاعفاء من العقوبة لكل من يبادر بإبلاغ السلطة المختصة، عن وجود الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، إذا تم الابلاغ عنها قبل بدء التحقيق، وللمحكمة تخفيف هذه العقوبة إذا تم الابلاغ أثناء التحقيق، وساعد بالكشفِ عن مرتكبي هذه الجرائم.

خاتمة البحث

أولاً: أهم النتائج المستخلصة

١- لما كانت الديمقراطية -كما عينها بعض الفقه- شيء أعمق من مسألة الأغلبية العددية وأخطر، إنها تتعلق في الحقيقة، بطريقة التفكير في الأمور، تفكيراً يجري في مناقشات حرّة مفتوحة تنتهي عن طريق الاتفاق الواعي والمعقول عند الرأي الأصلح والأصوب الذي تلتقى عنده إرادة الأغلبية. ولما كان من سبلها الأحزاب السياسية، لذا فإنّ الذي لابد منهُ ولا محيص عنه، والذي نعتقد بضرورته -كما أبان ذلك فريق من الفقهاء- هو العمل على اتخاذ كل ما يستطاع من الوسائل لدرء كل ما يستطاع من المأخذ المعروفة عن العمل الحزبي، وتحديداً قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.

٢- لم يشترط قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، حصول الحزب السياسي على نسبة مئوية من الاصوات الصحيحة للناخبين لاستمرارهِ في مشروعهِ السياسي وأنشطتهِ وبرامجه، كما لم يجعل هذه الحالة من بين الحالات الموجبة لوقفِ نشاط الحزب وحجب الإعانة المالية السنوية عنه، ومضار ذلك التعدد اللامحدود للأحزاب بالطريقة التي يُصعب معها أن يحوز أيّ منها على الأغلبية، وبذلك يؤدي إلى الكثير من المضار، أخصها عدم الاستقرار الوزاري. إلى جانب استمرار انتفاع عدد

غير قليل من الأحزاب بإعانةِ الدولة المالية بالرغم من عدم اشتراكهِ فعلياً في ممارسة السلطة باعتبار لم يتمكن أي من مرشحيهِ من الحصول على تأييد الناخبين سواء في الانتخابات النيابية أو المحلية.

٣- لم يحدد قانون الأحزاب السياسية في المادة (٣٣) الفقرة (أولاً) نسب اشتراكات الأعضاء، باعتبارها أحد موارد الحزب السياسي بسقفٍ معين -تحديها بحدٍ أعلى- وقد يكون هذا طريقاً للحصول على التمويل غير مباشر من أيةِ جهة خلاف للقانون، كما ويثير بعض الشبهات حول موارد الحزب السياسي وهذا بدوره -أن تحقق- يؤثر على استقلالية قرار الحزب وحريته في تنفيذ ما تعهد بالالتزام به وفقاً لأحكام القانون.

٤- الأمر ذاته بالنسبة للاشتراكات، يصدق على التبرعات والمنح الداخلية، إذ لم يحدد قانون الأحزاب السياسية في المادة (٣٣) الفقرة (ثانياً) لا قيمة التبرعات ومقدارها بالحد الأعلى ولا نسب المنح وجداولها، الأمر الذي يتطلب بالقانون أن يحدد أقيامها، ومقدار الحد الأعلى، ومصدرها، ونشر جداولها إلى جنبِ اسماء المتبرعين في جريدة الحزب، وعمل كل متبرع، وهذا الأمر يُعزز من فكرةِ الشفافية، واطلاع الكافة على قيمة موارد الحزب ومصدرها وطرق انفاقها، بطريقة تعزز ثقة الجمهور، وتدعوه إلى القبول ببرنامجه السياسي، وهذا بالتأكيد يمكن الحزب من المشاركة حقيقة في إدارة الشأن العام في الدولة، بما يتفق والغرض الذي أنشئ من أجله، وأن يحقق مبادئه وأهدافه وسياساته.

٥- لم يمنع قانون الأحزاب السياسية في المادة (٤١) الفقرة (أولاً، ثانياً) بشكل نهائي قبول أموال عينية او نقدية أو أرسال أموال أو مبالغ إلى جمعيات أو منظمات أو أية جهة أجنبية بعد أن أوقف ذلك على موافقة دائرة الأحزاب، ومضار ذلك أنهُ يخل -في أحيان كثيرة- بحماية الأحزاب من

تأثيرات المتبرعين الأجانب، وتدخلهم في رسم سياسات الحزب واستقلالية قراراته. كما وأن السماح لهُ بإرسال أموالهِ إلى جهةٍ أجنبية، قد يستغل رغم تحوط الجهة المعنية وسلامة اجراءاتها -في بعض الأحيان- كطريقة لاستخدام موارد الحزب خلافاً للغرض من انشائهِ فضلاً عن مضار ذلك على اقتصاد الدولة ومواردها وطريق تداول جزء من تلك الموارد.

ثانياً: أهم المقترحات

١- نقترح لتفادي بعض المأخذ لنظام التعدد اللامحدود، بتبني نظام تعدد الأحزاب المعتدل، ويعني نظام التعدد المعتدل، التقليل من العدد المبالغ فيهِ من الأحزاب السياسية بحيث يكون الناخبين دائماً أمام الاختيار بين سياسات ورؤى وبرامج معدودة، وبالتالي أمام المشاكل الكبرى يجد الرأي العام نفسه منقسماً إلى اتجاهين أو أكثر بقليل، وهذا النظام بدورهِ يقلل من الانقسام ويقوي الاستقرار. ويمكن لقانون الأحزاب الوصول له من خلال تقرير حالة عدم حصول أي حزب من الأحزاب على ما لا يقل عن ٥٪ أو أقل أو اكثر بقليل من المجموع الكلي لعدد الأصوات الصحيحة للناخبين المشاركين في الانتخابات العامة أو المحلية، ضمن حالات توقف النشاط السياسي التي يكون فيها لدائرة الأحزاب السياسية تقديم طلب بحل الحزب السياسي في هذه الحالة، ووقف الإعانة المالية التي تقدمها لهُ الدولة من الموازنة السنوية.

٢- لتفادي حصول الحزب السياسي -في بعض الأحيان- على موارد من مصادر غير تلك التي حددها القانون، وبطريقةٍ مخالفةٍ له. وبالنتيجة قد تؤثر في سياساتهِ واستقلالية قراره. نقترح تحديد نسب اشتراكات الأعضاء، ونسب التبرعات والمنح، باعتبارها أحد موارد الحزب السياسي بحدٍ أعلى (سقف معين لا يمكن تجاوز) دون تركها دون تحديد، لأن عدم

التحديد -في أحيان معينة- قد يكون طريق لحصولها على تمويل غير مباشر بالمخالفة لأحكام القانون. ومنهج تحديد الاشتراكات والتبرعات بالحد الأدنى والأعلى، منهج صحيح آلفتهُ أغلب قوانين الأحزاب في الدول، كأن ينص قانون الأحزاب السياسية على أن لا تزيد مبالغ اشتراكات وتبرعات الأعضاء عن مبلغ يحددهُ القانون بحدهِ الأعلى.

٣- نقترح أن يمنع قانون الأحزاب السياسية، بشكلٍ نهائيٍّ قبولَ أموالٍ عينيةٍ أو نقديةٍ أو إرسالَ أموالٍ أو مبالغ إلى جمعيات أو منظمات أو أية جهة أجنبية، حتى دون أن يوقفها على موافقة جهة معينة، لتأثير ذلك على تكريس الانتماء الوطني للحزب السياسي وحمايتهِ وتعزيزهِ ومنع التأثير الخطير للموارد غير الوطنية أياً كان مصدرها، وبأيِّ طريقة ممكن أن تحصل عليها الأحزاب السياسية، ورغم أيّ قيود ممكن أن تفرضَ عليها، وأيّ تدقيق ممكن أن يمارس بشأنها من أية جهة.

٤- من أجلِ إيجاد فرص متساوية تخلق تكافؤ متساوٍ بين جميع الأحزاب السياسية في التنافس الانتخابي، نقترح أن تكون نسب المبالغ المالية للإعانة المالية السنوية الممنوحة لها من الدولة والتي توزع عليها من دائرة الأحزاب (متساوية). دون أن يقرّرَ القانون أن تكون نسبة ٢٠٪ عشرون بالمائة تمنح بالتساوي على الأحزاب السياسية المسجلة وفق أحكام القانون. ونسبة ٨٠٪ ثمانون بالمائة على الأحزاب الممثلة في مجلس النواب، وفقاً لعدد المقاعد التي حازَ عليها مرشحوها في الانتخابات النيابية.

٥- لضمان الالتزام التام بأحكام قانون الأحزاب السياسية، ولمنع تكرار حالات المخالفة لأحكامه، نقترح تقرير قانون الأحزاب لعقوباتٍ تبعية، بحق من يصدر بحقهم حكم نهائي بالإدانة عن فعل من الافعال المنصوص عليها في فصل (الأحكام الجزائية) من قانون الأحزاب السياسية. وقضت

محكمة الموضوع عند الحكم بالإدانة بحل الحزب المذكور، وإغلاق مقاره، ومصادرة أموالهِ وموجوداتهِ بعد استنفاذ الطعون القانونية، وتتمثل هذه العقوبات التبعية (بحرمانهم من الحق في تأسيس حزب سياسي جديد).

مصادر البحث:

أولاً: الكتب

د. ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩.

د. حميد حنون خالد، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ،مكتبة السنهوري ،بيروت، ٢٠١٩.

د. رائد حمدان المالكي، التداول السلمي للسلطة في النظم الدستورية المعاصرة، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٦.

د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر ،دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

د. سليمان محمد الطماوي ،النظم السياسية والقانون الدستوري ،دراسة مقارنة، بلا، ١٩٨٨.

د. شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، ط٢، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٧٥

د. طعيمة الجرف، الكتاب الأول، في الدولة وأنماط النظم السياسية، بلا.

د. عبد الحميد متولي، المفصل في القانون الدستوري، دار النشر

للثقافة، الاسكندرية، ١٩٥٢.

د. فؤاد العطار، القانون الاداري، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا.

د. مارسن واليكي، تنظيم تمويل الاحزاب السياسية في العراق، مسودة قانون الاحزاب السياسية للعراق، مراجعة وتوصيات، مشروع العدالة الشاملة، ٢٠٠٩.

مد. حمود حلمي، المبادئ الدستورية ،ط٢،دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٦.

موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد، عبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١١.

ثانياً: البحوث

د. باسم علي خريسان، التمويل السياسي: دراسة في تمويل الاحزاب السياسية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٣، ٢٠١٧.

د. بدرية صالح عبد الله، قانون الاحزاب السياسية في العراق، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧.

د. حنان القيسي، دراسة في تمويل الأحزاب السياسية في العراق، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العدد ١٣، ١٤، المجلد ٤، ٢٠١١.

د. خيري عبد الرزاق جاسم، رؤى الاحزاب السياسية العراقية للقضايا الوطنية بعد ٢٠٠٣، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٢٥-٢٦.

د. سعد حميد ابراهيم، معوقات التعددية السياسية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٧-٣٨، المجلد ٢٠١٨.

د. منتصر علوان كريم، رعد عبود رحيم، أثر مبدأ تكافؤ الفرص في تولي المناصب الادارية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد ١، المجلد١١.

ثالثاً: الدساتير والقوانين

دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥.

قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥

إشكالية السلطة في العراق
الديموقراطية ومبدأ توازن القوى

د. سليم الجوهر
باحث في الفلسفة السياسية

المقدمة

إنّ ما يجب أن ندعوهُ أزمةً لا نستطيع غضَّ الطرفِ عنهُ بيسرٍ بغية تحقيق الإجماع السياسي المزعوم، في حين نفتقر في الواقع لمثلِ هذا الإجماع في صلبِ العملية السياسية والوطنية. يحتاجُ أن نضع في اعتبارنا أنه بدل أن يتسبب غياب الإجماع في تبدد أول أمل في الحفاظ على العملية السياسية في ديمومتها، ووجودها الكلي، فقد يحصل خلاف ذلك، فقد يُسمح عدم الإجماع هذا بحدوثِ تغيّرٍ جوهريٍّ في ماهيةِ العملية السياسية، وفي تحقيق تطورٍ باهرٍ وبوتيرةٍ أسرع. لا أحد يعلم على وجهِ اليقين ماذا يمكن أن يحدث في المستقبل القريب؟

إن واحدةً من أهم مظاهر أزمة الأُسّس، يتمثلُ في عدم القدرة على خلقِ استجابةٍ تاريخيةٍ تتناسبُ وحدث تحدي الديموقراطية. واحدة من أهم مظاهر غياب القدرة يتمثلُ في التباين بين الخطاب الفكري حول العملية السياسية وممارستها على أرض الواقع. هذا الافتراق بين الخطاب والممارسة لهو مسألة كبرى، وأمرٌ كارثيّ يتميزُ بالعجز بدل القدرة. فهو خطابٌ فوقيٌّ منقطعُ الجذورِ مع الواقع، يتسم بادعاءِ الحقانية، وامتلاك الحلول الكلية والشاملة لكلِّ مشاكل العراق ما بعد عام ٢٠٠٣. لكنهُ في الوقتِ ذاته، يتنصلُ من تحملِ مسؤولية الفشل المستمر بإلقاءِ اللوم على الآخر، رغم التبجح الدائم بامتلاكهِ الحلول السحرية، واتهام الآخر بوضع

العراقيل والكيد له. إنهُ خطابٌ منغلقٌ على ذاته، إقصائيٌّ للآخر، توكيديٌّ للذات، وفي الآخر مشكك.

إن الخطاب السياسي العراقي هو خطابٌ يفتقرُ للمفاهيم المشتركة والجامعة، والتي توحد رؤى القوى السياسية مثل الوطن والمواطنة، المشاركة والديموقراطية التوافقية، الدولة والسلطة... إلخ. لذا فجميع القوى السياسية تشترك في خطابٍ حزبيٍّ أو فئويٍّ في أحسنِ حالاتهِ في اقتضاءٍ ضمنيّ، هو الدفاع عن المصالح والطموح الذي يُساورُ هذه القوى، بالحصولِ على على القوةِ والمنعةِ في وجه الآخرين.

فقدان الانسجام

يقول توينبي من مصادر التنافر بين الأنظمة والمؤسّسات التي يتألفُ منها المجتمع، إدخال قوىً اجتماعية جديدة -استعدادات أو ميول وأهواء أو آراء- لم تكن مجموعة الأنظمة سابقاً في المجتمع، قد نظمتْ لتستوعبها[١] ثم يضيف في توسيع وتوضيح لهذه الفقرة بقولهِ إن إدخال قوى ديناميكية جديدة يجب أن تصحبهُ بلا شكٍ إعادة بناء الأنظمة الموجودة في السابق كلها، إن إعادة التسوية أو التعديل المنصبة على المتناقضات الفظيعة لهي مستمرة في أيِّ مجتمعٍ نام[٢]. إن إدخال قوى ديناميكية للمجتمع العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ "الأمريكية" والقوى المصاحبة لها، والذي يتسمُ في الفترة ما قبل التغيير بالجمودِ والرتابة، كان يجبُ أن يرافقها بلا شك إعادة بناء الأنظمة الموجودة السابقة بكاملها، وأقصد بالأنظمة ليس فقط النظام السياسي، بل النظام الإداري، ونظام التداول الاقتصادي، والأنظمة الاجتماعية والأمنية وغيرها.

إن إعادة التسوية والتعديل الجارية والمستمرة ومنذ بداية التغيير في ٢٠٠٣، والمنصبة بشكلٍ أساسيٍّ على محاولة التوفيق بين المتناقضات

(١) ارنولد توينبي. بحث في التاريخ، ترجمة طه باقر، ج١- دار الرواق اللبنانية، بيروت، ص٤٠٤
(٢) المصدر نفسه، ص٤٠٥

الفظيعة داخل البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع العراقي، تواجه مقاومة بفعلِ عاملِ القصور الذاتيّ، الذي يعمل في جميع الأزمان على حفظ معظم أجزاء البناء الاجتماعي القديم، باقية كما هي على الرغم من ازدياد تنافرها مع القوى الاجتماعية الجديدة. وفي مثل هذه الحال تكون القوى الجديدة مستعدة لأن تعمل في سبلٍ متناقضةٍ وفي آنٍ واحد وعلى النحو الآتي:

أولاً: تنجزُ هذه القوى الجديدة عملها التغيري عن طريق أنظمة جديدة قد تكونها بنفسها أو أن تستصحبها، فتدخل في صراعٍ حادٍ مع الأنظمة القديمة، وعند ملاحظة الواقع السياسي نرى هذا بوضوح، على الصعيد السياسي خاصة.

ثانياً: تنجزُ القوى الجديدة عملها التغيُّري عن طريق الأنظمة القديمة، وتحاول تكييفها لأغراضها الجديدة، فتحصل مقاومة لكنهُ لا يرقى إلى الصراع كما يحصل في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي الحالي إلى حدٍ ما.

ثالثاً: تنجزُ هذه القوى عملها التغيُّري من خلالِ تكييفِ نفسها، والعمل من خلالِ الأنظمةِ القديمة، أيّ أن هذه القوى الجديدة ليس لها أنظمة فتستعيرُ الأنظمة القديمة للمجتمع العراقي، وهذا ما حصل لكلِّ القوى السياسية التي دخلت العمل السياسيّ العراقيّ، فخسرت نفسها كما حصل في إدارتها للدولة ومؤسساتها الفاسدة، حيث المظهر الخارجي ديموقراطيّ، والمحتوى القانوني لكلِّ مفاصل الدولة ومؤسساتها وأجهزتها هو محتوى وتطبيق شمولي.

وعند ملاحظة هذه النقاط السابقة وتطبيقها على الواقع العراقي،

لنرى ما الذي يحدث، ففي الحالة الأولى عنف وقتل وتدمير لكلِّ شيء لا يبقي ولا يذر. وفي الحالة الثانية أزمات اجتماعية واقتصادية، بشاعات اجتماعية. وفي الحالة الثالثة قهرٌ وتسلطٌ وبغيٌّ وعدوانٌ قديم، ولكن بنكهةٍ جديدةٍ وهو انتهاكٌ لحقوق الفرد، وتغييب صفة الفرد المواطن، ويغيب مفهوم الدولة في خدمة المواطن، لتحلَّ مكانها صفة الفرد في خدمة الدولة[١].

هذه الاستجابات المختلفة لعملية التغيير التي ترافقت مع التغيير بعد ٢٠٠٣، أحدثت حراكاً غير متوازن في بنية المجتمع العراقي، سواء كان عدم التوازن هذا للمجتمع ككل، أو للمجتمعات المحلية المختلفة، مما أفقد المجتمع التوازن المطلوب للمجتمع العراقي أو للمجتمعات المحلية، فتكونت منظوماتٌ اجتماعية جديدة تستمدُ من تجربتها ما قبل ٢٠٠٣، مثل بنية (الحزب – العشيرة).

إن لفقدان التوازن هذا ثمنٌ يدفعهُ الكل، يتجسدُ بفقدان القدرة على تقرير المصير، وهو المعيار البارز للتوقف عن النمو[٢]. هذا الفقدان يوضحُ لجوء كثير من الأطراف العراقية إلى فاعلٍ خارجيٍّ يستقويّ بهِ من أجل أن يرسمَ لهُ كيفية التعامل مع المتغيرات على الساحة العراقية، وذلك لعجز الحركات السياسية عن ملاحقة التطورات والمتغيرات البنيوية على الصعيد الاجتماعي والسياسي، ويمكن تعليل هذا العجز بسببين هما:

أولاً: فقدان المبادئ من قبل الحركات الجديدة، وذلك للأسباب الثلاثة أعلاه، أي يكف القادة عن القيادة، وحين يكف القادة عن القيادة فإنهم يسيئون استعمال ما بحوزتهم من القوة، وتنفصلُ القوة عن السلطة

(١) توينبي، بحث في التاريخ، ص ٤٠٤ وما بعدها

(٢) المصدر نفسه، ص٤٠٤.

بحيث تصبح القوة هي العامل الحاسم في توكيد الذات، مولدةً عنفاً غير مبرر.

ثانياً: انفصال القادة عن القاعدة: إن عدم وجود انسجام بين وعيِّ الناس وتصورات القادة، وإذا استعرنا تعبير علي الوردي يعني وجود تناشز بين حركة السلطة وحركة الناس، مما يولد الشعور بعدم الاستقلال والحاجة الماسّة للفاعل الخارجي، حيث تشكل هذه الإشكالية جوهر العلاقة المتأزمة بين رجل السلطة والفرد العراقي. فـ"يستقوي رجل السلطة بالانسحاب الكامل للذات، فيستدعي الموروث الثقافي الذي جرى تثقيفهُ عليه"[١] ويجري الاستقواء بهذا الموروث عن طريق بعدين هما:

البعد الثقافي: تدوير المفاهيم الأيديولوجية مثل مفهوم التحرير ولعبة انسحاب القوات المحتلة، أو طائفية الحكم وتعبيتها العقائدية، أو بإرهاب المجتمع، وإرباك الوضع السياسي من خلال التهديد بعودة البعث مثلاً أو التلويح بالتوجهِ الطائفي للبعض الآخر، بل الأدهى من ذلك أن بعض الحركات العراقية تهددُ بالعنفِ علناً إذا لم تحصل على مطالبها بالحكم.

البعد المجتمعي: بعد عام ٢٠٠٣ جرى الاستقواء بالعشائر والمجتمعات المحلية على حساب المواطن والقانون، فحصل الارتداد من مفهوم المواطنة والمواطن العراقي إلى مفهوم ابن العشيرة، وابن الطائفة، وابن القومية، وابن الحزب... الخ. وما تجربة المنظمات العنفية كالمليشيات المسلحة، والصحوات العشائرية إلا نوع من هذا الانسحاب والارتداد المجتمعي من دولة المجتمع المدني إلى دولة الكانتونات والعصابات.

---

(١) نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة، تر-سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت-٢٠٠٧، ص٨.

فيجري استدعاء عوامل محركة من خارج بنية حراك الوضع الجديد تتفاعل مع عملية التغيير. لذا فكل القوى واقعة تحت ضغط ثلاث عوامل تحرك تحركها الفكري ومساعيها السياسية، هذه العوامل هي:

• الدولة التي يحلمون بالسيطرة عليها أي التمتع بامتيازات بالسلطة.

• الإحساس الذي يحركهم، والقبليات التي تقودهم، سواء كانت أفكاراً راديكالية، ديموقراطية، إسلامية أو علمانية، أو مشاريع مصالح، تحالفات...الخ.

• الأنصار الذين يعتمدون عليهم، إسلاميون، علمانيون، شيعة، سنة، أكراد. فهؤلاء ليسوا مواطنين بل أدوات تحقق لهم الاستحواذ على السلطة.

إن هذه العوامل لا تتسم بالتكافؤ في مجتمع يحترمُ السلطة إلى حدِ الخوفِ منها، بل يقدسها رغمَ سخطهِ منها، وحنقهِ عليها[1]، حيث السلطة الحكومية تمثل القطبُ الأكبر في هذه العوامل، وتحوزُ قصب السبق لأنها تمثل القدرة على تنفيذ ما يطمحون في الوصول إليه.

إن قوى ما بعد ٢٠٠٣ والتي جاءت تنشد التغيير لتناغم مشاعر الناس الحالمين ببلد ينعمُ بالرفاهية والخدمات، وقعت في مأزق، لأنها تقولبت بقالب الدولة العراقية المنهارة من خلال تكيّف هذه القوى مع أنماط الدولة العراقية السابقة، مما سهل على القادة الذين يجيدون التعامل مع القوالب الجاهزة السابقة كمؤسسات الدولة، إلى التسلل إلى هذه القوى الجديدة، والسيطرة على مفاصل الدولة التنفيذية. أما الذين لا يجيدون التعامل مع

(١) ارنت ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ترجمة حسني زينة ،منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت ط١ سنة ٢٠٠٦، ص٥٣.

هذه المؤسسات، بل كانوا على الدوام في تناقضٍ معها بكونها تعبر عن بنية النظام السابق، واجهوا صعوبة التكيف مع نمط هذه المؤسّسات. إن من تكيَّفوا تسببُ بخسارات لإرثهم ومبادئهم، وهذا حصل للكثير منهم، بحيث عندما يسأل عن سبب هذه الامتيازات التي حصلوا عليها ويحصلون عليها، يكون الجواب لقد قدمنا التضحيات وهذا استحقاق لنا. أمّا من لم يتكيّف ورفضَ التعامل مع هذه المؤسّسات، فإنّ مصيرهُ الابتعاد عن دائرة السلطة. لذا تحرصُ الأحزاب على وجودها في مواقع السلطة على ضمانةٍ هامّةٍ لسلامتها السياسية والشخصية.

إن التمسك بالسلطة مهم، لأن المعارضة السياسية قد تكون ضارة أيام الأزمات[1]، فهي مسألة مصيرية لهذه القوى. فهذه القوى لا تسطيع لحد الآن أن تقتنع بأنّ أياً منها لن يصل بهِ الأمر إلى مرحلة الانفراد بالحكم والتمتع بالسلطة كما حصل خلال المائة العام الماضية كقوةٍ وحيدة، ومن هنا إذا لم يصل الأخوة الأعداء إلى التوافق خلال ممارسة العمل السياسي، فدورة الصِدام والعنف مستمرة لا محالة.

إن الأمل بالتخلص من الصعاب الاجتماعية والاقتصادية والخدمية الضاغطة، هو أمرٌ يتضاءل لدى الناس، مع اليأس من قدرة السياسيين العراقيين على التحول من كونهم رجال سياسة يتعاملون بعقلية المعارضة وممارسة اللعب، إلى رجال دولة يبنون الدولة العراقية. هذا بالإضافة إلى عدم شعبية جميع الحركات السياسية ورجالاتها على الساحة، والشك التاريخي والمغروس في الوعيِّ الجمعيِّ العراقيّ بنوايا أمريكا في العراق، فضلاً عن عمليات التشكيك في النوايا العربية والإقليمية من خلال ممارسات

(١) ارنت ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص٥٣.

هذه الأطراف الإقليمية المتسِّمة بالعدائية لكلٍّ أو لبعضِ الأطراف الداخلية العراقية. كل ذلك يجعل اليأس لدى الناس يتضاعف.

لذا فنحن بحاجة إلى وقفةٍ جادةٍ ومسؤولةٍ من الجميع، لإعادة رسم الخريطة السياسية العراقية من خلال انتفاضة تتسمُ بالتحرك السلمي، للتعبير عن هذا الرفض المخزون في الوعيِّ الجمعيِّ العراقيّ لكلِّ الممارساتِ التي تتسم بالحزبية والشخصية والفئوية المضيّعة للحقوق الفردية، والحقوق الجمعية للمواطنة العراقية.

توازن القوى

نستطيع ان نحدد مفهوم توازن القوى عبر النقاط الآتية:

أولاً: توازن القوى هو نظام من القوى السياسية أو الاجتماعية المحرِّكة للوضع الاجتماعي والسياسي، يظهر أثر هذا التوازن حينما ينقسمُ المجتمع إلى عددٍ من المجتمعات المحلية المستقلة استقلالاً متبادلاً تترشحُ عن هذه المجتمعات قوى سياسية أو اجتماعية، تأخذُ من هذا الاستقلال طريقة للوصول إلى تحقيق مصالح الجماعات التي تمثلها[1].

ففي مثل هذا الوضع يعملُ مبدأ توازن القوى بوجهٍ عام كضابطٍ معياري، يضبطُ مصالح هذه القوى بشكلٍ يتناسبُ وطبيعة التفاعل والعلاقات بين هذه المجتمعات المحلية، فهو ضابطٌ ضاغطٌ يُعدلُ ويُكيّفُ مطالبَ هذه المجتمعات والقوى التي تمثلها، ليجعل مطالبها منخفضة إلى

(١) توينبي، بحث في التاريخ، ص٣٤٢

الحد الذي لا يتجاوز المقياس الذي تقاس بهِ قدرة هذه القوى والمجتمعات على الصعيد السياسي والاقتصادي والسكاني. فعندما تزيد إحدى هذه القوى من سقفِ مطالبها تكون معرضةً للهجوم، والضغط من باقي القوى، لكي ترجع إلى المقياس العام الذي يضبط توازن جميع القوى.

وعند تطبيق هذا المعيار على الوضع العراقي، نرى وجود مجتمعات محلية عراقية مستقلة استقلالاً نسبياً، مترشحاً عنها مجموعة من القوى السياسية التي تمثلُ مصالح هذه الجماعات المحلية، تحاولُ أن تحفظ توازن القوى في لعبة تبادل الأدوار بين الديموقراطية والعنف. فإذا بدرَ من أحد هذه القوى أو المجتمعات تهديداً لهذا التوازن، يمثلُ صعوداً لقدرتها أو حتى رغبتها في زيادة سقفها من المطالب فوق المعدل الجاري الذي يحفظ توازنها، فإنّ هذه القوة أو المجتمع المحلي يصبحُ بشكلٍ أوتوماتيكي هدفاً إلى ضغطِ جميع القوى الأخرى إلى أن يحدث التوازن.

ثانياً: إن هذا الضغط يكون على أشدهِ في مركزِ مجموعة القوى ذات العلاقة، أي على القوة أو المجتمع الذي يزيد من معياره، وتكون هذه الزيادة ذات مدى لا يستسيغهُ الآخرون، وهذا الضغط يكون ضعيفاً على الأطراف، أي القوى التي تبقى محافظة على أقل معيار بالنسبة إلى المقياس العام لتوازن القوى[١]. توازن، أو شبه توازن بين الأقطاب السياسية الممثلة للقطاعات المجتمعية[٢]؟

فالمعارضة تشتد ضد القوى التي تستحوذ على القرار السياسي

(١) توينبي، نفس المصدر، ص٣٤٣

(٢) آرنت ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص٩٢.

أو الاقتصادي، أي القوة التي تستحوذ على أعلى معيار[١]. وفي نظرةٍ خاطفةٍ على واقع العراق السياسي والاجتماعي ما بعد التغيير، يبين لنا هذه الحقيقة جلية. فمع بداية تأسيس الدولة العراقية أصبحت القوى الاجتماعية والسياسية السنية ووفق مبدأ المحاكاة للدولة القومية في أوربا، هي مركز القوى، وزادت من معيارها على ضوء توازن القوى الذي تشكلَ بعد الاحتلال البريطاني وثورة العشرين، أصبحت القوى السنية مركز القوى السياسية والاجتماعية عرضةً لضغطِ القوى الاجتماعية الأخرى التي على الأطراف، وهي: الشيعية والكردية. فقد تأثرت القوى السنية بديناميكية القوى الداخلة الجديدة، أي القوة البريطانية، وبقت القوى الشيعية والكردية في موقع الرافض لهذه القوة، لذا حصل التناشز بين حركة المجتمعات التي تأثرت والتي رفضت.

وبعد الاحتلال الأمريكي وعلى ضوءِ مبدأ المحاكاة ذاتهِ للنظام الديموقراطي، أصبح الشيعةُ هم مركز القوى السياسية والاجتماعية، فأضحت القوى الشيعية هي الأكثر تأثراً بديناميكية القوة الجديدة الأمريكية، ورفضت القوى الاجتماعية والسياسية السنية التفاعل لأولِ وهلةٍ مع القوة الديناميكية الجديدة، مما أدى أن تكون القوى الشيعية في المركز كنتيجةٍ طبيعيةٍ لمسار القوى الديناميكية الجديدة المتمثلة بالديموقراطية. مما جعل القوى الشيعية عرضةً لضغط القوى الأخرى السنية والكردية. وعند ملاحظة طبيعية التحركات السياسية والاجتماعية للوضع السياسي العراقي، نرى بوضوح هذه القاعدة التي تعمل بشكلٍ ديناميكي، ولتتذكر كيف كان الوضع مع الأكراد عندما زادت هذه القوى من معيارها كونهم

(١) تشومسكي، نعوم، النظام العالمي، تر-عاطف معتمد عبد الحميد، دار نهضة مصر للنشر، ط٤-سنة ٢٠١٤، ص٥

بيضة القبان في عملية التوازن في الصراع الشيعي السني، أي تحولوا من كونهم قوة في الأطراف إلى قوة في المركز، فأصبحوا عرضةً لضغط القوى الأخرى الشيعية والسنية. وعندما أرادت القوى الاجتماعية والسياسية السنية الزيادة من معيارها في توازن القوى الجديد على ضوء مبدأ المحاكاة للديموقراطية بعد نتائج انتخابات ٢٠١٠ جوبهت بمعارضة القوى الأخرى الشيعية والكردية، لأنها خرقت مبدأ توازن القوى.

توازن القوى والديموقراطية

إن مبدأ توازن القوى يعمل بشكلٍ فعّالٍ إذا ترافق مع الديموقراطية التوافقية في مجتمعٍ تعدديّ كالمجتمع العراقي، ولكن يُساء استخدام هذا المبدأ إذا كانت الديموقراطية تستخدم كمبدأ للعب (كما سنوضح لاحقاً).

فالديموقراطية التوافقية تعتمدُ أساساً على الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في مجتمع تعددي كالمجتمع العراقي[١]. هنا يعمل المركز لا كمستحوذٍ للسلطة فيقع الضغط عليه، بل يعمل كوسيط غير منحاز أو كحَكم محايد، فوجودهُ في المركز المفروض أن يتحلى ببعض المرونة، ويمكنهُ أحياناً أن يستجيبَ لمطلب جماعة دون أن يضرّ بمصالح الجماعات الأخرى[٢]، ومن خلال تنمية قدرتهِ التفاوضية والمساومة، لا باعتبارها خسارة أو ربح، أو مقايضة بالأصوات كلعبة انتخابية، لأن المركز هنا يفقدُ مرونته.

(١) ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٣.

هذه النظرية (نظرية توازن القوى) لا تعمل فقط على مستوى القوى والمجتمعات المحلية الكبرى الشيعية والسنية والكردية، بل تعمل حتى داخل هذه القوى ذاتها، لذا نرى ذلك التصدّع والتفتت في القوى الشيعية والكردية والسنية ذاتها، عندما يزيد معيار أحد هذه القوى يتعرّضُ للضغطِ من القوى الأخرى الداخلة معه، **كـ"دولةِ القانون" مثلاً في الطرف الشيعي، وقبله المجلس الأعلى وبعده التيار الصدري، أو أحد الحزبين الكرديين الرئيسيين كما في محاول الاستفتاء والاستقلال في الطرف الكردي، أو الحزب الإسلامي في الطرف السني، وكذلك جماعة الحلبوسي.** فتعرّضت هذه القوى لضغطِ القوى التي كانت في الأطراف لكي تحد من تأثيرها المتعاظم، إن عملية التوازن بين الكتل الاجتماعية والسياسية الكبرى يمثلُ قوى ضغطٍ أكبر من تلك التي داخل هذه القوى ذاتها، لذا يمكن تسكين مبدأ توازن القوى داخل الكتل ذاتها مؤقتاً، متى ما شعرت هذه القوى أن توازن القوى بين الكتلِ والقوى المحلية الكبرى في خطر. وهذا هو الذي يجعل الكتلة الكردية تؤجلُ الصراع الداخلي، وترحلهُ إلى فترةٍ قادمة. وهذا هو الذي جعل القوى السنية على اختلافِ مشاربها تتحدُ في كتلةٍ واحدةٍ رئيسها شيعيٌّ في نوعٍ من البراغماتية المتقدمة، لو استحسن استغلالها بشكلٍ لا يؤدي إلى ضربِ التوازن الذي حدث بعد ٢٠٠٣ لكان لها شأن آخر. أقول قد يؤدي هذا النزوع البراغماتي إلى نشوء قوى جديدة تتجاوز أطر مبدأ المحاكاة القديم إلى أطر مبدأ المحاكاة الجديد، ولكن الخطر الأكبر إذا كانت نتائج هذه الخطوة قد تؤدي إلى زعزعت هذا التوازن بين القوى.

أمّا القوى الشيعية فهي لا تستشعرُ الخطر لأنها في المركز، ولكن متى ما رأت نفسها على الطرفِ لا في المركز على ضوءِ قانون توازن القوى في عملية خرق لهذا التوازن، ستعودُ بقوةٍ إلى تأجيل توازن القوى الداخلي من

أجل توازن القوى بين الكتل، وإذا ما حدث ذلك فهو نوعٌ من انتكاسةٍ لمبدأ محاكاة الديموقراطية لا نرجوهُ أن يحصل. فإذا ما بدأت أية قوة أو مجتمع للتوسّعِ والتعاظمِ خارج إطار مبدأ توازن القوى الذي نشأ على ضوءِ مبدأ محاكاة الديموقراطية، فأنها ستراقبُ من جيرانها، فيعملون على مقاومتها، ولا أعتقد على ضوء هذا القانون أن يحصل تغيير في طبيعة توزيعها في المدى القريب.

أمّا من يكون في الطرف فيكون تأثيرهُ أوسع، والضغط عليهِ أقل. ولنأخذ الكرد مثلاً عندما كانوا في الطرف من العملية السياسية والاجتماعية توسع تأثيره، وعندما صَعَدَ من معيارهِ ازداد الضغط، وكلما كان على الطرف فتأثيرهُ أوسع، ولنأخذ المجلس الأعلى فعندما كان المجلس في المركز كان الضغط عليه، أمّا الآن فـ"تيار الحكمة" في الطرف فتأثيرهُ واسع. إن الخطر في كل هذا هو اعتبار الديموقراطية هي لعبةُ رابحٍ وخاسر، لعبةٌ تطبقُ فيها استراتيجية "كل شيء أو لا شيء".

نظرية اللعب وتوازن القوى

المجتمع المتعدد هو المجتمع المُقسّم إلى مجتمعاتٍ أصغر تتميزُ بالولاءات الأولية لهذه الجماعات أو المجتمعات الأصغر، والتي يطلقُ عليها ليبهارت اسم القطاعات، وتتميزُ هذه الولاءات أن المجال السياسي ليس منفصلاً بوضوح عن المجال الاجتماعي. حيث ترتبطُ الانقسامات السياسية ارتباطاً وثيقاً بخطوط التباينات الاجتماعية القائمة موضوعياً، وقد تكون ذات صبغة ايديولوجية، دينية، لغوية، قومية، ثقافية، عرقية، ويتبع ذلك

أن الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والمدارس، والجمعيات التطوعية، يغلبُ عليها التموضع من حيث تنظيمها، في خطوط التقسيم القطاعي[١]. هذه الانقسامات القطاعية المتجذّرة تاريخياً إذا كانت تغذيها نظرةُ الشكِ والحذر، فسوف تولدُ مجتمعاً غير مستقر، مما يُمهدُ الطريق للتعامل مع الآخرين، وفق نظرية اللعب، معتمداً على ائتلافات صغيرة، لا وفق تشكيل ائتلافٍ واسعٍ وكبير، يعتمدُ في المحافظة على تضامن الجماعات لا تناحرهم.

والاستقرار السياسية الديموقراطي يتضمن سمات، أبرزها:

١- النظام المدني.

٢- صيانة النظام مسؤولية الجميع.

٣- الشرعية المكتسبة والقائمة على الثقة في النظام الديموقراطي.

٤- الفعالية السياسية والتنفيذية لتحقيق المكتسبات المتفق عليها[٢].

في نظرةٍ سريعة للواقع العراقي منذ عام ٢٠٠٣ يتبينُ بوضوح فقدان أُسّس الاستقرار السياسي. مما مَهدَ السبيل لنظرية اللعب، بديلاً عن التوافق الديموقراطي التي تعتمد استراتيجيةً في إدارة النزاعات من خلال التعاون لا التنازع، والوفاق بين مختلف النخب بدلاً عن التنافس واتخاذ القرارات بالأغلبية التوافقية لا الأغلبية السياسية[٣]. فالشك المتجذر تاريخياً بين المكونات القطاعية المجتمعية انعكس على التمثلات السياسية. وقد كان أشدها وضوحاً هو في الانتخابات الأولى المتمثلة بالعزوف السني

(١) ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٦

(٣) المصدر نفسه، ص١٧.

عن المشاركة في أول انتخابات جرت بعد عام ٢٠٠٣. هذه العزوف أدى إلى خسارتهم للسلطةِ وقدرتهم على التأثير. فزاد التأثير الكردي من خلال اتباع سياسة اللعب بدلَ الاجماع الوطني. وعدم قدرة الشيعة على لعبِ دور المركز المرن. وقد تميز بعدم النضج السياسي، ونقص الخبرة التفاوضية، وفقدان المبادرة.

وبعد قرار السنة المشاركة في اللعبة السياسية، وبتشجيع ودعم كردي في محاولة لتقليل تأثير الحجم الشيعي. أصبحت السِّمة الأساسية هي سياسة مبدأ اللعب، وهو يعتمدُ على أن المشاركين يشكلونَ ائتلافات لا يزيدُ حجمها على الحدِ الذي يمكن معها أن تزيد من حدود الربح. وعلى ضوء نظرية توازن القوى باعتماد سياسة الضغط على من هو في المركز، فيفقد المرونة المطلوبة، فيتجه للتصلّب، ولا يصبح قادراً على التفاوض، أو يفقد قدرتهُ التفاوضية. وما يميزُ فريق اللعب أنهُ ليس من شأنِ أية نتيجة ان تزعزع الفريق[١]. وهم في اعتمادهم سياسة رابح أو خاسر يخضعون العملية السياسية لاتفاقات تقاسم الأرباح لكونهم لاعبين عقلانيين (وفق منطق اللعب)، لذا فهم عمدوا إلى:

١- تكوين جماعة متجانسة ذات درجة عالية من الاجماع، حيث تعتبر المكاسب المشتركة أمراً مفروغاً منه (الاطار في الانتخابات الأخيرة مقابل تحالف التيار مع بعض السنة وبعض الكرد). وقد حاول الليبرالي الشيعي أحمد الجلبي تكوين جماعةً شيعيةً متجانسةً من خلال تشكيل مجلس سياسي شيعي، ولكنه فشل.

٢- لا يمكن اتخاذ قرار بطريق يفضل معها الخاسرون الخروج من

(١) ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص٤٨.

اللعبة بدلاً عن الموافقة على النتيجة. فتجربة الخروج السنية المبكرة، وخروج التيار، أعطت درساً بأنّ الخروج يجعلهم خاسرين إلى أقصى حد.

٣- اعتماد النقيض المباشر، أي اعتبار المجتمعات القطاعية الأخرى المختلف معها بشدة، كأنهُ حرباً شاملةً إعلامياً سياسياً وحتى عسكرياً إذا تطلّب الأمر، كاحتلال داعش لمحافظات سنية، وتحرك الكرد من أجل الاستقلال[١].

توازن القوى والديموقراطية التوافقية

إن الصفة البارزة في مبدأ توازن القوى، هو ضرورة ميل هذه القوى إلى الاعتدال، وخاصة في مجتمع كالمجتمع العراقي الذي يتسّمُ بالانقسامات الحادة، فعندما يكون المجتمع ممزقاً بالانقسامات الحادة، ولا تتداخل العضويات والولاءات بل تتركزُ بصورٍ حصريةٍ داخل كل قطاع من قطاعات المجتمع، تنعدمُ الضغوط المتقاطعة التي لا بد منهُ للاعتدال والاستقرار السياسيَّن[٢]. هذه النظرية قد لا تنطبق بشكلٍ حرفيٍّ على الوضعِ في العراق، لأنها تتطلّبُ أن يشعرَ الجميع بالخطرِ المحدق بالمجتمع العراقي، وأن يتفق الجميع على خطوطٍ عامّةٍ تصبحُ أساساً لمبدأ المواطنة. لكن ما جرى في تطبيقات السياسة العراقية جعلت من الجميع أن يشعر بالخطرِ الكامنِ في الآخر المشارك في الوطن. هذا الأمر جعل الأطراف السياسية تشكُ ببعضها البعض، مما أدى لسياسةٍ ثابتةٍ تقريباً بأن يتجه الجميع بالاستقواء بأطرافٍ

(١) ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص٥٠

(٢) المصدر نفسه، ص٢٥

خارجية، يعتقدُ بأنها أقربُ له من الأطراف المحلية في تحقيقِ مصالحهِ على ضوءِ مبدأ اللعب. لذا أصبح التشددُ هو السِّمةُ التي ينتجها السياسي، فيتهم السياسيون بعضهم البعض بأنهُ لا يمكن الركون إليه. ومن جهةٍ أخرى يميلُ إلى مبدأ التشدد الذي عادةً ما يرافق القطاع السياسي الذي يتسِّمُ بالتماثل السياسي والاجتماعي من أجلِّ مكاسبٍ مشتركةٍ متفقٍ عليها من أجل الأصوات الانتخابية، ووفق مبدأ اللعب.

إن فقدان المرونة بالموقف السياسي، هو نتيجة لعدم وجود حل وسط كما يطلق عليه بينتلي[١] في عملية التقاطع للجماعات السياسية أثناء العمل، لا القطيعة. وهذا الحل الوسط هو السمة المميزة في الثقافة السياسية المتجانسة لا الثقافة السياسية المفتتة، والتي تتسم بعدم وجود تداخل عضوي اجتماعي أو سياسي. لذا فعملية العزل السياسي هي من أكبر المعوقات للوصول إلى التجانس المجتمعي مستقبلاً.

الديموقراطية التوافقية والتنمية السياسية

تمثل الديموقراطية التوافقية استراتيجيةً في إدارة النزاعات بديلاً عن التنافس. وهذه تتطلبُ أمرين أساسيين:

الأول: هو التلاقي بين مذهب فصل السلطات وهيكلة الأدوار[٢] حيث

(١) أرثر بنتيلي، عن ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص٢٥.

(٢) ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص٢٤.

تعتبر الأدوار مستقلة ذاتيا، أو منفصلة بعضها عن بعض. وهو توسيع لمفهوم فصل السلطات يتجاوزُ فروع الحكم الرئيسية: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية {هيكليات الانتاج}. لتشمل الهيكليات الفرعية غير الرسمية مثل: الأحزاب، جماعات الضغط والمصلحة، وسائل الإعلام، العشائر، وهي تمثل هيكليات التزويد[١].

الثاني: هو الثقافة السياسية للقطاعات الاجتماعية وممثليهم السياسيين. وهذه الثقافة السياسية تصلُ إلى الحل الوسط أثناء العمل لتجاوز التقاطعات السياسية، حيث يميل الأفراد المنتمين إلى عددٍ من المجموعات المنظمة أو غير المنظمة ذات المصالح والمنظورات المختلفة، فإنّ مواقفهم العملية تميلُ إلى الاعتدالِ نتيجةً للضغوط النفسية المتقاطعة التي يواجهونها أثناء العمل[٢]. فلا بد من الاعتدال في المواقف السياسية للحصول على الاستقرار السياسي.

عدم الاستقرار السياسي ومفهوم بناء الأمّة

يتجه بعض السياسيين العراقيين إلى التركيز على مفهوم بناء الأمّة لتجاوز عملية الاستقرار السياسي التي يتسّمُ بها العراق، ومن أبرز سماته:

١- إن المجتمع العراقي مجتمعٌ ممزق.

(١) ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٥

٢- الانقسامات القطاعية تنعكسُ على شكلِ انقساماتٍ سياسية حادة.

٣- تركز الولاءات بصورةٍ حصرية داخل كل قطاع من قطاعات المجتمع.

٤- انعدام الضغوط المتبادلة (عدم التداخل العضوي).

فالسياسي الذي يريد أن يبني أمّةً عراقيةً عليهِ تقليل التقاطعات إلى حدٍ كبير. أي قضية بناء الأمّة تنبعُ من أمرين:

أولاً: إن بناء الأمة ينبغي أن يولى الأولوية، وأن يكون المهمة الأولى المتوجبة لديهِ ولدى زعماء الكيانات الأخرى، لذا فهو وانطلاقاً من هذا الشعور لا يستطيع أن يتفهم موقف الأخوة الأعداء.

ثانياً: النظرة المعتادة هي أن بناء الأمّة يستتبعُ استئصال الولاءات الأولية الأدنى، والاستعاضة عنها بالولاء للأمّة[١]، وانطلاقاً من هذه النقطة، أي عملية استئصال الولاءات لصالح مبدأ ما، فإنّ هذا الولاء قد يتحول من ولاءِ الأمّةِ إلى ولاءٍ شخصيّ. وهذا الأمر هو مكمن الخوف لدى الآخرين من أنهُ قد تتحول إلى سلطةٍ شمولية. وقد حاول إياد عولاي ذلك وكذلك المالكي. رغم اختلاف اسلوبيهما.

إن مفهوم بناء الأمّة يعني في منظورِ توازن القوى وجود مركز يُمارسُ السلطة، وأطراف تمارسُ عليها السلطة. وهذا من الممكن أن يحدث في مجتمعٍ متجانس لا في مجتمع وصلتْ فيهِ التقاطعات الحادة إلى طريقٍ عنيفٍ كما حصل في دورات العنف المتعددة منذ التغيير.

(١) ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص٣٨

إن مفهوم بناء الأمّة يحتاجُ إلى أن تكون منظومة القيم في المركز، هي موضع إجماع وما يترتبُ على هذا النموذج بالنسبةِ إلى المجتمعات التعددية، هو وجوب بسط سيطرة مركز مؤلف من أحد قطاعات المجتمع.أو بدلاً من ذلك خلق إجماع وطنيّ بمعنى إدماج جماهير الشعب في المؤسسات ومنظومات القيم المركزية[١]. وفي كلا الحالين لم يحصل لهم اجماع داخل السنة والشيعة والكرد، بالنسبة إلى الخيار الأول.

وفي الثاني لم يحصل الاجماع لأن توازن القوى داخل المنظومة الشيعية أيضاً تم خرقها مرات عديدة، ولم يتم خلق إجماع وطني. فيما يحتاجهُ مفهوم هيمنة المركز غير متوفر في شرطيه الأول المتمثل بهيمنة قطاع الشيعة، وكذلك غير متوفر في شرطها الثاني، وهو دمج الجماهير في مؤسّسات الدولة هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى سيبقى من يحاول بناء مركزية الدولة أو لنقل سيطرة المركز على الأطراف في عمليةِ خرقٍ لمفهوم توازن القوى.

وهذا المفهوم يمثلُ العمود الأساس لبناء النظام الجديد، والذي يريدُ خرقهُ الآخرون في تصريحاتهم بالتهديد في حال عدم استلامهم استحقاقاتهم الانتخابية، ويهددون بأنهُ ستكون هناك دورة عنف أو يهددون بتعطيل العملية السياسية. إن التهديد بخرق توازن القوى يتناسى أن هناك توازن سلطوي يمثل واقع المجتمعات المحلية بغض النظر عن افتراق الفئات السياسية الممثلة لهذا المجتمع. لأن العكس يعني اختلالاً حقيقياً لتوازن القوى، يولدُ مخاوف الآخرين على حدٍ سواء، والمخزونة في الوعيِّ والذاكرةِ الجمعية، والتي لا تحتاجُ إلى كثير من المنبهات لكي تخرج إلى السطحِ ونشوءِ

(١) ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص٣٩

دورةِ عنفٍ جديدة، مما يؤدي إلى أحد خيارين:

أمّا التقسيم وهو الخيار الذي طرحة هنري كيسنجر، أو هيمنة الشيعة على الدولة كمركزٍ والباقين أطراف في رسم دولة مركزية جديدة تعيد تشكيل النظام السياسي العراقي الجديد، كتلك الثورة التي بشرَ بها البعض، وجل ما أخشاه أن يكون سعي المتشددين هو الوصول إلى هذه النقطة، ولكن السؤال لصالح من؟ والجواب الأكيد أن خرق مبدأ توازن القوى ليس لصالح العملية السياسية ولا لصالح العراق.

الفيتو المتبادل أو الجزء المُعطِل في عملية توازن القوى

إن توازن القوى يجبُ أن يترجم إلى فعلٍ سياسيٍّ على الأرض لكي يصبح فاعلاً، وهذه الواقعية يمكن أن توجد من خلال إجراء يدعى بالفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية أو الكتلة التاريخية على قول غرامشي. ويقصد بالفيتو المتبادل في عملية توازن القوى أن القوى التي في الأطراف لها القدرة على تعطيل قرار المركز في القضايا التي تهمُ تلك الكتل المعنية أو التي تهمُ البلد بشكلٍ عام. بشرط أن تكون هنالك نزاهة سياسية و إدارية. لأنّ الفساد يولد دورات من عدم الاستقرار السياسي، وينشط منطق العصابات.

إن سبب عدم الاستقرار السياسي يكمن في العلاقة غير المتوازنة بين القوى العراقية المختلفة. حيث تشعر الكتل السياسية أن القوى المركزية هي تلك القوى التي تمارس فعل السلطة، أما القوى التي على الأطراف فهي تلك

القوى التي يمارس عليها فعل السلطة. وبالتالي لا تريد أي كتلة سياسية واجتماعية عراقية أن تكون من القوى التي يمارسُ عليها فعل السلطة. لأنها تسقط بفعل هيمنة المركز، لذا يلجأ الطرف إلى تعطيلِ قدرةِ المركز على ممارسة السلطة بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة، فتقع الدولة كلها في خضم الاضطراب الوظيفي الناتج عن تعطيل "سلطات الإنتاج"، والاستعاضة عنها باستخدام "هيكلية سلطات التزويد" بشكل مفرط.

إن من يمارس السلطة في المركز يشعر بأهمية خلق الإجماع الوطني، وهذا يعني بالصميم تغير الولاء الاقطاعي للمجتمع المحلي سواء كان، الشيعي، الكردي، والسني إلى الولاء للعراق ككل، وهذا أمرٌ جيد وضروريّ ومهم لبناء الأمّة العراقية، ولكنهُ في الوقت الحاضر مُكلف، لأن محاولة تطبيقها كما تشهد السنوات الماضية، فقد جوبهت بكثيرٍ من الرفض الذي وصلَ إلى حدِ العنفِ ولا يزال يترجم بالعنف. إن المجتمعات المحلية العراقية، هي مجتمعاتٌ متجذرةٌ في الانغلاق على الآخر، وفقدان الثقة المتبادل. والمرجعيات تكادُ تكون منغلقة على ذاتها، لذا فإنّ الاستعاضة عن الولاءات القطاعية بالولاء للأمّة تبدوا جواباً منطقياً للمشكلةِ التي يطرحها المجتمع التعددي، ومحاولة تطبيقها أمرٌ في غاية الخطورة، لأن الولاءات الأولية شديدة الصلابة، فمن المستبعد أن تنجح أية محاولة لاستئصالها، لا بل أنّ من شأنِ محاولةٍ كهذه أن تؤدي إلى نتائج عكسية، وربما نشِطتْ التماسك القطاعيّ الداخليّ، والعنف بين القطاعات بدلاً عن التماسك الوطني[1]. لذا فلا مناص من ثقافةٍ سياسية تتركزُ على البديل التوافقي الذي يحفظ لكلِّ طرفٍ قدرتهُ على أن يكون صاحب القرار لا أن يكون على الهامش.

(١) ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص٤٥

الخلاصة

إذا ما كان الساسة والمثقفون مقتنعين بأنّ الديموقراطية لا يمكن لها أن تعمل في المجتمعات المنقسمة كالمجتمع العراقي. فإنّ خطر تحول هذه النبوءة إلى واقع يتحقق من خلال شيوع أشكال الحكم غير الديموقراطية[١]. فعلى الجميع أن يشعر أنه لا وجود لخاسر وآخر رابح، من خلال الايمان بمبادئ الديموقراطية التوافقية وتوازن القوى. وإن استخدام أي الفيتو المتبادل، يتطلّبُ العقلانية لا الانفعالية في حساب الأمور، لأننا وبحكمِ الموروث من عدمِ الثقة نحسب ونحصي الخسائر، ولكننا لا نحصي المكاسب، فيؤخذُ الربح والخسارة بعين الاعتبار، بحيث لا تؤثر على دورهِ السياسي والاجتماعي.

لأن كلِّ طرفٍ لن يسمح بخسارةٍ تخرجهُ من اللعبة بشكلٍ كامل، لهذا فهو سيلجأ إلى كلِّ الوسائل التي تحفظ لهُ الحق في أن يكون لاعباً أساسياً، أي أنهُ لا يمكن اتخاذ أي قرار بطريقةٍ يفضلُ معها الخاسرون الخروج من اللعبة السياسية. إن الذي يهدد العملية السياسية برمتها هو أن حجم الرهان الحالي في عملية تشكيل النظام هو حافة الهاوية، وهو رهانٌ خطرٌ ويجب أن لا تدار العملية بهذا المستوى من الرهان، لأنهُ قد يوقع البلد

(١) ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ص١٤.

بمنزلقٍ خطير.

المصادر:

١- ارنت ليبهارت، الديموقراطية التوافقية، ترجمة حسني زينة، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت ط١ سنة ٢٠٠٦.

٢- ارنولد توينبي. بحث في التاريخ، ترجمة طه باقر، ج١- دار الرواق اللبنانية، بيروت،٢٠١٥.

٣- نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة، تر- سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت-٢٠٠٧.

٤- نعوم تشومسكي، النظام العالمي، تر-عاطف معتمد عبد الحميد، دار نهضة مصر للنشر، ط٤-سنة ٢٠١٤.

الأحزاب العراقية ما بعد ٢٠١٨
استعادة النزعة الوطنية

أ. د. حيدر نزار السيد سلمان
باحث وأكاديمي

المقدمة

تحاول هذه الورقة تقديم رؤيةً مركزةً عن النشاط السياسي الحزبي بعد عام ٢٠١٨، وهو العام الذي شهدَ حقبةً جديدةً بتطور الوعيِّ الشعبيّ وتمثلاتهِ الاحتجاجية بشكلٍ متصاعدٍ حتى تطوّرَ الحال إلى أحزابٍ جديدة تختلفُ منهجاً وبنيةً تكوينيةً عن طبيعة الأحزاب القائمة، وحاولت الورقة تقديم مقاربة بين الحياة الحزبية ضمن النطاق الوطني الواسع مع أحزاب العهد الملكي، وما شابَ الحياة الحزبية من نكوصٍ بعد انقلابي ١٩٥٨و ١٩٦٨ كمحاولةٍ استعادية تشوبها مشكلات تنظيمية وايديولوجية لروح العمل الحزبي الوطني العابر للمكونات والهويات الفرعية، وتأتي هذه المقاربة بغية تجذير هذه النزعة وتوسعتها وإحلال روحية العمل الحزبي والسياسي بالمجال الوطني، مقابل التيارات السياسية الفئوية أو ذات الارتباطات خارج المجال الوطني، والحقيقة تبدو عملية الاستعادة للنزعة السياسية الوطنية صعبة، لكنها ليست مستحيلة. وتأتي صعوبتها من الحث الدعائي المكوناتي وتأكيدهِ كأسبقيةٍ على الهوية الوطنية فضلاً عن تسيِّدِ شخوصهِ السلطة، وتمترسهم خلف الخطابات ما قبل الدولتية، وهو ما تحاول الأحزاب الجديدة مقاومته، رغم المصاعب التي تواجهها.

هذه الرؤية الشديدة التركيز، يمكن لها أن تتوسع مع تزايدِ الوعيِّ العام والتثقيف النخبوي، من خلال نشرِ ثقافةِ الهوية الوطنية، والتأكيد

على الرابط الجامع وإحياء الحزبية العابرة للمكونات والطوائف والأديان والقوميات، والاعتبار من الأحزاب الوطنية في حقبة العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، وتطوير خطاب وبرامج الأحزاب الجديدة على أساسٍ نوعيٍّ لا كميّ، ويأتي ذلك بالاعتماد على الانضمام النوعيّ لهذه الأحزاب لا على الأعداد الكمية.

حاول البحث عبر اختيارهِ نماذج محددة من الأحزاب المشكلة بعد أحداث تشرين ٢٠١٩ التأكيد على قلة التجربة والخبرة السياسية والصراعات الداخلية بغية تلافيها وصياغة علاقات حزبية تقدم المصلحة العامة على المصالح الشخصية، وجاء هذا التأكيد لا ليؤشر مكامن الفشل والاخفاق فحسب، بل لضرورة تدارك الأخطاء مستقبلاً، والإفادة من التجارب الحاصلة.

هذا البحث محاولةٌ أولية لدراسةِ واقعٍ جديدٍ ومتغير، ويُمكنُ أن يشكل رؤيةً مفيدةً لمن يرغب بدراسةٍ مستقبلية.

الحياة السياسية
في أواخر العهد العثماني

أشارَ ساطع الحصري بمذكراتهِ العراقية إلى ميزةٍ مثيرةٍ للاهتمام، ميزت تطوّر التعليم في العراق في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهذه الميزة تتلخصُ بقلةِ المتعلمين الملتحقين بالمدارس النظامية المدنية مقارنةً مع الأعداد الكبيرة من الملتحقين بالمدارس العسكرية، الأمر الذي يوضح الأعداد الكبيرة من الضباط العراقيين في الجيش العثماني بالنسبة لأعداد الصنف نفسه من الضباط العرب[1] بيد أن هذه الملاحظات الدقيقة تكون عند الباحث تأكيداً لضعفِ الحياة السياسية العراقية، فضلاً عن ضعف التشكيلات النخبوية العراقية إذا ما قورنت بالنخب المتعلمة تعليماً مدنياً في كلٍّ من مصر ودول بلاد الشام على سبيل المثال.

عاش العراق كما تشير كل المصادر التاريخية بظلِّ السيطرة العثمانية في أوضاعٍ بائسةٍ في الخدمات العامة، ومنها التعليم الحديث، مما أبعدهُ بشكلٍ واسع عن التطورات العالمية المتسارعة، وتطوّر نظم التعليم والأحداث السياسية حتى داخل العاصمة العثمانية، وطبقاً لذلك لم تتشكل نخبٌ

(١) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٤١،ط١،منشورات دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧،ص١٢١-١٢٢.

متعلمة تأخذُ على عاتقها زمام المبادرة بالعمل السياسي المنظم الحزبي، والتجمع في تشكيلات ممثلة لطموحاتها وارادتها الوطنية كما هو حادث في بلدان أخرى، لكن ذلك الجمود السياسي قد أخذ بالتلاشي والاضمحلال في بداية القرن العشرين على خلفية حدثين هامين شهد العراق تداعياتهما لاسيما المدن المركزية ذات التأثيرات الدينية والادارية، وتمثل ذلك بأحداث الثورة الدستورية في إيران عام ١٩٠٦، وحركة استعادة العمل بالدستور العثماني لعام ١٨٧٦، الذي أوقفَ العمل بهِ السلطان عبدالحميد، اذ قادت جماعة الاتحاد والترقي حركةً تصحيحية عام ١٩٠٨ أجبرت من خلالها السلطان لإعادة العمل بالدستور، بما يتضمنهُ من حرياتٍ عامّةٍ في النشاط السياسي والتجمع والآراء والعمل الحزبي، وتجسدت هذه الحركة عراقياً بفتح مقرات لحزب الاتحاد والترقي ببعض المدن العراقية، كما أصبح ذلك حافزاً للبدء بنشاطٍ حزبيٍّ محليٍّ تميزَ بالبدائية كما هو حال جمعية البصرة التي أسسها طالب النقيب بالبصرة، والنادي الاصلاحي ببغداد اللتان تأثرتا بدعوات وبرامج حزب اللامركزية العثماني في القاهرة[١].

الحياة الحزبية في العهد الملكي

خلقَ المحتل البريطاني الحياة التعليمية والسياسية الجديدة في ظلِّ نظامٍ صاغهُ حسب رؤيتهِ الغربية[٢] ومع ولادة الدولة الجديدة وتطور التعليم

(١) ينظر على سبيل المثال، هادي حسن عليوي ١٩٦٨-٢٠٠٣، دار الكتب العلمية، بغداد ،ص٩-١١.

(٢) بيتر سليغلت، بريطانيا في العراق صناعة ملك ودولة،ط١، المدى، بغداد٢٠١٩، ترجمة عبد

والصحافة شهدت الحياة الحزبية حراكاً مميزاً رغم انحسار أغلبهِ في إطار التعبير عن تحالفات السلطويين الجدد، مع ملاكي الأراضي والموظفين الاداريين الذين انتقلوا من العمل مع العثمانيين إلى العمل بإدارة البلاد الجديدة، وتجسد هذا النشاط الحزبي بأحزابٍ مثل الوطني، والعراقي الحر، والنهضة، والتقدم والاخاء[١] وهي أحزاب لم يطل الزمن بها بل سرعان ما انحلت كما هو حال أحزاب النخبة السلطوية الأخرى، بيد أن الحياة الحزبية شهدت تطوراً كبيراً في النشأة والتنظيم والايديولوجيا بظهور الحزب الشيوعي العراقي في بداية عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، وحزب البعث في أوائل عقد الخمسينيات بتوجهاتهما المتعارضة وببنائهما التنظيمي الصلد وبشموليتهما الخارطة الوطنية العراقية[٢] وبأحزاب أخرى أقل منهما بقاعدتها الاجتماعية، ويمكن أن نتمثَّل ذلك بأحزابٍ مثل "الوطني الديمقراطي" و"الاستقلال" وغيرهما إذ اندمجت بتركيبتها وكوادرها القيادية والوسطى وعضويتها التنوعات المجتمعية العراقية، وشمل المجال الوطني خطابها ومواقفها وصحافتها[٣]. وطبقاً لذلك فقد كانت هذه

الاله النعيمي،ص٦٦-٨٩.

(١) حول هذه التفصيلة ينظر: عديد دويشا، تاريخ العراق السياسي المعاصر الحقبة الملكية الحقبة الجمهورية، ترجمة مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى بغداد ٢٠١٢ ،ص٧٦-٧٩.

(٢) حول نشأة الشيوعي ،حنا بطاطو، العراق الكتاب الثاني، ترجمة عفيف الرزار،ط١، منشورات فرصاد، قم٢٠٠٦، ص ٩٣-١٤٨، وحول حزب البعث الكتاب نفسه الجزء الثاني، ص ٤٧-٥٢.

(٣) حول الوطني الديمقراطي ينظر ، محمد حديد، مذكراتي الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، ط١، تحقيق نجدة فتحي صفوت ،الساقي ،بيروت ٢٠٠٦، ص ١٩٥، عبدالرزاق مطلك الفهد ،الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨ط١ شركة المطبوعات للتوزيع بيروت ٢٠١١ص ١٧٥-١٨٢.

وحول الاستقلال ينظر:عادل غفوري خليل احزاب المعارضة العلنية في العراق ،ط١ المكتبة

النمطية الحزبية المتزامنة مع بناء الدولة العراقية الحديثة التكوّن وروحيتها وثقافتها تخطو بسعيٍّ حثيثٍ لِترسيخ قواعد الاجتماع السياسي لِلدولة الناشئة بُنخبٍ تحظى بثقافةٍ راقية، وهَمّ سياسيّ، وتعليم متقدّم، وإدراك لِطبيعة الزمن التاريخي التأسيسي الذي يتمحور في دقائقهِ نشاطها البنائي، إذ أتسقت جميع الاحزاب بزمنها الملكي مع الجغرافية الوطنية العراقية رغم احتفاظ العدد الأكبر منها بصفةِ أحزابِ التحالفات المشار إليها سابقاً بيد أنَّ أصحاب البيريات المتعطّشين لِلسلطة أطاحوا بحُلُم دولةِ فيصل بن الحسين الساعية لِلدمج الاجتماعي في بوتقتها.

الحياة الحزبية بعد ١٤ تموز ١٩٥٨

على الرغم مِن استمرار النزعة العراقية والشمولية الوطنية في بنية الأحزاب السياسية في عهد "عبد الكريم قاسم" الذي تعالى على الهويات الفرعية والانقسامات المجتمعية، فإنَّ هذه المدّة شكّلت الأساس لِلانقلاب على هذا المجال السياسي الوطني بظهور تيارات وأحزاب تتخذ مِن المجال الضيّق نشاطاً لها، وتستمد أساسها مِن الروابط التقليدية أو الفئوية كما هو حال "الحزب الإسلامي" و"حزب التحرير"، وحدث تفككٌ في بنيةِ أحزابٍ أخرى عُرِفَت بمجالها السياسي الوطني لِتعيد صياغة تركيبتَها بسيطرةِ نزعةٍ فئويةٍ عشائريةٍ مناطقيةٍ ومذهبية. ومثَّلَ هذه النزعة حزبُ البعث عقب انقلاب شباط ١٩٦٣، ومع إرساء هذه التحوّلات في مسار الدولة العراقية التي اندفعت لاستعادة الأصوليات التقليدية، التي يُشير

العالمية بغداد١٩٨٤، ص ٨١.

إليها المفكّر "عبدالإله بِلقزيز"، كونها إرادة إنتاج المجتمع العصبوي وتقوية الروابط التقليدية، بما هو مجتمع الانقسامات الأهلية التقليدية والروابط القرابية والولاءات العصبية المانعة لبروز أكثرية سياسية أو تيار سياسي عام ذات قاعدة تمثيلية وطنية. وعلى الرغم مِن الظاهر الشمولي الوطني فإنه لا يمثل سوى قشرة لحقيقة تتسم بالعصبوية والفئوية الاجتماعية[1]، السبب الذي زادَ مِن الاحتقان والتذمر وتفاقم حالة الشعور بالقهر عند الفئات الاجتماعية الضعيفة التمثيل ومحدودية التأثير، ما أحبط تشكيل وصياغة المجتمع السياسي المستند إلى قوائم الاجتماعي-السياسي الذي سعت له دولةُ فيصل بن الحسين بمشروعها التوحيدي الادماجي، متجسداً بالخطاب الدولتي، ومؤسّسات الجيش والتربية والتعليم والتيارات السياسية، والأنشطة الرياضية وغيرها، ساهمَ في ذلك الطبيعة السلطوية الغارقة بسياسة الاستبداد بإضعاف شرعية الدولة مقابل تطور في أساليب المعارضة، باتخاذ العنف وسيلة لمواجهة السلطة لاسيما بعد انقلاب تموز ١٩٦٨، إذ تحولت سياسة الحزب الواحد إلى منهجٍ تدميريٍّ للحياة السياسية، وانعدام المجتمع المدني، وانقطعت بذلك سلسلةً العمل الحزبي وكل نشاط سياسي خارج نطاق الحزب الحاكم، الأمر الذي ستظهر تداعياته الخطيرة بعد ٢٠٠٣.

(١) عبدالاله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في المجتمع العربي، ط٢، منتدى المعارف، بيروت٢٠١٥،ص ١١٠-١١٥.

الحياة الحزبية بعد ٢٠٠٣

بعد ٢٠٠٣ تحولت الانقسامات الاجتماعية بِكلِّ تفاصيلها وتفرعاتها إلى تمثلات حزبية وسياسية. وترجم النظامُ السياسي الجديد الروابطَ التقليدية التقسيمية إلى صيغةٍ سياسيةٍ تكرسُ بإجراءاتها، وتوزيع سلطاتها، نظامَ المكونات المعيق لِنشوء وقيام مجتمع سياسي مدني، وحديث يقومُ على شروط المواطنة ويزيح الانقسامات التقليدية، ويقفُ بصلابةٍ ضد بناء الدولة القوية. وتجسدت آثار هذه التقسيمات الحزبية السياسية بشكلها الصريح في الانتخابات العامة منذ ٢٠٠٤ إلى انتخابات ٢٠١٠، وبذلت القوى السياسية المتكالبة على السلطة، وبكل توجهاتها القومية والمذهبية، جهوداً جبارةً إلى تكريس واقع الانقسام بوصفهِ يمثلُ الحياة السياسية الجديدة، رغم بروز أحزاب أخرى بخطابٍ وطنيٍّ شامل، غير أنها أخفقت بمواجهةِ أحزابِ الطوائف والقوميات.

أفضى التقسيم السياسي الحزبي إلى تقاسمٍ مخجلٍ للسلطات والمناصب والإدارات العامّة، وتحولت المراكز المؤسّساتية إلى ما يشبهُ الاقطاعيات المسجلة بأسماء الأحزابِ وشخوصها، وخزائن لتمويل نشاطاتها، وتوظيف أنصارها، ومنها تحول الكثير من الأشخاص الذين لم يُعرف عنهم إلا الفقر كأشخاصٍ متخمين بالثروة، **وكل ذلك مُشار لهُ بوضوحٍ بسجلات وتقارير الرقابة المحلية والدولية في سياقِ نظامٍ فاسد**، الأمر الذي

شكلَ تحدياً مستفزاً لمشاعر الناس خصوصاً الذين استيقظوا من صدمات الخطابات المذهبية والقومية، واستشعروا الخطر المحدق ببلادهم في ظل أحزاب المكونات[١].

غير أن فشل هذه الصيغ، وما شهدهُ العراق مِن هيجانٍ مدمّر لِلعصبية، والفئوية، وطغيان الروابط التقليدية العشائرية، والدينية والقومية بالسلوكيات السلطوية وخطابها، بالإضافة إلى فشل الدولة ممثلةً بنظامها السياسي بمراكمة شرعيتها بالعمل والانجاز والحفاظ على السيادة والمصالح العامة لِلشعب، ضاءل شرعيتَها وأفقدها الجزءَ الكبير مِن قواعدها الشعبية. كلّ هذا أحدث صدمةَ وعيٍّ تاريخيةٍ غير مسبوقة بالروح والوجدان الشعبيَّن، قد تجاوز هذا الوعي بفطرتهِ الخطابات النخبوية، وتوقعات السلطة بنجاحِ مشروعها المكوناتي التقسيمي. وما حدث العكس تماماً عند الأغلبية الشعبية الطامحة لِعزلِ المحاصصةِ ونبذها وتوكيدها على وحدةٍ اجتماعيةٍ سياسيةٍ تتجاوزُ الأطر والروابط التقليدية.

ومِن الملاحظ أنَّ التحولات المستحدَثة في الرأيِّ العام الغالب، والنشاط الملموس لِلقوى الاجتماعية، لا سيما الفئات الشابة المتعلّمة وحتى غير المتعلّمة المندفعة ببراءة الإحساس بعراقيتها، وعلوية الرابطة الوطنية على الروابط الفرعية، قد أوجد نزعةً مثابِرة باتجاه التيارات السياسية المستغرقة لِلمجال الوطني والنابذة لِروابط ما قبل الدولة الحديثة، مما أجبرَ بعض القوى السياسية ذات التوجهات الفئوية المغلقة على اعتماد

(١) حول التقسيم هذا ينظر: المحاصصة هدماً للدولة، العراق نموذجاً، موقع جريدة العربي الجديد على الانترنت:
المحاصصة هدماً للدولة.. العراق نموذجاً (alaraby.co.uk)

خطابٍ احتياليٍّ مخادعٍ يرتكزُ على المواطنة والمجال السياسي الشامل في محاولة هذه القوى كسبِ الرأي العام، الذي بدأت تلوح معالم استعادة وعيه، وبموازاة ذلك انتج الحراك الشعبي في مرحلتهِ التأسيسية أحزاباً وحركات جديدة متمردة على التقليدية المنبوذة، ومناهضة لمنهج البناء التقسيمي المشوَّه، والفاقد لِقدرة النجاح وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتماسكه[1].

أحزاب ما بعد ٢٠١٨

تستبطن التحركات الشعبية المناوئة لِلانقسامات الاجتماعية في ضميرها السعيَ لمجتمع سياسي بدولةٍ وطنية كاملة المقومات، ما يشكّلُ تضاداً صريحاً مع الأفكار المغلَقة، والإطار الضيق الذي تتحرك فيهِ أغلب الأحزاب والقوى السياسية التي تعتاشُ على هذه الانقسامات.

بيد أن هذه الطموحات العابرة للمكوناتية في تشكيلِ الأحزاب، واجهت عقبات تنظيمية وفكرية خطيرة، كما سنلاحظ. إذ جاءت هذه العقبات من داخلها ومن خارجها، وبالمحصلة فإنها خلقت لهذه الأحزاب مشكلات في البنية الايديولوجية والتأسيسية أفقدتها مزايا كان من الممكن أن تجعل منها أحزاباً تتنافسُ بقوةٍ مع الأحزاب القديمة، وتسير بخطىً واثقة في مستقبلها السياسي.

على خلفية الاحتجاجات الشعبية التي استمرّت لأزيد مِن عام،

(١) ينظر: حيدر نزار السيد سلمان، التاريخ الشعبي للاحتجاج الكبير في العراق، ط١، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، بغداد٢٠٢٢،ص٣٥-٣٦.

وابتدأت بتشرين ٢٠١٩ انبرت دعوات نخبوية ودينية واجتماعية موجَّهة إلى المحتجّين، تحثّ على تنظيم صفوفهم، وتوحيد عملهم الوطني السياسي برابطة حزبية جامعة يمكن لها أن تنافس، وتقف بوجه الأحزاب والقوى التقليدية المتّهمة بالإخفاق والفساد والتشارك غير الشرعي بمغانم الحكم، الأمر الذي انتجَ عدّة تنظيمات شبابية شعبية جمع بين أفرادها الروح الاحتجاجية والرفض للأوضاع العامة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكلّها تغطّت بمعطف تشرين وبرمزيته الثورية وكرحم تولّدت منه. وفي هذا السياق مَثَّلَ تنظيمان شبابيان هذا التوجّه بفاعلية ملحوظة وبما حظيا به من تأييدٍ وانضمام في صفوفهما وهما كلٌّ من "حزب البيت الوطني"[١] و"حركة امتداد"[٢] فضلاً عن تنظيمات أخرى انبثقت عن الاحتجاجات الشعبية مثل إشراقة كانون[٣]،

(١) بيان تأسيس البيت الوطني على الموقع:
إنطلاق حزب جديد في الناصرية باسم "البيت الوطني " IQ News iqiraq.news

(٢) تأسيس حركة امتداد على الموقع:
اعلان تاسيس حركة امتداد العراق - گەرانی Google

(٣) أشراقة كانون: من الواضح إن هذا الحزب تأسس على قاعدة دينية عقائدية في محاولة من مؤسسيه لعدم ترك الفرصة التاريخية الممثلة بالفضب الشعبي من السلطة الحاكمة وما نتج عنه من احتجاجات شعبية غير مسبوقة، محاولة لتشكيل سياسي ذو صبغة اسلامية يأخذ له حيزاً شعبياً في مناطق الوسط والجنوب، وهي المناطق التي شارك فيها هذا الحزب بالانتخابات النيابية ٢٠٢١ والمحلية ٢٠٢٤، وحتى تسمية الحزب جاءت تيمناً ببيان المرجعية الدينية في النجف في خطبة الجمعة في يوم ٢٠ كانون الاول ٢٠١٩ والذي أكد على ضرورة تشريع قانون أنتخابي منصف، وتشكيل مفوضية مستقلة للانتخابات والدعوة لتنظيم صفوف النخب الفكرية والكفاءات الوطنية للمشاركة بالانتخابات، ويُظهر هذا الحزب نفسه كمستجيب لدعوة المرجعية الدينية لتشكيل الاحزاب السياسية البديلة، وطبقاً لمقال منشور لأحد أعضاء هذا الحزب فأن مجموعة ممن وصفهم بـ ((بالمؤمنين)) استجابوا لنداء المرجعية الدينية وشكلوا هذا الحزب الذي يعمل على استعادة الثقة بين

ونازل آخذ حقي[١]، ومن جملة ما يجمع بينهما هو انطلاق كلا التنظيمَين مِن مدينة الناصرية وبقياداتٍ منها، بوصف هذه المدينة الأكثر أثراً وحراكاً في خضمّ الاحتجاجات الشعبية، ومنها تمدداً إلى المدن العراقية الأخرى دون استثناء، كونهما تشكلا على أساسٍ وطنيٍّ كما تشيرُ برامجها السياسية، وعلى أساس مبدأ الأمّة العراقية الرابطة الجامعة المجسدة لإرادة الروح الثورية التشرينية، وعلى سبيل المثال تقدم حركة امتداد نفسها كونها: ((كيان سياسي شعبي ديمقراطي يأتي امتداد وثورة تشرين وتضحيات أبنائها، كيان

الشعب والعملية الانتخابية، وستناداً لبيانات هذا الحزب وشخوصه وبرامجه الانتخابية فقد أظهر نفسه كحزب مدعوم من المرجعية الدينية بيد إن تصريحات لمقرب من المرجعية وهو الشيخ حسين آل ياسين وممثلها في مدينة الكاظمية قال بصراحة: ((إن كل من يدعي إن المرجعية تدعم أو أسست كتلة اشراقة كانون أو غيرها فهو مأثوم أمام الله ويمثل رأيه فقط وليس لأي جهة حق التكلم بأسم المرجعية لا اشراقة كانون ولا غيرها، ممثل المرجعية حول "إشراقة كانون": كذابون وأفعالهم خبيثة ولا يختلفون عن البعث.. ولا جهة تمثل المرجعية، ينظر موقع بوست عراقي:

https://iraqhuffpost.com/?p=73571

(١) **نازل آخذ حقي:** أستوحى هذا الحزب اسمه من شعار تم رفعه من قبل محتجين غاضبين في تشرين الاول ٢٠١٩، وهو الشعار الذي تحول إلى أغنية حماسية لمطربة عراقية هي رحمة رياض، وحسب بيان صادر عن الحزب فهو حركة ديمقراطية تسعى لتصحيح مسار العملية السياسية والانتقال الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات والقانون، دولة تصان فيها الحريات والحقوق من أي هيمنة وتعسف، دولة وطنية بهويتها، ديمقراطية بنظامها، وأسس هذا الحزب مجموعة من الشباب الناشطين في احتجاجات تشرين، ينظر بيان حركة نازل آخذ حقي:

https://www.google.com/imgres?imgurl=https://pbs.twimg.com/media/GKtkpHPXIAA5sU5?format%3Djpg%26name%3Dlarge&tbnid=gRSzQmnhCldQ4M&vet=1&imgrefurl=https://twitter.com/naaziliq&docid=RnE1kJ0s6FwHkM&w=1080&h=1322&source=sh/x/im/m53/&kgs=bfc0af1db3439b24&shem=abme،trie

يأخذ على عاتقهِ بذل كل الجهود، ووضع البرامج لتحقيق آمال وطموحات الشعب العراقي في حياةٍ ومستقبلٍ أفضل من النظام السياسي السابق، كما هي كيان سياسي للعراقيين كافة على تنوع انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية))[١]. وبذلك تكون التنظيمات الجديدة تجاوزت الأبعاد الجغرافية الاجتماعية لأحزاب السلطة المنكفئة على الخطابات المناطقية والمذهبية والدينية والجذور العتيقة لما قبل ٢٠٠٣، كما أن الأحزاب الجديدة استعادت تاريخ الحزبية العراقية المستندة إلى الهوية الوطنية وشمولية الجغرافية الاجتماعية بدل التقسيمات الحاصلة بعمل ونشاط أحزاب السلطة الحالية، كونها تعلن بصراحة تمثيلها لمكوّنات لا لجسدٍ وطنيٍ واحد، وحسب البرنامج السياسي لكلا من "البيت الوطني" و"امتداد"، جرى التأكيد على الرابطة الوطنية وعدم الزج بمفاهيم الدين والقومية في هذا البرنامج[٢].

استثمرَ القائمون على الأحزاب الجديدة الحالةَ الشعبية الناقمة، لا سيما عند الشباب المحبَط المتذمّر ليضمّوا في صفوفهم أعداداً كبيرة مِن المنتمين، كما فتحوا لهم مقرات ومكاتب في أغلب المدن. بيد أن مدة الشعور بالقوة والزَّهو لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما شهد كلٌّ مِن البيت الوطني وامتداد (الأخير حصد عدداً مِن المقاعد النيابية متجاوزاً أحزاباً قديمة) حالات انشقاق وإنهاء ارتباط مِن خلال استقالات فردية وجماعية. وقد تطوّر الموقفُ إلى تراشقٍ بالاتهامات بين أعضاء التنظيمَين، ليبلغ حدَّ التخوين والعَمالة، وهي عملية استرجاع لما كان يشهدهُ الصراع الانشقاقي

(١) موقع وكبيديا: حركة امتداد:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D983%%D8%A9_%D8%A7%D985%%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%AF

(٢) ينظر على التوالي ، البرنامج السياسي لكل من البيت الوطني وامتداد.

في تاريخ الحزبية العراقية. وهنا يبدو السؤال عن أسباب هذه الانسحابات وتفكك الروح التضامنية التي شهدنا أوجَها في بداية التشكيل، يبدو استفهاماً ضرورياً ومنطقياً، سيما إن هذه الانشقاقات أفقدت هذا الحزب تأثيرهُ ونشاطهُ الشعبي، وتوزيع أعضائهِ الذين وصلوا إلى مجلس النواب على الأحزاب التقليدية وتكتلاتها النيابية، وبلغ الانشقاق مستوى الاتهامات بالفساد من قبل رئيس الحركة علاء الركابي لأعضاء في حركته، ليرد خمسة منهم على ذلك بإعلانهم الاستقالة من حركة امتداد، يمكن أن نلحظ ذلك في حالات النواب المستقلين: محمد نوري، داود العيدان، نيسان الزاير، كاظم الزاير، نداء الكريطي[١].

ويمكن لنا أن نشير بهذا الخصوص إلى الانشقاقات التأسيسية للحزب الشيوعي العراقي:

قبل ذلك ومع أعوام التأسيس الأولى شهد الحزبُ الشيوعي انشقاقات وتمردات على مستوى الكوادر العليا والوسطيّة استمرّت حتّى عام ١٩٥٤ عندما استطاع "سلام عادل" (حسين الرَّضي) مِن توحيد الحزب بعد تولّيه القيادة، وكان مؤسس الحزب "فهد" (يوسف سلمان) قد رسَّخَ مبدأ حزبٍ شيوعي، لا اشتراكية ديمقراطية، في محاولةٍ منه لمنع نزعة التمردات والانشقاقات، وإضعاف قيادة الحزب بالجدل والآراء الفردية المثيرة التي تُضعف مِن مركزيته.

---

(١) موقع الجزيرة: استقالة ٥ نواب عراقيين من حركة امتداد بعد اتهامات بالفساد والخيانة: https://www.aljazeera.net/politics/202224/5//%d8%b4%d8%b1%d8%ae-%d983%%d8%a8%d98%a%d8%b1-%d981%%d98%a-%d8%a5%d985%%d8%aa%d8%af%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d984%%d985%%d986%%d8%a8%d-8%ab%d982%%d8%a9-%d8%b9%d986%

في عامَي ١٩٥٦و١٩٦٠ أصبح الحزبُ الشيوعي العراقي أكبر الأحزاب العراقيّة وأكثرها عدداً بالمنتمين لِصفوفه، ورافق هذه الكثرة فقدان سيطرة الحزب على مسائل التنظيم والتلقين الحزبي العقائدي والتثقيف الفكري وارتباط المنضويين الجُدد في الخلايا الحزبية، وطاعتهم لِلقرارات الحزبية حسب قاعدة القيادة والسيطرة. إذ عجزت أجهزةُ الحزب عن استيعاب الأعداد الجديدة والكبيرة لِعدم وجود كادر تنظيمي كافٍ لإدارةِ وتحشيدِ هذه الأعداد.

واستمرَّت الانشقاقات تلاحق الحزبَ الشيوعي وبقية الأحزاب، ومنها حزب البَعث لأسباب إيديولوجية وتنظيمية، حتى عقدَي الستينيات والسبعينيات مِن القرن الماضي، وهذا السرد التاريخي ضروريٌّ لمعرفة ما يحدث حالياً مِن انشقاقات داخل الأحزاب الناشئة كقاعدةٍ للاستنتاج والاستقراء.

لقد كان الخطأ الأهم أن هذه الأحزاب راهنت على العددية الانتمائية أكثر مِن النوعية، إذ انضوى تحت مظلّة هذه الأحزاب كلُّ مَن أراد الانضمام دون تمحيصٍ وتدقيقٍ بخلفيات المنتمين وثقافاتهم ودوافعهم، لا سيما إذا علمنا أن الكثير منهم يحمل شعوراً وطنياً فطرياً غير مصقول بثقافة، بل تبدو ثقافتهم هَشّة. وذلك يظهر مِن خلال مواقفهم وآرائهم، حيث استعداد التأثر بالضَّخ الإعلامي المضاد، بالإضافة إلى التطرّف أحياناً في المواقف. ويتجلّى ذلك بمواقف الرفض لِكلِّ ما يتعارض مع آرائهم، فلا وسطية ولا إدراك جيّد لِلعمل السياسي. أمّا الأعداد الكبيرة فقد ولّدت ضغطاً على الحزبِ نفسه، فهو لا يملك كوادر متقدّمة تنظيمية تمتلك قدرةَ التثقيف الفكري، فتشتت الآراءُ والمواقف، وسادت أنواع مِن الشُللية المقيتة التي عانت منها الأحزاب القديمة كما أشرنا إليها في البداية، وكان الابتعاد

عن النخبوية والتزام الخطاب الشعبَوي المدغدغ لِلعواطف فاعلاً في تمزيق أوصال هذه التنظيمات. وقد شهدنا ما يُسمّى بالاستقالات والانسحابات مِن "البيت الوطني"[١] و"امتداد" على خلفية مواقف سياسية لقادتهما لا تتماهى مع الضخ الشعبَوي، والرومانسية الثورية التي كانت فاعلةً في مراحل التأسيس الأولى والاحتجاج والرفض. لكنّها لم تعد مناسبةً لمرحلةِ العمل السياسي. وهنا أصبحت القيادةُ خاضعةً لِرغبات الجمهور وعاطفتهِ التي تحركها شمالاً ويميناً بغياب تام لمبدأ الطاعة والانضباط الحزبيَين وتقدير ظروف المرحلة.

لما كانت الحركات الجماهيرية ميداناً سهلاً لِنشاط القوى المضادّة فلا يمكن التغافل عن دَور للقوى الأوليغارشية الحاكمة المدافعة عن كيانها ومصالحها في اختراق هذه التنظيمات وزجّ عناصر تابعة لها لتكون عامل تناحر وتفتيت داخلي يشكل أخطر العوامل وأمضاها في تحطيم الخصوم.

---

(١) يعد حزب البيت الوطني مثالاً صريحاً لمدى الخلافات بين الاعضاء المؤسسيين وأغلبهم من الشباب والذين يفتقرون للثقافة السياسية والتجربة الامر الذي أفضى إلى إنسحاب ٦٧ عضواً من الحزب مبررين استقالاتهم بعدم مطابقة تحركات الحزب وسياسته للمشروع الذي تأسس على ضوئه والتضارب في الجانبين التنظيمي والاداري، كما وجه الاعضاء إلى رئيس الحزب حسين الغرابي تهم بالارتباط مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وتمويله لنشاط حزب البيت الوطني،

موقع العربي الجديد: عاصفة انسحابات جديدة داخل البيت الوطني:
https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D982-%%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D981%%D8%A9-%D8%A7%D986%%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D98%A%D8%AF%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D984-%22%D8%A7%D984%%D8%A8%D98%A%D8%AA-%D8%A7%D984%%D988%%D8%B7%D986%%D98%A%22?amp

وبِكلّ الأحوال لا يمكن استبعاد هذا بالاستناد إلى القدرات العالية الاحترافية لِلقوى التقليدية. أمّا الغيرة والتنافس والشعور بالأهمية عند جميع المنتمين، والمستقوية بغياب المركزية، والتراتبية الحزبية المحركة لِلعمل التنظيمي، فقد شكلت عاملاً مهمّاً في إلحاق الأذى بالأحزاب الناشئة حديثاً، إذ يرى الكثيرون أن لهم الفضل في مرحلة الاحتجاج وأنهم أولى بالقيادة وتبوأ مركز القرار والتأثير، بالإضافة إلى الحسد بين بعض المنتمين زادَ من التغالب والنزاعات. الأمر الذي يمكن وصفهُ بالصراع على السلطة داخل الحزب، فضلاً عن بروز أشخاص انتهازيين في مثل هذه الأوضاع والأوقات طامحين وباحثين عن دَور ومصالح خاصة، وتحدث أحد المنتمين إلى حزب البيت الوطني إلى صراع محموم داخل الحركة بين أفراد يختلفون في الأمزجة والشخصية والثقافة والمستوى التعليمي تمحور حول قيادة الحركة ومواقفها من القضايا العامة، ومنها مشاركتها في الانتخابات النيابية عام ٢٠٢١، وتفاقم الصراع عندما حاول أفراد متشددين في مواقفهم من منع المشاركة مما أفضى إلى انشقاقات شكلت ضربةً قويةً للحركةِ الناشئة[١].

يمكن القول إن ما حَدَثَ لهذَين التنظيمَين يُعدّ نافعاً مِن خلال التعلّم مِن التجربة والبناء الصحيح والتمهل في عملية قبول الأعضاء والتركيز على الجوانب التثقيفية، وترسيخ النزعات الوطنية والهوية العراقية. ويمكن لهم الإفادة من التاريخ السياسي العراقي بجانبهِ الحزبي، وما مرَّت بهِ الأحزاب العراقية الكبيرة من تجارب على الرغم من الفوارق في الايديولوجيات والزمن، وبالمقاربة السريعة يمكن أن نعثر على فارقٍ هام يتعلّقُ بتوافر النخبة التنظيرية المفكّرة الفاعلة في البناء الايديولوجي، والمحافظة على وحدةِ

(١) مقابلة خاصة مع امير سلام احد المؤسسين للبيت الوطني بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥.

الحزب وصلابتهِ العقائدية، وهو ما تفتقدهُ الأحزاب والحركات الناشئة بعد ٢٠٠٣، والواقع إن التشكيلات الحزبية الجديدة تفتقدُ إلى فلسفاتٍ وخطابٍ فكريٍّ لها، يعمل على تثقيف المنتمين لها، ويُفعل روح الانضباط الحزبي والصلابة الفكرية والايمان بفلسفة الحزب والدفاع عنها، كما يعمل على تنشيط ثقافة المنتمين بغية إبعادهم عن الفوضوية والشعوبيات السائدة بينهم، ويحقق حالة من احترام التراتبية التنظيمية، وأعتقد إن ذلك ضروري لهذه الاحزاب، وأفضى شعور الزَّهو والغرور بكثيرٍ مِن المنتمين لها إلى الانغماس في وَهم الذات القادرة، ما سبب فراغاً فكرياً تم ملؤه بالديماغوجيا الشعبَوية، وحضور لِلعواطف الجياشة[١] التي أفقدت هذه الأحزاب جزءاً كبيراً مِن قوتها، على الرغم من المنافع المهمة لِلحماس أحياناً. لكن أن يصيحَ مدّعياً أنهُ هو المحرِّك والمؤثّر ففي ثناياه الضعف. وعلى العموم يمكن تجاوز هذه المرحلة المفصليّة من خلال التأكيد على النوعية وإشراك النخب في البناء التنظيمي، والتوسع في النشاطات الاجتماعية والرياضية دون البقاء في المجال السياسي وحده.

تنظر القوى الأوليغارشية إلى منافسيها مِن الفاعلين الجُدد، بخوفٍ شديد، وترى فيهم تهديداً لمصالحها وسلطتها، وهو ما يجب الحذر منهُ

(١) على سبيل المثال وفي حالة مثيرة للتساؤل عن مدى معرفة رئيس حزب امتداد علاء الركابي بالثقافة الاقتصادية، فقد دعا إلى استخدام الدولار الامريكي بدل الدينار العراقي في التعاملات التجارية وصرف رواتب موظفي الدولة كحل لارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار، وطالب أيضاً بالاقتداء بالتجربة اللبنانية، وهذا تصريح دلالة واضحة على الانغماس بالخطاب الشعبوي وعدم استشارة متخصصين في مجال المال والاقتصاد ،وهدفه ارضاء الجمهور دون التفكير بتداعياته المستقبلية، ينظر موقع كلمة:
علاء الركابي يطالب بدفع رواتب الموظفين بـ "الدولار"! https://kalimaiq.com/news/details/15151

عبر تقوية التنظيمات الجديدة لجسدها بنظامٍ داخليٍّ يُفعّلُ عاملَي الطاعة والانضباط بجانبٍ مكمّل لِلتطوير الفكري والمركزية القيادية. والأخيرة تستدعيها بدايات التأسيس فهي ضرورية لِتقوية عود الحزب ونموّهِ بصلابة. كما أن إعادة النظر بقبول الانتماءات ووضع معايير لها تُعد خطوةً مهمّة في طريق البناء الحزبي السليم، مع قاعدةٍ جماهيرية مؤيّدة لا ينتمي معظمُها انتماءً رسمياً هو الأفضل بدل استعادة أنموذج الأحزاب الجماهيرية التاريخية التي تتفاخرُ بحجم وأعداد المنتسبين لها.

طبقاً لما سبق نحن في داخل مرحلة جديدة تستدعي تنظيمات جديدة ببناءٍ وأفكارٍ جديدة، وبراغماتية سياسية تقتضيها الظروف الحالية، وبغياب الرمزية والقيادة الكاريزمية المعوَّل عليها، والجامعة لِكلِّ التوجهات، تفرضُ التنظيمية ببناءٍ رصينٍ متماسكٍ تقودهُ نخبٌ مثقّفةٌ مدرِّكةٌ ومخلصة لتطلعات الناس والقضية الوطنية. وهنا لابدَّ من التأكيد، أن أقليةً نزيهةً متماسكةً يسودُ بين أفرادها التضامن والانسجام الفكري والإخلاص لقضيتها وجمهورها، إنّما هو أنفع وأجدى ألف مرّة مِن كيانٍ سياسي بقاعدةٍ جماهيرية غير ملتزمة تسوقها العواطفُ الملتهبة والمواقفُ الحدّية ولا تخضع لِلضَبط والربط.

وباستشراف مستقبلي، فإنَّ هذا المسعى سيزداد توسعاً وتجذراً بالاستناد إلى التحولات الجيلية وسيرورتها، وتراكم ثقافتها بأهمية الدولة القوية المنبثقة عن مجتمع سياسي تتحرك وتنشط فيهِ التيارات السياسية على أساس الوطنية، لا على أساس النعرات الفئوية والمكوناتية. ومن نافل القول، تتحمل النخبُ السياسية المؤمنة بهذا المشروع والمثقفون الحقيقيون والمفكرون دَوراً اساسياً في تدعيم البناء وترسيخ هذا الإيمان، ونبذ الفوضى واللادولة، ومحاولات الترويج الديماغوجي للانقسامات التقليدية. ومما

لابدَّ مِن الإشارةِ إليهِ بوصفهِ عاملاً مؤثراً وفاعلاً في خَلقِ التوجهات الشعبية الجديدة غزارة وسائل الاعلام والاتصالات المتوفرة القادرة على صناعة الآراء والأفكار ونشر المفاهيم الخاصة بمقومات وحقيقة الدولة الحديثة، وسندها المجتمع السياسي، التي تمنح هذه النخب فرصةً تاريخية ومجالاً مهيئاً بآلياتهِ وقدراتهِ المذهلة لِلعمل والفعل.

الخلاصة

تبرز طبيعة العمل الحزبي الناشئة صعوبات جمة، تجعلُ من هذا النشاط السياسي بمواجهة ثقافة رسخت سنوات من الاستبداد والضخ الطائفي والقومي للأحزاب المتسيِّدة على المشهد العام، بفعل قوة السلطة ومغانمها والعلاقات الزبائنية التي صنعتها الاوليغارشية المتحالفة بتنوع توجهاتها، ولهذا سيكون بمواجهة أيِّ عملٍ حزبيٍّ تأسيسيٍّ مشكلات لابد من تداركها، وهذا يستدعي أفراد يتمتعون بالحدِ الأدنى من الثقافة السياسية والإرادة والكاريزما الضرورية لنجاح العمل في السياق الوطني العابر للمكونات، بيد أن ما نلاحظهُ غياب للقيادة المؤثرة ذات الكاريزما والثقافة العميقة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أن بعض الأحزاب الجديدة وبحثاً عن السلطة والمال والنفوذ أقامت علاقات تبعية مع الأحزاب التقليدية وأصبحت واجهةً لها، ومن جانب آخر فإنّ هذه الأحزاب ثابرت لإبعاد الشخصيات الثقافية والسياسية والاجتماعية المؤثرة عن صفوفها وقيادتها، وهدفها هو الابقاء على روح الهيمنة على جمهورها، والسيطرة على قيادة الاحزاب دون منافس، وطبقاً لما شاهدناه فإنّ الغرورَ كان متفشياً في أوساط هذه الأحزاب زعامةً وجمهور.

داومت هذه الأحزاب التي ظهرت بفعل الحراك الشعبي الاجتماعي على خطابها الثوري، ونزعتها الجماهيرية، وخطابها المحرِّك لعواطف

الجماهير، ولم تبال بتطوير برامجها وخطابها، وإجراء تثقيف حقيقي لأعضائها، وإبعاد الوصولين والباحثين عن موطئ قدم لهم في عالم السياسة والحياة الحزبية.

يمكن لنا القول إن العمل الحزبي الناجح هو من يعمل عليه القائمون على تحقيقهِ بحذرٍ وتأنٍ وتفكيرٍ عقلانيٍّ بعيداً عن العواطف والشعبويات المدمرة. من الأمور الصادمة في التشكيلات الحزبية الجديدة، هو التشرذم والانقسامات غير المبررة بين مجاميع الشباب الذين شاركوا في الاحتجاجات الشعبية، وكان لهم أهداف واحدة وكان من الضروري أن يتكتلوا في تجمعٍ واحدٍ بدل هذا التشظي، والأقسى أن هذه الأحزاب بشخوصها سرت بينها روح التنازع على الرغم من انطلاقها من ساحةٍ واحدة، وبأهدافٍ مشتركة.

سوسيولوجيا الناخب العراقي

أ. د. شاكر شاهين
أستاذ الاجتماع السياسي
الجامعة المستنصرية
كلية الآداب

المقدمة

ظهرت عدة نظريات في تفسير سلوك الناخب لاختيار المرشح في فترات مختلفة بدءاً من أربعينيات القرن العشرين، وهي بالمجمل نظريات أمريكية، وتتباين في اتجاهاتها بين الاجتماعي والنفسي والعقلاني. ورغم الاختلاف الواضح بين هذه الاتجاهات فإنّ لكلٍّ منها وزنها في تفسير السلوك الانتخابي بما يتلاءم والمجتمع الذي يعيش حالة الديموقراطية. وبالخصوص المجتمعات العربية الشرق أوسطية، ومنها العراق الذي دخلتهُ الديموقراطية على عجلٍ دون تمرّس المجتمع أو دون أن تكون هناك قواعد اجتماعية مؤهلة لتقبل الديموقراطية. فضلاً عن أن القانون الانتخابي والدستور لم يكتب بأيدٍ قانونيةٍ متخصصةٍ وإنما من قبل توجهات قادة الأحزاب التي تتحكم في السلطة، ما جعل العملية الديموقراطية أسيرةً بيد هذه الأحزاب وتحالفاتها، بحيث أن الفائز في الانتخابات يرضخ لهذه التحالفات التي تجعل منهُ لعبةً بيد القوى الأكبر **كما حصل مع التيار الصدري الفائز في انتخابات ٢٠٢١ النيابية، وكما يحصل الآن بعد فوز بعض محافظي الوسط والجنوب في انتخابات مجالس المحافظات بأعلى الاصوات، ومع ذلك فإن حظوظهم ضئيلة حيال التحالف المزمع عقده بين الكتل من أجل ازاحتهم.** وبذلك فإنّ الديموقراطية العراقية التوافقية هي بأبسط الكلمات ديموقراطية ضياع أصوات الناخبين، وتشتتها بسبب

ضعف القانون الانتخابيّ، وتناقضاتهِ الواضحة للعيان. وحتى بعد التعديل النسبي في قانون الانتخابات على أثر انتفاضة تشرين ٢٠١٩، لم تستطع القوى الفائزة من توحيد صفوفها لمواجهة القوى الكلاسيكية من أجل الظفر بتشكيل الحكومة.

كما أن سلوك الناخب نفسه يبدو متأثراً بعوامل مركبة ومعقدة ومتباينة لنفس الشخص والجماعة بين دورةٍ انتخابيةٍ وأخرى. ولا تسحر الناخب برامج المرشحين بقدر ما ينجذب إلى هواه وانتماءاته التي يتعصبُ لها دون النظر إلى عواقب ذلك اجتماعياً. وهذا البحث يقوم بتحليل هذه العوامل وأسبابها مع نماذج وأمثلة لتعضيد وجودها علمياً، دون الادعاء بمزاعم أو أفكار مسبقة يمكن أن توقع في أفخاخٍ معرفيةٍ وذلك بتوزيع الاتجاهات النظرية المفسّرة للسلوك الانتخابي، بحيث يمكن أن تنطبق جزئياً على جماعةٍ دون سواها. وكما سنرى فإنّ البحث لا يفسرُ فقط طبيعة السلوك الانتخابيّ العراقيّ بل أنهُ انعكاس لطبيعة المجتمع العراقيّ نفسه الذي يعيش حالة الانقسام والتشظي منذ أحداث التغيير ودخول الاحتلال الامريكي بعد ٢٠٠٣.

أولاً: نظريات السلوك الانتخابي

١- الاتجاه الاجتماعي:

ويسمى بمدرسة كولومبيا، ويرى بأنّ قرار تصويت الفرد يعتمد على تأثير العوامل الاجتماعية، وتتمثل بثلاثة عوامل رئيسة، هي: المكانة الاقتصادية ـ الاجتماعية، والانتماء الديني، ومكان الاقامة. فتصويت الناخب ليس قراراً شخصياً، وإنما يتأثر بالتماسك الاجتماعي، ورؤية واختيارات الوحدة الاجتماعية التي ينتمي لها. استنتج رواد هذا الاتجاه مثل: بول لازرفيلد وبرنارد بيريلسون بأنّ قرار التصويت لا يقوم على حسابات دقيق مثل قرارات المستهلك، ورجال الأعمال، والقضاة، بقدر ما يحددها الانتماء الاجتماعي للناخب، وجادلت بأن قرارات التصويت بالنسبة لكثير من الناخبين تتشابه مع طبيعة أذواقهم الثقافية في خصائص عدة، حيث أنها تتأثر بالتقاليد والانتماء الاجتماعي والعرقي والطبقي والعائلي، وتتصف بالثبات ومقاومة التغيير على مستوى الأفراد (مع إمكانية أن يتغير عبر الأجيال على مستوى المجتمع ككل)، وترتبط بالمشاعر والأمزجة أكثر منها بالعقلانية، وتتصل بالإيمان والأمنيات أكثر منها بالاقتناع والتوقعات الدقيقة للنتائج[1]. حسب هذه المدرسة، يميلُ أولئك الذين يجمعون بين

(١) وليد بن نايف السديري: العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات العدد ١٧١، ٢٠١٢، ص ١٦- ١٩

الإقامة الريفية والانتماء البروتستانتي والمكانة الاجتماعية العالية إلى دعم الجمهوريين، في حين أن أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة وغير البروتستانت ويقيمون في المناطق الحضرية يصوتون في الغالب لصالح الديموقراطيين. الاستنتاج الرئيسي هو أن "الإنسان يفكرُ سياسياً كما يفكرُ اجتماعياً. الخصائص الاجتماعية تحدد التفضيل السياسي"(١).

٢- الاتجاه النفسي الاجتماعي:

ويسمى بمدرسة ميشيغان، ويركز على تأثير التحزب partisanship أي الشعور النفسي بالانتماء الحزبي على قرارات تصويت الناخبين، ويرى أن ارتباط الناخب بهويتهِ الحزبية هو ما يحكم اختياراته عن التصويت. وهذه الهوية تكتسبُ في مرحلةٍ مبكرةٍ من حياة الفرد، وبفعل عملية التنشئة الاجتماعية، وتتميز بالثبات والمقاومة لأيِّ محاولاتٍ للتأثيرِ عليها.

٣- الاتجاه الاقتصادي

أو نظرية الخيار العقلاني The rational choice theory التي ترى أن الحسابات العقلانية للمصلحة الذاتية تؤثر على قرارات الناخب. وطرح انتوني دوانز، أبرز رواد هذه النظرية، منطقاً بسيطاً "إذا فسرت افتراضات الخيار العقلاني السوق، فإنهُ يمكنها أن تفسر السياسة"، وعليه يمكن عقد تشبيه مباشر بين الشركات والأحزاب وبين المستهلكين والناخبين. لأن الجميع يسعى لتعظيم الأرباح. فقرارات الناخبين والأحزاب السياسية

(١) Nonna Mayer: Sociology of Voting، International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences، (ed) by James D. Wright، 2nd edition، Volume 25، Elsevier، 2015 ، p 302

عقلانيةً ومدفوعةً بمصالحها الخاصة، وتسعى لتعظيم الفوائد المتوقعة. ويشيرُ دوانز إلى أن "الأحزاب تصوغ السياسات لكسب الانتخابات، ولا تفوز بالانتخابات من أجلِ صياغةِ السياسات". فهي تسعى للفوز في الانتخابات لكسبِ النفوذ وتحقيق مكاسب الوجود في السلطة[١].

بتقديري، أن سلوك الناخب العراقي يتأثرُ كثيراً بالعوامل الاجتماعية (مدرسة كولومبيا)، وهذا يتضح من الخطاب الإعلامي والديني، وفي وسائل التواصل الاجتماعي بين الفرقاء السياسيين. السلوك الانتخابي العقلاني على ندرتهِ يكاد أن ينحصر في بعض الفئات المتعلّمة التي تسعى لاختيار الأكفأ بغض النظر عن انتماءاتهِ لغرض تعظيم المنفعة. أمّا التصويت وفقاً للانتماء الحزبي فينحصر ضمن أتباع الأحزاب وحدهم. فلا يوجد في العراق تنشئة اجتماعية تؤكدُ الولاء الحزبي بسبب حداثة التجربة الديموقراطية من جهة، وتأثير العوامل الاجتماعية من جهةٍ أخرى، وفشل الأحزاب في تقديم الأفضل من جهةٍ ثالثة. باستثناء التيار الصدري الذي تنطبقُ عليه مدرسة مشيغان بسببِ عامل التنشئة الأسرية والاجتماعية التي تكرّس الولاء الديني ليس لآل الصدر وحسب، بل الولاء السياسي لمرشحي التيار الصدري. وبنسبة ما الحزبين الكرديين، الاتحاد الوطني والديموقراطي الكردستانيين. وهذان الحزبان مع التيار الصدري تختلط فيهما العوامل الاجتماعية: المذهب عند التيار، والعرق عن الكرد. أمّا العامّة فتؤثر فيهم القيم العشائرية والانتماء للطائفة والاثنية والطبقة.

ولا ننسى أن "العواطف والمشاعر والقيم المتأصلة والحدس الأخلاقي لها أهمية أكبر من مجرد الجدال العقلاني والمداولات عندما يحين وقت

(١) وليد بن نايف السديري: مصدر سابق، ص ١٩ – ٢٦

الانحياز إلى أحد الاطراف"[١]. والتصويت كسائر الافعال البشرية لا يسترشد فقط بالعقلانية أو الانتماء الاجتماعي والدين، بل بقدر آخر بالمشاعر والعواطف التي تميل بالإنسان إلى تغيير توجهاته.

ورغم أن مراجع الدين المؤثرين يهيبون بالناخبين للتصويت بعقلانية باختيار العناصر الكفوءة لإدارة البلاد، إلا أن نصائحها تذهب أدراج الرياح، بسبب اصرار الناس على تأكيد انتماءاتهم القبلية والدينية والعرقية، وتحريك عواطفهم مع المرشحين الذين يبدون قدراً من التملّق والدعاية والرشوة. كما وتتأثر عواطفهم بالشخصيات الكارزمية التي تطرحُ نفسها بدور (المنقذ) لاسيما في بلدٍ يعيشُ الأزمةَ يومياً.

استثمار الازمات

خلقت الأزمات والمعارك داخل العراق مناخاً خصباً لعدد من القوى السياسية والعشائر لمراكمة رصيدها الرمزي، وحصر الأصوات في الانتخابات، وتوجيه عواطف الناخبين نحو (المخلّص). يعمل هذا السلوك السياسي وفق المثل الدارج (ربّ ضارة نافعة) واستثمار الأزمة لصناعة (أبطال) المعارك الذين يسعون لكسبها من أجلِ غاياتٍ دينيةٍ ووطنيةٍ كما فعلَ مقتدى الصدر، أو تحصيل مكاسب انتخابية وبالتالي ترسيخ السلطة ومنافعها، كما عند بعض قادة الأحزاب والحشد الشعبي والصحوات.

فمقتدى الصدر أسّس جيش المهدي في تموز ٢٠٠٣، ودخل في معارك ضارية ضد الاحتلال الأمريكي. ورغم أنهُ خرجَ خاسراً من معركتي النجف الأولى والثانية، إلا أنه استطاع صناعة شخصيتهِ الكارزمية التي التفت حولها

(١) Nonna Mayer: op.cit، p 306

ملايين الشيعة الموالين لمرجعية والده الفقيد محمد محمد صادق الصدر. واليوم يُعد التيار الصدري هو الكيان السياسيّ الوحيد الذي لا يعبر عن ذاتهِ وهويتهِ الجمعية إلا من خلال أوامر وتوجيهات مقتدى. فكان يأمرهم بالاشتراك في كل الانتخابات الماضية ويخرج من خلال تصويتهم بأعلى نسبة من النواب، حتى حصد في انتخابات ٢٠٢١ على ٧٣ نائباً، لكنهُ أمرهم بالاستقالة بعد أن أفشلَ الاطار التنسيقي مشروعهُ في حكومة الأغلبية. وفي حين نشر تغريدات تحث الصدريين على التصويت في انتخابات ٢٠١٨ مثل "مقاطعة الانتخابات أمر غير مرضي.. لا تتركوا مراكز الانتخابات حتى وأن أبلغوكم بعطل الأجهزة.. رابطوا وأصبروا.. صوتك ينقذ الوطن"، فإنهُ أمرَ أتباعهُ بمقاطعة الانتخابات المحلية لسنة ٢٠٢٣ لتفقد الانتخابات شرعيتها ومصداقيتها، حتى أن اتباعه أحرقوا بطاقاتهم الانتخابية. قالَ في تغريدته: "مشاركتكم للفاسدين تحزنني كثيراً، ومقاطعتكم للانتخابات أمرٌ يفرحني ويغيضُ العدا، ويقلل من شرعية الانتخابات دولياً وداخلياً ويقلصُ من هيمنة الفاسدين والتبعيين". أيّ تقليص حصص الاطار التنسيقي من المقاعد الشيعية في محافظات الوسط والجنوب، ولكن برغم ذلك استطاع الاطار التنسيقي من الفوز (بمختلف كياناته) في بعض هذه المناطق.

وحصل نوري المالكي لوحدهِ على أصوات تناهز ٧٠٠ الف في انتخابات ٢٠١٠ ومكنهُ ذلك من تولّى رئاسة الوزراء لدورة ثانية مع سيادةٍ واضحةٍ لكتلتهِ (دولة القانون) في البرلمان والحكومة. لم يحدث ذلك لولا أنهُ حشّد الجيش والقوات الامنية في معركة (صولة الفرسان) ضد التيار الصدري سنة ٢٠٠٨ التي أدت إلى هزيمة جيش المهدي في محافظات الوسط والجنوب وتحديداً في البصرة، ووضع نهاية للعنف الطائفي الذي أندلعَ بعد تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء، واستمر لمدة عامين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨.

كما شارك عددٌ من قادة الصحوات في المناطق السنّية في الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٠٠٩، وحصلوا على نتائج جيدة. وبعد القتال مع داعش إثر سقوط الموصل، وعدد آخر من المدن السنّية، تشكل الحشد الشعبي وانخرطت فيه الفصائل المسلحة التي نجحت مع القوات الحكومية في تحرير المدن من سيطرة الإرهاب. دخلت هذه الفصائل (مثل مليشيات منظمة بدر وعصائب اهل الحق وكتاب حزب الله وغيرها) في تحالف الفتح بقيادة هادي العامري وفازت بـ ٤٧ مقعداً نيابياً في انتخابات ٢٠١٨. وتمكن هذا التحالف بالاشتراك مع التيار الصدري الذي حصل على ٥٤ مقعداً من تشكيل حكومة عادل عبد المهدي التي اطيح بها بعد سنة واحدة بانتفاضة تشرين. كما حصل تحالف النصر الذي تزعمه رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي على ٤٢ مقعداً بعد ان قاد القوى الأمنية للانتصار على داعش.

وإذا استثنينا التيار الصدري الذي يحوز على شعبيةٍ في الوسط الشيعي حتى بدون خوض المعارك، فإنّ تحالفي الفتح والنصر حصدا أصوات الناخبين جراء اشتراك زعمائها في تحقيق النصر على الإرهاب. تمكن هؤلاء القادة والزعماء من تجميع رأسمال رمزي، وترسيخ سلطتهم بعد توجيه سلوك الناخب العراقيّ نحوهم، كونهم قادة النصر ورمزاً للخلاص، في حين كانت المرجعية الدينية توصي بعدم إشراك الحشد الشعبي في السياسة[١]. كما دعا مقتدى الصدر بذلك ايضاً[٢]. حصل ذات الأمر مع ريان الكلداني،

(١) اسامة مهدي: السيستاني لحصر السلاح بالدولة وأبعاد الحشد عن الانتخابات، موقع ايلاف، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧، وكذلك: المرجعان الفياض والنجفي يدعوان لإبعاد الحشد عن السياسة، موقع شفقنا، ١٥ يونيو ٢٠١٦

(٢) مقتدى الصدر يدعو لإبعاد الحشد الشعبي عن السياسة، جريدة الجريدة الكويتية، ١٣ / ٦ / ٢٠٢٢

وهو شاب مسيحي قاد مجموعة من أتباعهِ في حركة (بابليون) وتشكّل منهم لواء المحاربة داعش. وألمحَ بأنهُ انضم للحشد لرواتبهِ السخية[١]. وحصل على مقعدين في انتخابات ٢٠١٨ ثم ٤ مقاعد في انتخابات ٢٠٢١ من أصل خمسة مخصصة للأقلية المسيحية.

واستطاعت بعض القوى المدنية المستقلة من الترشح للانتخابات بفضل الحراك الشعبي الذي اندلع في تشرين ٢٠١٩، واستمر قرابة العام، وحازَ على تأييدٍ شعبيٍّ ودينيٍّ واسع النطاق. تشكلت على اثر تشرين بيوت وأحزاب تزعم أنها من رحم تشرين، مثل: حركة امتداد، والبيت العراقي، وحركة نازل أخذ حقي. ورغم أنها حديثة النشأة ولم تستطع مناطحة الأحزاب التقليدية لحد الآن، ورغم أن مقاعدها التي فازت بها في انتخابات ٢٠٢١ ضئيلة (٩ مقاعد لحركة امتداد) ولا تحدث فارقاً محسوساً في مجلس النواب حيال أحزاب السلطة، إلا أنها استطاعت صيد الأصوات التي كان من المؤمل أن تذهب للأحزاب الدينية المتحكمة في المشهد السياسي. مما يعني تغيّراً ولو يسيراً في العقلية العراقية التي كانت متجهةً نحو أحزاب المنفى، وهذا التغيّر ربما يثمر عن توجهاتٍ أكثر تحرراً نحو القوى المدنية والمستقلة التي من الممكن أن تطيح بعجلة الأحزاب الكبيرة.

(١) من ريان الكلداني المسيحي الذي يقود كتيبة تابعة للحشد الشعبي؟ على موقع قناة DW في ٩ / ٨ / ٢٠٢٣

ثانياً: الدين والعشيرة

برزت في العراق بعد ٢٠٠٣ ظاهرةً سياسيةً تمثلت بالخطاب العشائري والديني (الإفتاء) لتوجيه سلوك الناخبين، والحث على المشاركة أو تعويقها. من جانبٍ آخر شهدت الحالة العراقية مشاركة شيوخ العشائر ورجال الدين في البرلمان والحكومة، وانخراط هاتين الفئتين في العملية السياسية إلى جانب أصحاب الشهادات العليا والمنضوين في الأحزاب العلمانية، لاستلاب الوعيّ الجماهيريّ الذي يتخذُ مساراً متبايناً بين الطرفين لضمان أكبر عددٍ من الأصوات. فابن العشيرة أو الشيخ يعتمد على أصوات الناخبين من نفسِ عشيرتهِ وصلاتهِ مع شيوخ العشائر المتحالف معها، وبالتالي ضمان تمشية بعض المعاملات الحكومية والتوظيف والمحسوبية لأبناء عشيرتهِ على حساب الكفاءة، بينما يستندُ رجال الدين على رصيدهم في نفوس أتباعهم مع ضمان جزء من الأصوات من العشيرة التي ينتمي لها. فهو يتظاهر بالتقوى والزهد والخطب الجهورية المذكّرة بالآخرة أو الحكايات الإسلامية المثيرة لأدلجة عقول الجمهور المتلقي بخطابٍ يكونُ من متبنياتهِ كراهية أو منافسة مع الطوائف الأخرى، والاتجاه نحو الهوية الفرعية (هوية المذهب) لتدعيم جماعتهِ ومن ثم يكون الفاعل الرئيسي هو الخطيب أو الفقيه.

فالقسم الأكبر من المرشحين للبرلمان أو لتسنم مناصب كبيرة في الدولة والحكومة لا يعتمدُ على وعيٍّ اجتماعيٍّ سياسيٍّ سويٍّ يميزُ بين

الكفوء والفاعل عن سواه، إنما يستندُ على وعيٍّ دينيٍّ وعشائريٍّ تغلبُ عليهِ العاطفة والانحياز حتى لو كان المرشحُ معروفاً بفساده. فالزمن العراقيّ بعد ٢٠٠٣ أصبح زمن الهوية الفرعية دون النظر إلى المسائل الكبرى والعامّة التي تخدمُ الكلّ الاجتماعي بعيداً عن المذهب والقومية والعشيرة.

اليوم يرتكزُ بناء الدولة على الأصوات التي تذهب لابن العشيرة أو لرجل الدين (أو المتدين المنتمي للأحزاب الدينية) وكلاهما يضمنُ عدداً كبيراً من الناخبين، بخلاف المرشح المدني / العلماني الذي يواجه ازدراءً بسبب كثافة الخطاب الدينيّ الحماسيّ الذي عادةً ما يقصيهم فكرياً ويحاربُ شخصياتهم محاربةً تصلُ عند البعض إلى التكفير، انتهاءً بالتصفية الرمزية أو الجسدية. ولذا نجدُ الكتل السياسية الكبيرة دينية - عشائرية، وفي أحيانٍ معينة يتم انخراط بعض العلمانيين في هذه الكتل لغرض التسويق السياسي، وتزويق المظهر الذي سيشعرُ المصوتين بانفتاح الأحزاب الدينية على الآخر، مثلما فعل الكاتب حسن العلوي الذي رشح ضمن قائمة الأحرار الصدرية في انتخابات ٢٠١٤ واستطاع الفوز بالانتخابات، بعد أن كان ضمن قائمة إياد علاوي، وحينها وصفوهُ بالبعثي التائب، لأنهُ صلى لأول مرة في حياتهِ خلف مقتدى الصدر. وبذات الانتخابات رشح احمد الجلبي رئيس حزب المؤتمر ضمن قائمة المواطن التابعة للمجلس الاسلامي الأعلى، بعد أن فقد حظوظهِ للترشّح كعلماني.

هذه التوليفة المرجعية لا تخرجُ كثيراً عن الحدود التي رسمتها الخلدونية في التنظير للدولة على الصعيد العربي المشدود إلى العصبية، عصبية القبيلة والتعصب للدين/المذهب، غير أن وجه هذه العصبية يمتازُ بحداثتهِ وطبيعة علاقتهِ بالدولة التي يزعمُ الجميع بأنها دولة مدنية في العراق المعاصر.

هنا يجدُ المجتمع المدنيّ تعثراً يصلُ إلى حدِ التقاطع مع هذه البُنى التي تتحكمُ في وعيِّ وسلوكِ الفرد ضمن نطاق العشيرة والمذهب دون أن يجد (أيّ المجتمع المدني) منفذاً متاحاً لتسريب مفاهيمهِ العصرية التي يتناقضُ البعض منها مع المفاهيم والتصورات التقليدية. مقابل ذلك لم يفرض المجتمع المدني صيغاً للتحاور مع العشيرة والدين بحيث يقنع هذه المرجعيات بأهميتهِ ككيان معاصر له سلطة تضاهي سلطة الدولة، كما هو الحال في العالم المتقدم. كما أن تاريخية هذه المرجعيات مقابل النشأة الحديثة للمجتمع المدني في العراق يقفُ حائلاً نمطياً أمام التغيير الاجتماعي الذي يفترضُ أن يمارسه، لأن التاريخ والتجذر الثقافي والحضاري العميق يرسخ في الوعي الاجتماعي أحقية تلك البُنى ومن ثم سطوتها على المجتمع.

إن هيمنة مرجعيات الدين والعشيرة على فكرِ وسلوكِ الإنسان العراقيّ تشكلُ نسقاً سلطوياً لا يجدُ الفردُ مسوغاً أو مهرباً منهُ من أجل أن يلوذَ بالمجتمع المدني. كما لا يتمكن الأخير من النفاذ إلى المجتمع بسببِ الهيمنة المادية والرمزية لتلك المرجعيات وسطوتها التي تحرمهُ من أداء وظيفته. فلا توجد مدنية بالعراق وفقاً للمنظور العلميّ نتيجةً لتحكمِ وسيطرةِ منظومةِ الأعراف القبلية والطقوس الدينية. والفرد من جهتهِ لا يحترم القانون الذي تشرّعهُ الدولة لان المشرّعين (النخبة) هم أول من ينتهك القانون، وأصبحوا قدوةً له، لكنهُ لا يجدُ مهرباً من العودة إلى حضن الدولة كمرجعيةٍ ينقادُ لها لحاجتهِ الماسّة إلى العمل والخدمات. لذا سيلاقي المجتمع المدني بمؤسساتهِ وشخوصهِ حيرةً في التعامل وبناء العلاقات مع الأفراد والجماعات بسبب صعوبة الخروج من تلك المرجعيات المهيمنة.

إن هذه المرجعيات فوقية، فهي فوق والناس تحت، هي في السماء وأتباعهم في الأرض، وكلها تستخدم العنف للوصول إلى السلطة. وهي أبوية

ذكورية تحتقر المرأة (الدين يحذر من اعطاء السلطة لها، والعشيرة معروفة بنهجها القاسي في التعامل معها، والدولة متعالية لا تمنحها سلطةً إلا في النادر ووفقاً للمحاصصة). وبسبب تضاؤل المجتمع المدني ودوره في تنويع السلطة أو إدارتها مدنياً، يجدُ الإنسانُ خلاصهُ من خلال ذلك النسق. فهو يلتزم بالدين ليضمن الخلاص في الآخرة، ويحافظ على انتماءه العشائري للتخلص من المشاكل والمخاطر المحدقة به ـ خصوصاً بعد تنامي الخلافات العشائرية خلال العقد المنصرم كما في البصرة وديالى وميسان ـ ويحافظ على علاقة متوازنة مع الدولة للخلاص من هموم المعيشة.

ورغم هذا الضعف، فإنّ المجتمع المدني في العراق لم يبتعد عن الفضاء السياسيّ والاجتماعيّ كلياً. إذ ما يزال يمارسُ ضغوطاً للتخفيف من آثار تلك المرجعيات كما حصل من حركة التظاهرات لتغيير مسار العملية السياسية، وتغيير قانون الانتخابات، وتبديل الوجوه المسيطرة على مفوضية الانتخابات والوزارات، أو الاحتجاجات التي تمارسها نقابات الصحفيين والعُمّال والفنانين ضد التهديدات والممارسات التعسفية من بعض العشائر والمليشيات التابعة لأحزاب دينية.

١- الدين والمرجعيات الدينية

الجانبُ الروحيّ الحيويّ في توجيهِ سلوك الناخب العراقي بعد ٢٠٠٣ تمثلُ في الفتاوي التي تصدر من المرجعيات الدينية الشيعية والسنّية. فرغم تخبط وتناقض هذه الفتاوى وعدم استقرارها، بيد أنها تلعب دوراً مهماً في تغيير توجهات الناخبين الذين يجدونها مبررةً في ضوءِ طاعتهم واحترامهم لرجال الدين، بوصفهم القادة الحقيقيين للمجتمع. وفي عشية الانتخابات تظهرُ فتاوى مؤيدة أو معارضة للانتخابات أو لكياناتٍ سياسيةٍ بعينها

لغرض توجيهِ بوصلة الناخب وفق الإرادة الدينية أو المذهبية. هذه الخلطة بين الدين والسياسة لم تعد شأناً مفاجئاً بل تم ترويجها منذ الشهور الأولى للتغيير بعد الاحتلال الامريكي. وكان دخول رجال الدين على خط السياسة أمراً جوهرياً في عرف العامّة والساسة. وسواء كان الاتباع مؤمنون ومقلدون حقاً لمراجعهم أو ظاهرياً فقط، فإنهُ سيكونُ عاملاً حاسماً في نجاح وفشل الانتخابات. وهذا الأمر يستفحلُ عند الشيعة أكثر من السنّة والكرد.

منذ بداية أحداث التغيير، لعبت المرجعية الشيعية دوراً في تثبيط محاولة السفير بول بريمر لإقرار دستور من هيئة مشكّلة من قبله، وإناطة الأمر بيد الشعب العراقي لانتخاب جمعية تأسيسيّة تقوم بكتابة دستور دائم وتمهد لإجراء الانتخابات العامة. تبع ذلك تشجيع السيد علي السيستاني الناخبين للتصويت لصالح الدستور وإجراء الانتخابات في ممارسةٍ لم يألفها سابقاً. ورغم أن الانتخابات النيابية الأولى في ٢٠٠٥ جرت في ظروفٍ مخيفةٍ ومحاطةٍ بالأعمال الإرهابية، وقصف لمحطات الاقتراع، إلا أنها شهدت إقبالاً منقطع النظير من قبل المواطنين لانتخاب مرشحيهم، ولم يكن ذلك ليحصل لولا توجيه السيستاني، حيث تجاوزت نسبة المشاركة ٧٦٪ (مع عزوف غالبية السنّة) وهي أعلى نسبة مشاركة لحد الآن وربما لن تتكرر ثانية.

إلا أنّ دعوات السيستاني بذاتها قد تغيّرت جزئياً، ووقعتْ في صراعٍ مع سائر دعوات المراجع الآخرين. فاذا كان السيستاني قد حرصَ منذ الانتخابات الأولى على أهميةِ المشاركة من أجل التغيير، واختيار الأفضل، وساهمَ (بشكلٍ غير معلن) بدعمِ قائمة الائتلاف الوطني الشيعية، إلا أنّ الحال لم يدم طويلاً سوى دعوتهِ التي أصبحت روتينية وهي التأكيد على إجراء الانتخابات وانتخاب الأفضل. ففي كل الدورات الانتخابية اللاحقة

يعلن السيستاني بأنهُ لا يدعم مرشحاً أو حزباً بعينه، وأنه يقف على مسافةٍ واحدةٍ من جميع المرشحين. كما منع من استخدام اسم المرجعية أو صوره في الدعايات الانتخابية (وهذا ما لم يحصل عند بعض الأحزاب الدينية) كي يظهر نفسه بأنهُ محايد لا يرجّح طرفاً على آخر، وذلك بسبب الفشل الذي حظيت بهِ أحزاب الاسلام السياسيّ الشيعيّ بعدما أخذت مباركتهُ في الانتخابات الأولى. فكان وجودها سبباً في ازدهار الإرهاب والفساد وقلة الخدمات وتدهور سمعة البلاد، بحيث غدت المدن العراقية وخاصة بغداد أسوأ مدن للعيش في العالم حسب تقارير دولية عدة.

نشهدُ إذاً إحباطاً بالغاً من قبل المرجع الأعلى تجاه الطبقة السياسية جعلتهُ متمسكاً بأهداب الديموقراطية والتغيير، لعلّ في ذلك بصيص أمل. وعبرَ في إحدى خطب الجمعة عن إحباطهِ بعبارة "بحت أصواتنا" التي القاها وكيلهُ في كربلاء. ووصف المسؤولين الحاليين بالمستبدين الذين لا يختلفون عن سابقيهم ممن حكموا العراق[1]. ورغم دعوات السيستاني المتكررة للتصويت (حتى أُشيعَ في عام ٢٠٠٥ إنهُ قال بوجوب المشاركة شرعاً) إلا أنّ دعوتهُ في الدورات اللاحقة لم تجد آذاناً صاغيةً عند فئاتٍ من جمهور الشيعة، وعزفَ الكثير منهم عن الاقتراع. يتبين ذلك من نسب المشاركة المتدنية (عام ٢٠١٠). بل أن سلوك الناخبين ذهبَ أبعد من عدم الاستماع لصوت المرجع الذي نصحهم في انتخابات ٢٠١٨ بأنّ (المجرّب لا يُجرب)، وانتخب عدد منهم نفس الوجوه التي حذرَ منها، فكيف نفهم ذلك؟ إن إعادةَ انتخاب ذات المرشحين مع تحذير السيستاني يقع في أمورٍ عدة:

(١) موقع العتبة الحسينية المقدَّسة (٢٠١٦/١/٢٥): صوت السيستاني حين يبحُّ تنتهي مرحلة النصح، هكذا ينبغي أن نقرأَ رسائله في خطب الجمعة.

١- إن هناك أعداداً كبيرةً منهم تقلدهُ شرعاً، وتأبى الانتخاب بسبب دوام حال العراق من سيءٍ إلى أسوأ.

٢- بعض المرشحين شارك في تحرير البلاد من داعش، مِمَّا وفَّرَ لهم شهرةً واسعةً ورأسمالاً رمزيًّا تأثَّر به الجمهور عاطفيًّا فأعادَ انتخابهم، كما في عدد من مرشحي قائمة الفتح التي ترأَّسها هادي العامري.

٣- إنَّ غالبية الطبقة السياسية التي تعرَّض لها السيستاني بالنقد، لا تقلدهُ فقهياً، وكان أتباعهم على سجيَّتهم ونهجهم بعدم الإصغاء للمرجعية، فأعادوا انتخابهم.

٤- فئات من الموظَّفين والقوَّات الأمنية التي حصلت على وظائفها بتوسط الأحزاب شعرت أخلاقيًّا بضرورة انتخابها كردٍّ جميل.

٥- الانقسام الشيعي بين مقلِّدٍ للسيستاني ومراجع آخرين فضلاً عن وجود التيار الصدري والعلمانيين، ما يعني أنَّ كلمة السيستاني لن يكون لها تأثير إلَّا على نسبة من مقلِّديه.

٦- وجود عدد من افراد الشرطة والجيش وغيرهم من المنتمين لقوات الحشد الشعبي الذين يقترعون لصالح الأحزاب والفصائل التي يوالونها.

وفي انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٢٣ لم يصدر السيستاني أيّ بيان يوضح موقفه. وكانت نسبة المشاركة متدنية للغاية. فرغم إعلان المفوضية أن النسبة كانت ٤١٪ إلا أن خبراء يؤكدون انها لم تبلغ ٢٠٪[1]. وكان السيستاني قد أغلقَ بابهُ منذ عام ٢٠١١ عن استقبال أيِّ سياسيٍّ عراقيٍّ في رسالةٍ منهُ

(١) موقع يوتيوب في (١٨ / ١٢ / ٢٠٢٣):المقاطعة تغلب المشاركة في "اقتراع كانون" الحق يقال مع عدنان الطائي.

ترمزُ لسخطهِ عن أداءِ الطبقة السياسية في عدم تقديم الأفضل للمواطن، باستثناء مرة واحدة استقبل فيها رئيس الحكومة حيدر العبادي بعد توليهِ المنصب عام ٢٠١٤ وأبلغهُ أن يضرب بيد من حديد على الفاسدين، إلا أنه لم يستفد من تأييد المرجعية والتأييد الدولي له، ورضخ أمام الكتل السياسية. واختفت خطب السيستاني في يوم الجمعة تماماً منذ دخول البلاد في موجة الوباء العالمي (كورونا) وحتى بعد إنهائها. وكانت هذه الخطب متنفساً للعوام كي يعرفوا وجهة نظر المرجعية تجاه الأوضاع السائدة. وأدى هذا التذبذب في توجهات المرجعية بدورهِ إلى تذبذبِ وحيرةِ الناخب الشيعي في التصويت من عدمها أو في التصويت لأيٍّ قائمةٍ أو أيٍّ مرشح.

مراجع دين آخرين أثروا في سلوك الناخب بصورةٍ مباشرةٍ لا مرية فيها. فقد ظهر المرجع بشير النجفي قبل انتخابات ٢٠١٤ بين جمع من طلبتهِ وأفتى بحرمة انتخاب قائمة "دولة القانون" التي يتزعمها نوري المالكي، ودعا لانتخاب "قائمة المواطن" لعمّار الحكيم، وقال بالحرف: "عمار الحكيم ابني وابن المرجعية". وشرح أسباب الدعوة لهُ وتحريم انتخاب قائمة المالكي. ورغم أن أتباع النجفي قلائل مقارنةً بأتباع السيستاني والصدر، إلا أن رأيه – وهو مرجع تقليد – له أهميته في توجيهِ سلوك الناخب، واستفادة الحزب الذي باركهُ ودعا له، خصوصاً بعد دفاع مكتب السيد السيستاني عنهُ إثر التهم التي تلقاها من أعضاء بدولة القانون عندما وصفوه بالمرجع المزيف[1]. وعلى نقيض فتوى المرجع بشير النجفي بتحريم قائمة المالكي، نجد الشيخ علي الكوراني يفضل المالكي لتولي الولاية الثالثة في انتخابات ٢٠١٤ "بعدما اثبت كفاءة وشجاعة في مواقف عديدة وأثبت نزاهته عن

(١) موقع جريدة الاخبار (٢٩ / ٤ / ٢٠١٤): والنجفي يعريه: انتخبوا عمار الحكيم

تناول المال الحرام وسفك الدم الحرام"[١]. وهو نفسه الذي كان يطبّل لعادل عبد المهدي ويعتبرهُ خير من حكم العراق بعد الإمام علي بن ابي طالب.

لكن بمقابل هذه الدعوات نجدُ تحريماً مطلقاً للمشاركة في التصويت على الدستور، وفي الانتخابات، منذ عام ٢٠٠٥ إلى اليوم، صدرَ من قبل المرجع فاضل المالكي الذي يزعم بأنهُ يحمل مشروعاً وطنياً إزاء مشروع الأحزاب النافذة، ولذا يتهمها بالفساد والتراجع عن خدمة المواطنين. بل حرّمَ إدارة الانتخابات من قبل الموظفين والمتعاقدين لكونها إعانة الظالمين على الفساد[٢]. وهو ذات التحريم الذي صدرَ من المرجع أحمد الحسني البغدادي حول المشاركة في انتخابات ٢٠١٣ و ٢٠٢١ بعد ان أفتى بجواز المشاركة في ٢٠٠٥[٣]. ووقفَ المرجع كاظم الحائري موقفاً حاسماً منذ انتخابات ٢٠١٢ ضد العلمانيين بتحريم انتخابهم، الأمر الذي فسرهُ البعض أنهُ تأييد لحزب الدعوة الذي كان مرشداً له في سبعينات القرن العشرين[٤]. إلا أن مقتدى الصدر، أحد اتباع الحائري البارزين، رفض الفتوى لأنه "من المستحيل الفصل بين العلمانيين والاسلاميين" وقال بأنه سيبحث عوضاً عن ذلك عن توجيهات من السيستاني أو الفياض بصدد هذا الموضوع، لأن "هذه السلطات تصدر فتاوى لصالح العراق وليس لصالح بلدان أخرى"[٥]. كما

(١) موقع مجلة الكاردينيا (٣٠ / ٤ / ٢٠١٤): ملف الانتخابات البرلمانية العراقية، ٢٠١٤ مواقف متناقضة وتحالفات مريبة

(٢) موقع شبكة اخبار العراق INN(٨ / ٥ / ٢٠١٨): المرجع المالكي يدعو إلى مقاطعة الانتخابات

(٣) انظر بياناته الصادرة بهذا الصدد على موقعه في الانترنيت

(٤) موقع قناة DW (٧ / ٦ / ٢٠١٢): السيد كاظم الحسيني الحائري والعلمانية!

(٥) كارول مرجي صايغ: المرجعية الدينية، الموقف الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣، ترجمة حسن ناظم، مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٠، ص ٢٨ – ٢٩

أصدرَ الحائري قبل انتخابات ٢٠٢١ فتوى بتحريم التصويت لكل من نصب العداء للحشد الشعبي، أو من يستتر خلق دعاوى دمج الحشد مع القوات الأمنية لتضعيفهِ أو تمييعهِ سعياً وراء إرضاء الأجانب والاعدام للفاسدين. واعتبر خصوم السيد مقتدى الصدر أن الحائري يعنيهِ بهذه الفتوى دون غيره، وأن البيان موجه لمقلدي الحائري وبالتالي للتيار الصدري[١]. ورغم أن خصوم السيد مقتدى أدعو بهذا الموقف لتخوّفهم من حصول تياره على نسبة عالية من المقاعد تخولهُ لتسيّد المشهد واختيار رئيس الوزراء إلا أن ما توقعوه حصل، وحصدَ التيار ٧٣ مقعداً ثم تخلى عنها بعد الأزمة التي امتدت أكثر من سنة بسبب تمسكهِ بمشروع حكومة الاغلبية الذي لم يعجب الاطار التنسيقي الشيعي، وتمكن الأخير من اختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة. وبعكس الحائري تماماً أفتى المرجع حسين الصدر من الكاظمية بجواز انتخاب المرشحين الذين ينتمون لديانة مختلفة عن ديانة الناخب والتصويت للشخصيات العلمانية، مؤكداً أن الأساس في اختيار المرشح هو الوطنية والكفاءة والنزاهة[٢].

الأمر نفسه ينطبق على علماء الدين السنّة الذين لا يقلّون تخبطاً وتناقضاً في مواقفهم تجاه المشاركة في الانتخابات عن علماء الشيعة. برز دور رجال الدين عند السنّة في انتخابات عام ٢٠٠٥ بشكلٍ واضح عندما أفتت هيئة علماء المسلمين بمقاطعة الانتخابات لأنها تجري في ظلِّ الاحتلال الامريكي، وأدى ذلك إلى عزوف الكثيرين عن الاقتراع مع بقاء نسبة ضئيلة

(١) موقع صحيفة الراي (٥ / ١٠ / ٢٠٢١): المرجع الحائري يهز شباك الانتخابات.. والتيار الصدري

(٢) موقع الحزب الشيوعي العراقي (١٦ / ٤ / ٢٠١٤): المرجع حسين الصدر يفتي بجواز انتخاب المرشحين الذين ينتمون لدياته مختلفة عن ديانة الناخب

من المشاركة أدت إلى تصدر الشيعة والكرد على حساب السنّة. وتغيرت الاتجاهات والفتاوى بعد ذلك، وأخذت مسارات عدة بين الجواز والتحريم.

فقد ذهبَ مجلس علماء العراق، وشورى الحزب الإسلامي، والمجلس الفقهي قبل انتخابات ٢٠١٤ إلى ضرورة انتخاب من ينادي بالأقاليم من المرشحين[١]. وهي تعني ضمناً توجيه الناخب حسب أهواء رجال الدين، وترشيح من ينادون بهِ دون غيره. ودعا مجلس علماء العراق أهل السُنّة إلى النفير العام "لنصرة المظلومين وإحداث التغيير من خلال المشاركة الفعّالة في الانتخابات التشريعية القادمة لإثبات هويتهم ووجودهم وتحصيل حقوقهم"، وأكد على أن خيار الانتخابات لا يتعارض مع أيِّ خيارٍ آخر يدافع عن الدين والعرض[٢]. وفي خضم الصراع على الهوية واثبات الوجود، دعا الشيخ محمد العيساوي في الأنبار كافة مكونات الشعب العراقي للمشاركة في الانتخابات، لكنهُ أكد على أهل الأنبار في المشاركة لأنّ "بعض الجهات تحاول جاهدةً إقصاء مكون معين من خلال إغراق البلد بمشاكل تمنع المواطنين من المشاركة في العملية الانتخابية في خطوةٍ تهدفُ إلى إنهاء الوجوه السابقة[٣].

ودعا كبير أعضاء المجمع الفقهي العراقي الدكتور أحمد حسن الطه إلى المشاركة في الانتخابات، معتبراً أنها من وسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع اعترافهِ ضمنياً بأن هذه العملية السياسية يشوبها كثير من الخلل والمفاسد، إلا أنه لا ينبغي تركها لمن لا أخلاق له ولا أمانة، مؤكداً ضرورة اختيار الأمين والمخلص. كما قال بالوجوب كل من د. هاشم جميل

(١) موقع مجلة الكاردينيا: مصدر سابق
(٢) المصدر السابق
(٣) المصدر نفسه

ود. سامي الجنابي، وأن من مات دون الصندوق فهو شهيد. في حين ذهب الدكتور أحمد الكبيسي إلى أبعد من ذلك، فقال بالوجوب العيني للمشاركة في الانتخابات، كالصلاة والصوم، ولا يخفى على أحد شدّة التكلف فيها. وقال الشيخ المفتي رافع الرفاعي في فتواه: "رأينا أن ندفع الضرر الأشد المترتب على عدم المشاركة في الانتخابات بوضع ضوابطَ وشروط لمن يرغب المشاركة في الانتخابات، تجنباً للوقوع في نفس الإشكال الذي أوصل العراق إلى ما وصل إليه"[١].

بينما أكدت هيئة علماء المسلمين في بيانها أنه "لن يكون هناك تغيير حقيقي، خصوصاً أن العراقيين جربوها سابقاً ولم تعطِ حلاً" مشيرةً إلى أنه "لا جدوى من هذه الانتخابات التي جربت بقوانين المحاصصة الطائفية، ولم يبق أمام الشعب سوى انتزاع حقوقه بالقوة وتغيير قوانينها"، في حين أصدر الشيخ عبد الملك السعدي فتوتين، الأولى: أباح المشاركة في الانتخابات وفق معايير معينة، ثم عاد فقال بحرمتها، لأن المشاركة لا تعدو أن تكون تأييدًا للحالة السياسية التي ستقوم على الظلم والتزوير، لذا أصبحت المشاركة في الانتخابات محرّمة على المنتخِب والمنتخَب[٢].

ويعتمد بعض السياسيين على إثارة مشاعر الطائفة التي ينتمون لها، وخلق روح العضوية والانتماء بين الناخبين، لأنه يترقب الانتخابات القادمة، ويعمل على مراكمة رصيدهِ في وقتٍ مبكرٍ بسبب الصراع الظاهري أو الكامن بين الطوائف والإثنيات تجاه بعضها البعض، واستثمار هذا الصراع إعلامياً لأدلجة الجماهير والحصول على أصواتهم في المستقبل. لنطرح مثالاً على

(١) طه احمد الزيدي: الفتوى السياسية وسنة العراق، مجلة البيان، عدد ٣٢٥، يوليو ٢٠١٤
(٢) المصدر نفسه

ذلك، النائبة حنان الفتلاوي التي لُقبت بلبوة الشيعة لظهورها المتكرر في الفضائيات، وهي تتحدث عن مظلومية الشيعة والدفاع عن حقوقهم في وقتٍ كانت الطائفية قد وصلت ذروتها والإرهاب يحصدُ بأرواح المواطنين (الشيعة خصوصاً). وطالبت ذات يوم بأن يساوي الإرهاب بين القتلى حتى اشتهر عنها توليفة ٧ ـ ٧ (اي مثلما يقتل الارهابيون ٧ من الشيعة فهي تطالب بالمساواة بان يقتل ٧ من السنّة). استطاعت من خلال هذا الدفاع المستميت عن حقوق الشيعة أن تراكم رأسمال رمزي قوي حصدت منهُ أعلى نسبة من التصويت حازتهُ امرأة، حيث وصلَ ناخبيها قرابة ٩٠ ألف صوت في بابل في انتخابات ٢٠١٤. لكن تراجعت حظوظها سنة ٢٠١٨ بعدما وجه السيستاني في إحدى وصاياه إلى الانتخابات بأن "المجرّب لا يُجرب"، وانتقدت هي هذه المقولة، ثم واجهت حملة تسقيط اشتملت على الحقيبة التي تحملها وسعرها ٢٠٠٠ دولار[1]. وسرعان ما نزلت من عليائها ولم ينتخبها إلا القليل وعاتبت أهل جلدتها. واستطاع النائب الصدري بهاء الاعرجي من تصدر الواجهة الطائفية بعد تصريحهِ المثير للجدل "أن الطائفة الكبيرة تعرضت للاضطهاد منذ أبي بكر إلى حزب أحمد حسن البكر"، وجمع الأصوات في وقتٍ مبكرٍ من انتخابات ٢٠١٤ التي فازَ فيها، وتبوأ منصب نائب رئيس الوزراء.

لذلك كانت الدورات الانتخابية الأولى تركز على مظلومية الشيعة، وكيف أن وصول أحزاب المنفى للحُكم بعد ٢٠٠٣ ساهم برفع هذه المظلومية، ومنح الحرية الكاملة للشيعة بممارسة طقوسهم الدينية بكثافة. وبذات

(١) موقع رأي اليوم (٩ / ٤ / ٢٠١٨): المرأة في انتخابات العراق تَخرق المشهد التقليدي.. حنان الفتلاوي أول امرأة ترأس قائمة انتخابيّة في العراق، وآلا الطالباني السياسيّة الكرديّة البارزة تُشكل سابِقة بِتَرشحها في بغداد

الوقت استغلت هذه الطقوس بعمل ايديولوجي للترويج للأحزاب الدينية بشكلٍ يُضمر فضلها في ممارسة الحرية الدينية. بل أن الأحزاب العلمانية دخلت أيضاً على خط الترويج لنفسها أثناء الطقوس الشيعية، واستثمار مواسمها للتقرب من الناخبين كما فعل الحزب الشيوعي. تضع هذه الأحزاب موكباً أمام سير الزائرين للمراقد الدينية، وعليهِ لافتةً تشير إلى الحزب، وتوزع فيهِ المأكولات والمشروبات وبعض المنشورات التي تشير إلى تضحيات الحزب وفضله على العراق. وتحاول بذلك استقطاب الجمهور الزائر في دعاية دينية ـ سياسية لمراكمة رصيدهِ الانتخابي. أضف إلى أن بعض الأحزاب والسياسيين يصرون على دغدغة المشاعر الطائفية بوضع صورة المرشح إلى جانب صورة لأحد ائمة أهل البيت أو أحد المراجع، إمّا لغرض التبرك وتوسل الفوز أو لأدلجة العقول بأنّ المرشح على الطريق المستقيم ! بل وصلت الأدلجة إلى مراحل ساخرة تؤول فيها الشعارات والأرقام بشكلٍ ساذجٍ لكنهُ يسحر الجمهور الغافل. وهل ننسى كيف أن الائتلاف العراقي الموحد استخدم تأويله الخاص لقائمتهِ المرقمة ٥٥٥ في انتخابات ٢٠٠٥ بحيث كسب أصوات الناخبين بفعل هذا التأويل الذي اشتمل على الآتي: الخمسة الأولى ترمزُ إلى أهل الكساء / أهل البيت، وإلى عدد الصلوات الخمس الواجبة، وهو أيضاً رقم سورة المائدة الخامسة في القرآن، والآية ٥٥ من هذه السورة هي آية الولاية التي يستندُ إليها الشيعة في إثبات ولاية الإمام علي بن ابي طالب "إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون".

كتبَ أحد المدونين عن علاقة هذه الأرقام بالانتخابات: "انه رزق جلبته القرعة المباركة لقائمة الائتلاف وما على الناخب العراقي المؤمن الا أن ينتخب (الذين آمنوا والذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)

لأجل تحقيق الائتمان على الدين والدنيا معاً" ويؤول الأية السابقة بأن معناها الأشمل، ولاية عموم المؤمنين، والولاية هنا المقصود بها الحكومة[١].

مقابل المظلومية الشيعية ابتكرَ عددٌ من النواب خطاباً يتناغم والمتخيل السنّي مثل: ظافر العاني وصالح المطلك اللذان كانا يدافعان عن النظام البعثي وشخصية صدام بضراوة، ونقد الطبقة السياسية الشيعية لأنها جاءت (على ظهر الدبابة الامريكية) والتبعية لإيران. واستطاع عدنان الدليمي من تسيّد المشهد السياسي السنّي بعد حملتهِ للدفاع عن مظلومية أهل السنّة كونهم يتعرضون للإبادة من قبل الشيعة، خصوصا كلمته التي ألقاها في مؤتمر نصرة الشعب العراقي في تركيا، وكان متوتراً جداً بسبب موقف العرب الذي وصفهُ بالمتخاذل عن دعم السُنّة الذين "يُداسون بأقدام الشيعة"، وحذر بأن العراق سيتحول إلى عراق شيعي بعد القضاء على أهل السنّة الذين يُقصفون -حسب قوله- يومياً في الأعظمية والفضل وغيرها[٢]. ولا أجدُ فرقاً كبيراً بين كلمتهِ وكلمة الشيخ صلاح الطفيلي الذي كان يحث الشيعة على المشاركة في الانتخابات حتى مع انتخاب اللصوص نصرة للمذهب وانتخاب حكومة تنادي بأن علياً وليُّ الله![٣]

٢- شيوخ العشائر

سعت العشائر بعد ٢٠٠٣ إلى إثبات وجودها ومكانتها (التي قمعها

(١) شبكة العراق الثقافية (٢٢ / ١١ / ٢٠٠٥): لماذا ادعو وأصوت للقائمة ٥٥٥ (الائتلاف العراقي الموحد) ؟

(٢) موقع يوتيوب (٧ / ١٢ / ٢٠١٣): كلمة عدنان الدليمي في مؤتمر نصرة العراق

(٣) موقع يوتيوب (٢٠١٣/٧/٢٥): الشيخ صلاح الطفيلي يقول انتخبوا اللصوص ليرتفع اسم الشيعة واسم الحسين.

النظام السابق) من جديد ومنافسة الأحزاب السياسية في الهيمنة على السلطة. وكان شيوخ العشائر والقبائل يعرضون انفسهم في الانتخابات بوصفهم الممثلين الحقيقيين للشعب مثلما يعرض رؤوساء الأحزاب أنفسهم في السوق الانتخابية. ورغبت الأحزاب باستغلال قوة العشيرة واستثمارها لمصلحتها بأن تخطب ودّ الشيوخ مقابل صفقات ووعود وهدايا.

تمثل العشيرة الكيان الاجتماعي الأكثر قوة بعد الدين، والاستفادة من سلطة الشيخ تعني الكثير بالنسبة للحزب لأن بإمكانه توجيه أبناء عشيرتهِ نحو هذا الحزب أو ذاك وحسب المنفعة. لذا شكلت العشيرة إحدى الروافد المهمة في الحقل السياسي المصطرع. يمكن أن نلمحَ تأثير العشيرة من الدعاية الانتخابية لأسماء المرشحين التي غالباً ما تنتهي بلقبه، وكأنّ المرشح بطرحِ نفسهِ للتنافس الانتخابي إنما يطرح عشيرته للتنافس على الشهرة والجاه، ومن ثم رغبة مؤكدة منهُ لجذبِ أبناء عمومتهِ للتصويت له. وتحقيقاً لهذه الغاية فإنّ بعض العشائر تقوم " بإجراء ما يشبه الانتخابات لاختيار ممثليها، فيما تختار أخرى الممثلين عن طريق تعيين زعيم العشيرة لهم"[١].

إنّ الساحة السياسية في العراق عشائريةٌ بامتياز، على سبيل المثال: فإنّ عشيرة الدليم التي تتواجد بكثافة في المناطق الغربية لها رئاسة البرلمان عبر محمد الحلبوسي، ولها ثلاثة وزراء في الحكومة الحالية، وتحظى بمناصب إدارية أخرى، مثل: بعض وكلاء الوزارات والمديرين العامين، وكذلك منصب محافظ الأنبار. أمّا في شمال بغداد فإنّ التنافس على التمثيل

(١) ايوب رضا ورضا الشمري: العشائر في الانتخابات العراقية.. تنوع البرلمان و"الخطر المعكوس"، موقع الحرة، ٢٩ / ٩ / ٢٠٢١

البرلماني ينحصرُ عادةً بين مرشحين من الدليم والمشاهدة. وجرت العادة أن يحصل المشاهدة على مقعدين نيابيين، في المقابل يذهب نحو ٢٠ ٪ من الأصوات للمرشحين المستقلين[١].

يلعب الشيخ القبلي دوراً استراتيجياً في دعم الحزب أو المرشح الذي يرغب بجمع أكبر عدد من الأصوات للفوز في الانتخابات. ورغم أن بنية العشيرة قائمة على القرابة الدموية والولاء للشيخ، فإنها تتميز ببرغماتيتها / نفعيتها التي تتجاوز مفاهيم القيم والأعراف التي تتشدق بها وتحافظ عليها دائماً. وإذا ما كان سائداً - وفق القيم والأعراف والسنن العشائرية - تنازل العشيرة عن الديّة والتسامح مع المذنب وكرم الضيافة والدخالة وما إليها، التي تقع ضمن باب العطاء، فإنها في الحقل السياسي لابد وأن تتخذ وجهي الأخذ والعطاء. فلا يعقل أن يقوم رئيس الحزب والمرشح بالترويج لحزبهِ أو لنفسهِ بين أفراد عشيرة لا ينتمي لها دون أن يعقد صفقة مع الشيخ. وهنا تكمن إحدى اشكاليات الديموقراطية في العراق (وبعض البلدان العربية).

فالحزب تشكيلٌ سياسيٌّ مدنيٌّ ومدينيٌّ (حضريّ) وحداثيّ مقابل العشيرة ذات البنية القرابية الريفية أصلاً والحضرية تشعباً، وتتميز بديمومتها وثباتها مقابل تأرجح الحزب وإمكانية انهيارهِ أمام تقلبات السياسة. فالتعاون بين الحزب (الحداثة) والعشيرة (التقليد) يتطلبُ تنازلاً من الأول لحساب الثاني لأجل البقاء والفوز باستثمار الشخصية الكارزمية للشيخ وتأثيرهِ على أبناء عشيرتهِ بالشكل الذي لا يتمكن منهُ رئيس الحزب.

(١) موقع fanak.com (٧ / ٨ / ٢٠٢٣): العشيرة في الحياة السياسية العراقية بين ثنائية الوطن والطائفة

لذا تتوجه أغلب الأحزاب الكبرى نحو الشيوخ لجمع الأصوات بما لا ينسجم وروح الديموقراطية التي تجعل من الكفاءة والنزاهة مبدأين راسخين. وقد تنأى العشيرة عن الترويج لمرشحين من خارجها، وتفضل ترشيح أحد ابناءها لمجلس النواب أو مجلس المحافظة بغية زيادة رأسمالها الرمزي بين العشائر والاستفادة من منصبهِ لتوفير بعض الخدمات. وقد فاز مرشحون مستقلون بفضل أصوات عشائرهم مثل: باسم خشان ومحمد عثمان الخالدي. ويمكن أن تتكرر الوجوه المرشحة من العشيرة إذا ما وفى النائب بوعودهِ التي قطعها أمام شيخهِ أو إذا أثبت نزاهته على الأقل.

وتمارس العشيرة ضغوطاً على السلطة السياسية من أجل تمرير مرشحها، وحتى لا تضيع أصوات ناخبيها عبثاً خصوصاً إذا ما تم اكتشاف بعض الألاعيب السياسية من وراء ذلك. يتضح ذلك من الضغط الذي مارستهُ عشيرة بني تميم باحتجاجات واسعة في البصرة لإجبار مفوضية الانتخابات على ترشيح شيخ العشيرة مزاحم الكنعان بعد أن قررت منعه بسبب قرار المساءلة والعدالة بعدم ترشحهِ في انتخابات ٢٠١٨ عن قائمة النصر لزعيمها حيدر العبادي. وبعد أن فاز بأصوات عشيرتهِ ٣٠ ألف صوت لم تظهر المفوضية اسمه ضمن الفائزين، فعادت العشيرة إلى الاحتجاج ثانية لإدراج اسم الكنعان الذي قدم طعناً أمام القضاء الذي قرر عدهُ فائزاً ورضخ لضغط العشيرة، وأصبح الكنعان عضواً في مجلس النواب[1].

غير أن تأثير الشيخ لن يكون مطلقاً لعوامل عدة أهمها: تشظّي العشيرة بين الريف والمدينة، من ثم سيكون تأثيره منحصراً فقط في منطقة

(١) واثق السعدون: الادوار السياسية للعشائر العربية في العراق المعاصر، مركز دراسات الشرق الاوسط (اورسام)، عدد ٢٢١، تشرين الاول، ٢٠١٨، ص ١٧

سكناه. كما أن تعدد الدوائر الانتخابية في الدورة السابقة ٢٠٢١ أضعف من دور العشيرة في تأييد مرشحهم البعيد عنهم في الدوائر الانتخابية. وحتى في المناطق الريفية حيث ديوان الشيخ، فإنّ تأثيره قد لا ينسجم مع تطلعات وآمال المرشح بسبب حالة الانقسام داخل العشيرة نفسها أو منافسة مرشح آخر من نفس العشيرة. يؤكد الشيخ علي البرهان شيخ عشائر العَزة في ديالي بأنهُ لا توجد اليوم عشيرة بمقدورها التأثير على الناخبين سلباً أو إيجاباً لأن القناعات تغيرت، بالإضافة إلى وجود قناعات مشتركة بين الشيوخ وأفراد العشيرة لأن كثير من السياسيين لم يؤدوا أدوارهم بصورةٍ صحيحة. ويستمر بالقول: "إنني قادر على عشيرتي بنسبةٍ ربما لا تتعدى ٤٠ - ٥٠ ٪ وهكذا الحال بالنسبة لكثير من الشيوخ العشائر"[١]. قد يعود سبب ذلك إلى تشظي العشيرة بين الريف والمدينة، وداخل المدينة في عدة دوائر انتخابية، ويعودُ أيضاً إلى انقسام الولاءات السياسية داخل العشيرة الواحدة بحيث يجد الشيخ صعوبة في توحيد كلمتها على كيانٍ حزبيٍّ بعينه.

فضلاً عن ذلك، فإنّ بعض الشيوخ طرحوا تشريعاً أو (سنينة) تخص علاقة الأفراد بالعمل السياسي، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من جرائم وخروقات، مثل: عشيرة الخزاعل في الديوانية التي أكدت بأنها غير مسؤولة عما ينتج عن المشاركة السياسية للأفراد بانضمامهم للأحزاب والحركات السياسية[٢].

ويتم تقديم مرشح العشيرة بغضّ النظر عن برنامجهِ الانتخابي

(١) المصدر نفسه: ص ١٦

(٢) علي وتوت: سوسيولوجيا المشاركة السياسية للعشيرة العراقية، دراسة ميدانية للبنية الاجتماعية لعشيرة الخزاعل، مجلة القادسية، مجلد ٥ عدد ٣، ٢٠١٥، ص ٣٣٩

لغرض رفع اسم العشيرة والتنافس على الوجاهة الاجتماعية. ولذا تقوم العشيرة بترشيح مرشح واحد ضمن الدائرة الواحدة تلافياً للانقسام، وتشتت الأصوات. فقبل الانتخابات المحلية الأخيرة في ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٣ أعلن المرشح فؤاد احمد كريكش انسحابهُ من أجل توحيد أصوات قبيلتهِ السادة الأشراف البوحيات في الأنبار نحو مرشح واحد وعدم تشتيت أصواتهم[١]. وأحياناً يرشّح زعيم العشيرة نفسهُ ليجمع سلطتين في آن واحد: شيخ ونائب، وبذا يتمكن من رفع مكانتهِ ومكانة عشيرته. وهنا بالتأكيد تميل أصوات العشيرة لصالحهِ وفق مبدأ العصبية. مثال على ذلك: عدنان الدنبوس شيخ عشيرة كنانة في ميسان، ومحمد الصيهود شيخ قبيلة السودان في بغداد، وضرغام المالكي شيخ قبيلة بني مالك في البصرة. وبطبيعة الحال فإنّ وصول الشيخ إلى قبة البرلمان لا يخلو من فوائد يجنيها له ولأبناء عشيرتهِ سواء في الخدمات والتعيين الحكومي والصفقات المشبوهة من تحت الطاولة. فالبراغماتية ليست سمة جديدة على العشيرة العراقية وشيوخها[٢]، بل أنها ازدادت بعد ٢٠٠٣ مع توسع فضاء الحرية والسماح للجميع بالدخول في العمل السياسي.

تستثمرُ الأحزاب قلة الوعيِّ السياسيِّ والديموقراطيِّ والانتخابيِّ لأفراد العشيرة بسببِ الولاء للشيخ ومقدرتهِ على توجيه بوصلة الاقتراع نحو إرادتهِ سواء لنفسهِ أو للمرشح الذي يميل إليه، والمستندة بالأساس إلى

(١) وكالة ابعاد الاخبارية (٨ / ١٢ / ٢٠٢٣): مرشح عن تحالف -عزم- في الأنبار يعلن انسحابه من انتخابات مجالس المحافظات

(٢) راجع بحث كريم حمزة: تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق، تخادم الدولة والمشيخة، مجلة عمران، المركز العربي للدراسات وابحاث السياسات، عدد ١٩، ٢٠١٧.

التنظيم القرابي. فالديموقراطية عند العشيرة وسيلة لغاية مادية أو رمزية أو كلاهما معاً، لأن الإيمان بالديموقراطية والمساواة يتضاءل أمام المنافع المكتسبة من ورائها.

ومع دخول الشيخ وعشيرتهِ في الفضاء الديمقراطي نجدُ إشكاليةً مركبة: فمن جهة أن الديموقراطية عدوةُ العشيرة لأن مكانة الشيخ موروثة ولا يسمح لأحد من خارج النسل الدموي لجد العشيرة أن يتبوأ منصب الشيخ كونه محصوراً في بطانة الأسرة التي ترجع إلى المؤسّس الأول وراثياً. إلا أن الشيخ يطرحُ نفسهُ في العمل الديموقراطي لإحراز مكانة مكتسبة تتناقض كلياً مع الوراثة. هذا التناقض الاشكالي ممكن وجوده في ضوء الديموقراطية لأن البابَ يتسع لكل المشاركين، لكنهُ يكشف إلى أيِّ حدٍ تتناقضُ فيهِ شخصية الشيخ مع نفسهِ ومع المجتمع. والإشكال الآخر، هو في طلب الشيخ (أو أمره) من أفراد العشيرة التصويت لصالحهِ أو لصالح مرشحه، والإذعان لهذا الطلب / الأمر يطرحُ تناقضاً جديداً لعلاقة العشيرة مع الديموقراطية التي تفترضُ حرية الرأي والتعبير واختيار الأنسب.

هناك إذن تخادم وتبادل منفعة بين الأحزاب وزعماء العشائر، "فمن جهة كانت تلك الزعامات بحاجة لدعم الأحزاب والتيارات لاستعادة نفوذها التقليدي، ومن جهةٍ أخرى كانت الأحزاب الدينية السياسية بحاجة لدعم الزعامات العشائرية لتوسيع قواعدها الشعبية التي كانت تفتقرُ إليها في بداية الاحتلال الامريكي"[١]. ويشير بعضُ المحللين إلى أن المناطق الغربية في العراق أسست حركاتها السياسية وفق قالب عشائري، حيث ينضم

(١) واثق السعدون: مصدر سابق، ص ١٤

للحركة ممثلون عن العشائر، هم في الغالب من شيوخها أو من أولادهم[١].

ولا يخفى أن مثل هذا التنظيم للسلوك السياسي قد تأثر سلباً بالدهاء الذي يمارسهُ سياسيو الأحزاب. فهم يطوفون على العشائر في أوقاتِ الانتخابات، ويفرّغون ما بجعبهم من وعود وعهود ثم تكتشف العشائر خداعهم بعد الانتخابات. من هنا أخذت بعض العشائر الدرس، وقامت بتنظيم نفسها مقابل الأحزاب للتخفيف من قبضتها أو على الاقل إعادة ترتيب علاقاتها معها كي لا تصبح أكثر قوةً وهيمنةً على الناخبين، من خلال ترشيح من تراه مناسباً أمّا لخدمةِ الناس وعشيرتهِ أولاً، أو للتنافس على الشهرةِ والجاه بين العشائر.

واستوعبت عشائر أخرى ذات الدرس من الأحزاب التقليدية، ونأت بنف بنفسها عن استقبال السياسيين والمبشرين بالعهود الانتخابية، مثلما فعل حسين علي الخيون شيخ عشيرة العبودة في العراق، بعدم استضافة عمار الحكيم أثناء زيارتهِ إلى محافظة ذي قار لشعورهِ "بأنّ القادة السياسيين الحاليين وبضمنهم الحكيم لم يقدموا ما يطمح إليهِ الشعب العراقي، وتسببوا بالكثير من الخراب لهذا الوطن" كما رفض استضافة سياسيين آخرين على رأسهم نوري المالكي[٢].

زيادةً على ذلك، أن الأحزاب الموجودة في السلطة تضمن بقاءها في السلطة مهما أفسدت، لأن رجالاتها لها قوى عشائرية مسلحة تقف خلفها، أي أن المساس برجل السلطة يعني المساس بالعشيرة، وأية حالة انقلاب

(١) ايوب رضا ورضا الشمري: مصدر سابق

(٢) صحيفة العرب (٣ / ٣ / ٢٠١٨): رؤساء عشائر عراقيون يرفضون استقبال زعماء الاحزاب خلال حملات انتخابية.

أو تمرد عسكري أو مدني على السلطة مستقبلاً يعني الحرب الأهلية[١]. وقد استطاع النائب أحمد العلواني والوزير السابق رافع العيساوي أن يحشدا العشائر ضد حكومة المالكي سنة ٢٠١٣ بعد اعتقال القوات الأمنية للحرس الشخصي للعيساوي. وتحول ذلك الحشد في الأنبار إلى تظاهراتٍ عارمةٍ امتدت إلى سائر المحافظات السنيّة، وكانت طائفيةً بشكلٍ مؤسف. كما استطاع محمد الحلبوسي مؤخراً من تحشيد كثير من العشائر خلفهُ للوصول إلى رئاسة البرلمان لدورتين متتاليتين، وكانت داعمةً لهُ في قضية سحب عضويتهِ من البرلمان بعد ان اثبتت المحكمة الاتحادية تزويره بحق استقالة النائب ليث الدليمي. حتى أن شيخ عشيرة الجنابات صرّحَ أمام الجمهور المحتشد لدعم حزب تقدم الذي يرأسهُ الحلبوسي في الانتخابات المحلية ٢٠٢٣ بأنّ ما حصل للحلبوسي (الفارس الأول) هو مؤامرة كبرى على العراق[٢]. وبرغم إثبات تزويرهِ وسحب الثقة عنه، إلا أن العشائر المتحالفة معهُ ظلت وثيقة الصلة به، واستطاع حزبه من الفوز في بغداد والأنبار بشكلٍ مذهل.

رغم القوة التي يتمتعُ بها الشيخ وإمكانيته في توجيهِ أفراد العشيرة حسب أهوائه، إلا أن التغيرات الاجتماعية والثقافية وما فرضتهُ على المجتمع في ضوءِ الحداثة، ألقى بظلاله على طبيعة السلوك الانتخابي ونوعية الاختيار. وإذا ما كان هذا معروفاً بين مختلف العشائر، فإنهُ أصبح أمراً حتمياً داخل العشيرة الواحدة، وضمن أفراد من أسرة الشيخ ذاته، كما حصل مع الشيخ وحيد العيساوي وابنه في النجف.

(١) كامل سلمان: لماذا دولة عشائرية، موقع شبكة اخبار العراق INN (٨ / ٥ / ٢٠٢٣)

(٢) موقع يوتيوب (٢ / ١٢ / ٢٠٢٣): الشيخ عدنان الجنابي: توقيت ابعاد الحلبوسي لم يأت مصادفة وانما هو مؤامرة كبرى على العراق.

فالشيخ العيساوي يميلُ بشدة نحو رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، ويصفه بالشجاع وابن عشيرة، بينما يترأس ابنه عبدالعال قائمة العراقية لزعيمها اياد علاوي. وحصل خلاف بينهما أدى إلى المقاطعة وعدم الاحترام، بحيث أن الأب يرغب أن يصفع الابن. ينطلق عبدالعال من تصوراتٍ حداثيةٍ تعتبر القبيلة شأناً ماضوياً يجب القضاء عليهِ لأنها أصابت مفهوم الأمّة nation، ولذلك يرفض رغبة ابيه بتزعم العشيرة من بعده[١]. لم تخلو العلاقة الوطيدة التي جمعت العيساوي بالمالكي من صفقة مربحة عيّن المالكي على إثرها الشيخ لرئاسة هيئة قبلية محلية ممولة من الحكومة، وعيّنَ أحد ابنائهِ بوظيفة في بغداد، واستدعى الشيخ إلى مؤتمر لإلقاء كلمة حول مستقبل العراق. مقابل ذلك كان فوز قائمة المالكي في المقاطعة الغنية بالنفط يعود فضله إلى الشيخ العيساوي وجاههِ العشائري[٢].

إن العلاقة بين العشيرة والحزب / السياسة ليست قائمة على الودّ والأخوة ومصالح الشعب والأمّة كما يثرثر البعض، بل أنها تستند إلى الصفقة والمصلحة الشخصية. والشيخ براغماتي يبحث عن منافعهِ مثله مثل السياسي تماماً. فرغم البنية التقليدية الثابتة للعشيرة والمرتكزة على الدم (البايولوجيا) والعصبية (التضامن بين الشيخ وعشيرته)، إلا أن الوعيَّ السياسيّ والثقافة السياسية بعيدان كل البعد عن القيم العشائرية التي يصفوها عادةً بـ (الأصيلة). حيث تتحول العشيرة وبتأثير الشيخ إلى كيان مأجور للحزب السياسي. إنه زواج المصلحة بين الطرفين سرعان ما يتداعى بناؤه متى ما لم تتحقق بنود الصفقة التي أبرمها (شفوياً) الشيخ والسياسي.

---

(١) Ned Parker & others: Local elections show the power of the tribe in Iraq، Lose Angeles Times، 3 Feb، 2009

(٢) Ibid

وهذا الزواج له مقدمات (مهر سياسي) بشكل هدايا إلى الشيخ وعشيرته، مثل: منح قطع الأراضي، المسدسات، هبات مالية، توظيف مدني وعسكري لبعض أبناء العشيرة، تسهيل المعاملات، وغير ذلك مما يسيل لهُ اللعاب.

يحدثُ هذا في وقتٍ أن الصورة المتخيلة للعشيرة في العقل العراقي تشي بالأصالة والنقاء والمروءة. وفي حين تم تصوير العشيرة بكونها نداً قوياً للدولة في الحكمين العثماني والملكي، واضطرها الحكم البعثي للرضوخ والمهادنة، فإننا نرى العشيرة مرنةً وقابلةً للطيِّ والطواعية لخطابِ السياسي الذي يتنازل هو الآخر حسب بنود الصفقة.

في ضوء زواج المصلحة، فإنّ لدى القبائل ممثلين عن الكتل السياسية في الدوائر الانتخابية، تعملُ جنباً إلى جنب مع الكتل والأحزاب لتأمين انتخاب مرشحين معينين يخدمون مصالح الطرفين. لذلك يستخدم بعض المشايخ عبارة "العشائر هي الرافعة الانتخابية التي ترفع السياسيين إلى السلطة" بعبارةٍ أخرى يوفرُ الشيخ الأصوات، والحزب يوفرُ السلع في ما هو الأساس في تواجه المصلحة[١]. وفي حين يترنم بعض الكتاب بوجود علاقة وطيدة بين العشائر والمرجعيات الدينية[٢]. والذي يعني ضمناً طواعية القيم القبلية للدين، فإنّ الواقع يشير إلى أدلجة العشيرة وخصوصاً شيخها ورغبته في اصطياد المنافع ولو على حساب القيم الدينية او القبلية. فتارةً تراهم مع الأحزاب الإسلامية، وأخرى مع العلمانية، وثالثة مع المستقلين.

لو اخذنا ميولهم نحو الأحزاب الإسلامية، فإنّ "تطلعات الإسلام

---

(١) Alison Pargeter: Tribes، political parties، & the Iraqi elections: a shifting dynamic، war on the rocks، 28 Sep 2021

(٢) محمد صادق االهاشمي: الثقافة السياسية للعشائرالعراقية بين الثابت والمتغير، وكالة انباء براثا، ١٢ / ٦ / ٢٠٢٣

السياسي إلى الأمّة كمجتمعٍ شاملٍ وغير متمايز من المؤمنين، تتعارضُ مع الارتباط القبلي بالقرابة، والذي يميلُ في أذهان رجال القبائل إلى التفوق على الدين. كما أن القبائل علمانية التوجه على نطاق واسع، وتميلُ إلى الابتعاد عن الساحة السياسية الرسمية. يقول الشيخ عدنان الدنبوس إن الإسلاميين حريصون على استخدام القبائل، لكن المفارقة هي انهم لا يحبونها، وهم ضدها في كلامهم"[١].

بالمقابل تؤكد العشيرة على قيمها التي تتعارض مع قيم الديموقراطية والحداثة وخصوصاً فيما يتعلق بمشاركة النساء. ترغب العشيرة تطويق المرشحات والانجرار وراء قيم الشرف والسمعة وحمايتها من التشوه، في حين لا علاقة لهذه القيم بصناديق الاقتراع. لذا تمارس العشيرة من خلال بيوتاتها عنفاً خفياً تجاه المرشحات تقتضي منهنّ الاعلان عن ترشيح أنفسهن بدون صورهن أو اسمائهن، والاستعاضة عن ذلك بصورة الأب أو الزوج أو اسميهما او دمج صورة المرشحة مع صورة شيخ العشيرة او أحد ذويها من الرجال، أو الظهور بصورة المحجبة، ولبس العباءة أو النقاب أو حتى الترشّح بدون صورة لترسيخ القيم الدينية – العشائرية التي تجذب أصوات الناخبين. مثال ذلك النائبة هناء تركي التي كانت ترشح تحت اسم (أم زين العابدين)، ولا تضع صورتها، وفازت بأكثر من دورة برلمانية عن المجلس الإسلامي الأعلى.

أفادت إحدى المرشحات من ريف قضاء الهارثة في البصرة، أن زعيم العشيرة طلبَ منها إرسال رجل للقاء ناخبيها من الذكور في المنطقة، بينما تقوم هي بمقابلة الإناث، لأنهُ من العيب أن تلتقي بالرجال. كما ذكرت مرشحات أُخريات أنهن عقدن اجتماعات منفصلة للذكور والإناث في الترويج

(١) Alison Pargeter: Op.cit

لحملاتهن الانتخابية[١]. وفي حدثٍ ساخرٍ مَنَعَ شيخُ عشيرةٍ إحدى المرشحات في النجف من الترشح نهائياً، ورفع صورها بعدما بث أحد الشباب فيديو يصورهُ وهو يقبل صورة المرشحة. وأدى الفيديو إلى اشتعال الصراع بين عشيرة المرشحة وعشيرة الشاب انتهى بدفع الديّة[٢].

لا يختلفُ الأمر كثيراً في كردستان، رغم أن هذه الاقليم تزدادُ فيه الأطر والمظاهر المدنية والعلمانية أكثر من سائر مدن العراق. بيد أن المصلحة السياسية اقتضت إشراك العشيرة في السياسة للحصول على السلطة. فالمرشحون من دهوك مثلاً من الأحزاب الإسلامية والعلمانية يمتازون بانتماءاتهم العشائرية ويمثلون عشائرهم. ومجتمع بهدينان (دهوك) هو مجتمع اقطاعي feudal يُساق قبلياً، لذا يرهن نجاح المرشح بانتمائه العشائري[٣].

كِلا الحزبين، الاتحاد الوطني الكردستاني (Puk) والديمقراطي الكردستاني (KDP)، لديهما دوائر خاصة تطرح حلولاً للخلافات القبلية على حساب النظام القضائي في كثير من الأحيان. وتضمن هذه العملية ولاءات القبائل في أوقات الانتخابات والحرب[٤]. يعتقدُ عددٌ من الأكراد بأنّ علاقتهم بالعشيرة أهم من العلاقة مع مؤسّسات الدولة: "إذا لم تكن

---

(١) Gender analysis of Iraq's October 2021 national elections، UNAMI، March، 2022، p 18

(٢) John J. Catherine: Video of youth kissing Iraqi election poster nearly causes tribal feud،.kurdistan24.net، 21 / 4 / 2018

(٣) Fazel Hawramy: Tribal affiliation and religion may determine outcome of Iraq's election، rudaw.net، 29 / 9 / 2021

(٤) Ibid

قبيلتي قوية، فلن تقدم الحكومة أيّ شيء لي". لذا يصرّح أحدهم "أني لا أعطي صوتي لشخصٍ من غير قبيلتي"[١]. وتثبت العشيرة مرونتها بالتحول من حزبٍ لآخر حسب نوعية وكم الخدمات التي يقدّمها الحزب، ودرجة الصلة برئيس القبيلة. فأحد الوجهاء من عشيرة (مانمي) تحوّل في ولائهِ من الحزب الديموقراطي إلى الاتحاد الوطني لأن الأول لم يقم بزيارة لهم طيلة ٥٠ عاماً لمعرفة حوائجهم. يقول بكر غفور مانمي: "أدعو أسرتي وجميع أقاربي للتصويت للاتحاد الوطني".

حتى الحزب الإسلامي الكردستاني (Kiu)، رغم أنهُ يرتكز في دعايتهِ على الدين إلا أن المرشحين نفعيين، وضعوا نصب أعينهم ولاءاتهم العشائرية. هناك منافع متبادلة بين العشائر الكردية والحزبين الحاكمين، وأغلب المرشحين ذوي انتماءات عشائرية وولاءات حزبية. وتحرص الأحزاب على هؤلاء المرشحين لكسبِ المزيد من الأصوات. واستفادت العشيرة بالاحتفاظِ بمركزها، وحمايته، وأن يكون لها رأي دائماً في العملية السياسية. ويمكن لقبيلةٍ معينةٍ من خلال تقسيم أصواتها، أن تحصلَ على فائزينِ اثنينِ على الأقل في البرلمان. ولهذا السبب في كلِّ تشكيلةٍ حكوميةٍ يمكنُ أن يكونوا مفيدين للغاية، وجعل الأحزاب تستمع لمطالبهم[٢].

(١) Ibid

(٢) Shokhan S. Qader & Hogr I. Hakeem: The Role of Tribes in the Political Process of KRG، Center for Middle Eastern Studies (ORSAM)، 2018، p 6

الخاتمة

قدمَ هذا البحث رؤيةً تحليليةً لسلوك الناخب العراقي في التصويت للمرشحين كظاهرةٍ سياسيةٍ افتقدها العراقيون منذ عقودٍ خلتْ سادَ فيها الاستبداد وقمع الحريات، بسبب حكم الحزب الواحد. تغير الحال بعد دخول الاحتلال الامريكي إلى التعددية الحزبية التي كان الشعب ينتظرُ منها خلاصاً أبدياً، فإذا بها تؤكد مسيرة العناء والأزمّة لانهمامها بالسلطة والثراء.

انتهى البحث باستنتاج (قد يتطلبُ دراسةً أعمق مستقبلاً) وهو أن الناخب العراقي يصوتُ متأثراً بانتمائهِ الدينيّ والاثنيّ والعشائريّ بنسبةٍ تفوقُ التصويت العقلاني الذي يستهدفُ الفائدة بعيداً عن الانتماءات والولاءات. بل لو انحصر الاختيار بين مرشحٍ ضمن الانتماءات السالفة، وآخر كفوء من خارجها، فإنّ العراقيَّ سيصوتُ للأول. ويعمل التحشيد الطائفي والاثني والقبلي على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي على توجيهِ عواطف وعقول الجماهير نحو المرشحين والأحزاب التي تضمن لهم الهوية الفرعية دون الوطنية الجامعة. كلنا يتذكر كلمة عمار الحكيم عندما انتقد مقتدى الصدر لمقاطعتهِ انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٢٣، التي قال فيها: إن من يمنع الناس من المشاركة في الانتخابات عليهِ أن يتحمل الاختلال في التوازن وتمثيل المكون الأكبر (الشيعة). إذ نطقَ بما يؤمنُ بهِ

الجميع، وهو التصويت ضمن حلقة مغلقة على الطائفة أو الاثنية وعدم الخروج منها. وهذا ما وجدناه عند مراجع دين كبار أكدوا على هذا المنحى مثل: بشير النجفي. هكذا يكون التصويت العقلاني نادراً ومحدوداً جداً إن لم يكن معدوماً في العراق الجديد. ليس عيباً أن يختار الناخب مرشحاً وفق انتماءاته أو تحزبه، لكن العيب في عدم اختيار الكفء، الأمر الذي نتجَ عنهُ ما نتجَ من كوارث على المستويين النيابي والتنفيذي: فساد بالجملة، ومشاريع معطلة، ومتلكئة، ونخبة متخمة، استهدفت الإثراء على حساب الشعب، وشعب عاجز عن التغيير ينتظرُ فتوى من مرجع أو حركة من جمهور مستقل حتى ينهض بالهوية الوطنية.. وليس صعباً تحقق اليوم الذي يكون فيهِ انتخاب المرشحين على أساس العقلانية التي تنظرُ إلى المرشح النزيه والكفء وبرنامجه ومدى واقعيته على الأرض، لأن التغير الاجتماعي والثقافي رهنٌ بتغير عقلية الجماهير المكونة للنسيج العراقي. لكن إلى أن يحين ذلك اليوم، فإنّ الناخبين سيضلون مأسورين إلى قومياتهم وعشائرهم ومذاهبهم لاختيار مرشحيهم.

تحليل السلوكيات الانتخابية
دراسة في التجربة العراقية

م. د سيف حيدر
جامعة الكوفة
كلية العلوم السياسية

المقدمة

تؤدي الأحزاب السياسية دوراً مهماً ومؤثراً في السلوك الانتخابي للناخب من خلال التأثير عليهِ بتكوين الصورة الذهنية المناسبة للحزب السياسي، بوصفها الناتج النهائي للانطباعات الذهنية التي تتكون عند الأفراد أو الجماعات إزاء شخص معين أو نظام ما، أو شعب ما، أو منشأة معينة، أو منظمة محلية، أو دولة، أو أي شيء آخر. وتتكون هذه الانطباعات من خلال التجارب المباشرة وغير المباشرة، وترتبط هذه التجارب بعواطف الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم، وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة المعلومات التي تنظمها خلاصة هذه التجارب، فهي تمثل بالنسبة لأصحابها واقعاً صادقاً ينظرون من خلالهِ إلى ما حولهم ويفهمونهُ على أساسها، فهي مجموعة من السمات والملامح التي يدركها الجمهور، ويبني على أساسها مواقفهِ واتجاهاتهِ نحو مرشح سياسي ما أو حزب سياسي ما.

مارست الأحزاب السياسية عملية التأثير على إدراك الناخب بوسائل متعددة، لعل من أبرزها أنشطة العلاقات بالأحزاب السياسية، إذ أدت دوراً مهماً في صناعة الرأيّ العام، وتوجيه الناس، والتأثير في عملية صناعة القرار السياسي، إذ تمكنت الأحزاب السياسية من التأثير والجذب والتغيير بالسلوك الانتخابي للناخب، وصنعت بذلك رأياً عاماً متناغماً مع سياسة وأهداف وبرامج الحزب.

وبذلك عند تحليل السلوك الانتخابي للناخبين، نلاحظ وجود سلوكين متمايزين: الأول قائم على تبني القيم التقليدية في عملية التصويت متمثلة بتأثير الانتماء القبلي والعشائري و الطائفي والقومي والعلاقة الزبائنية بين الحزب والناخب، فضلاً عن تأثير الشخصية الكارزمية، أمّا السلوك الثاني فيتمظهر بتبني القيم الحديثة في التصويت، مثل الاختيار المثالي أو العقلاني والتصويت العقابي، أن ما يلاحظ على السلوك التصويتي أو الانتخابي للمواطن العراقي، يؤشرُ غلبة السلوك التقليدي على الحداثي أو العقلاني، وبالتالي هذا الأمر لهُ انعكاساتهُ السلبية على مخرجات العملية الانتخابية، لأنها ستفرز لنا نخباً سياسيةً لا تتمتع بقوة الإرادة في عملية صنع القرار السياسي الواقعي، وبالتالي ستتجه إلى إشباع حاجات ورغبات الجماهير التقليدية بعيداً عن صناعة واقع سياسي يتبنى مبادئ الحكم الصالح، وهذا سيعكسُ نمطاً من اللامبالاة السياسية على المستوى المحلي والقومي.

أهمية البحث:

تبرزُ الأهمية البحثية في هذا الموضوع من أهمية السلوك الانتخابي في عملية بناء تجربة ديمقراطية حديثة، إذ أن الأخيرة تعتمدُ على طبيعة ذلك السلوك، فضلاً عن كونهِ يعدُ مؤشراً على طبيعة الثقافة السياسية السائدة.

هدف البحث: يهدفُ البحث إلى تحليل أهم السلوكيات الانتخابية (التصويتية) لمعرفة ماهو تقليدي وما هو حديث، وبالتالي هذا الأمر سيسهمُ في تشخيص الواقع الانتخابي، ومحاولة تبني خيارات عقلانية من شأنها إيجاد بيئة انتخابية فاعلة قادرة على إحداث التغيير.

إشكالية البحث:

تتمثلُ إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي (ما هي أهم السلوكيات التصويتية في العملية الانتخابية ؟)

فرضية البحث:

تنطلقُ فرضية البحث من رؤيةٍ مفادها أن العملية الانتخابية ترافقها عدة سلوكيات تصويتية تتباين ما بين السلوكيات التقليدية والحديثة، وأن تبني أحدهما، له تأثير على طبيعة مخرجات العملية الانتخابية.

منهجية البحث:

من أجل التوصل إلى نتائج علمية وموضوعية فيما يخصُ موضوع البحث تم اعتماد منهج التحليل السلوكي والمدخل النظمي.

المحور الأول
ماهية السلوك الانتخابي

إن المشاركة السياسية للمواطنين تعد من المرتكزات الأساسية للنظام الديمقراطي بوصفها مؤشراً لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، فضلاً عن إقرار الحُكّام بدور المحكومين في ممارسة الحقوق الدستورية والقانونية في المشاركة بعملية صنع القرار السياسي، أو اختيار من يمثلهم عبر الانتخابات التي تعد أهم مظاهر المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية، لذا تعد المشاركة السياسية (الانتخاب) أحد الأبعاد الهامّة لتحديد السلوك الانتخابي للمواطن[١].

يمثلُ السلوك الانتخابي واحداً من أهم مظاهر السلوك السياسي، وتظهر نتائجهُ بصورةٍ واضحةٍ في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، باعتبار الانتخابات وسيلةً للتداول السلميّ للسلطة، واختيار المواطنين للمسؤولين العموميين في الدرجات العليا مثلاً (رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، الوزراء، والمحافظين، أعضاء السلطة التشريعية، أعضاء الحكومات

(١) خالد عبد المعطي الفريجات، افاق وتطلعات نحو الديمقراطية في الوطن العربي، دمشق، دار نينوى، ط١، ٢٠٠٣، ص٣٩.

المحلية)[١].

فالانتخابات تمكنُ المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية من المساهمة في اختيار الحُكم، وفقاً لما يرونهُ صالحاً لهم، فضلاً عن أنها الوسيلة الرئيسة لإسناد وتداول السلطة في الديمقراطية النيابية بقيام الناخبين بممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم في المؤسّسات الحاكمة للدولة[٢]. إن السلوك الانتخابي، هو كل أشكال التصرّف أو الأفعال أو ردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعدٍ انتخابيٍّ معين، نتيجة تأثرهِ بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية، والاقتصادية)[٣].

فالسلوك الانتخابي مجموعة من الدلالات، فمن الناحية السياسية، فهو سلوك يسعى المواطن من خلالهِ إلى إظهار مدى ولائهِ للنظام السياسي، أمّا القبول بمنحهِ الشرعية للحاكم وقبولهِ الخضوع للقوانين والتعليمات التي تفرضُ عليهِ أو برفضهِ لنظام الحكم، أمّا الدلالة النفسية، فتتمثل بإشباع الحاجة الطبيعية للناخب عبر التصويت وعدم الاستسلام والخضوع، أمّا من الناحية الاجتماعية فهي التأكيد على انتماء الناخب لوحدةٍ اجتماعيةٍ معينة، والدلالة العقلية تتمثلُ بأنهُ سلوك يهدفُ إلى تحقيق المصلحة الشخصية أو العامة، بعد عمليات حسابية تقارنُ فيها المنافع مع الحاجات المادية

(١) خضر عباس عطوان وأحمد عبد الله ناهي، السلوك السياسي، العراق، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠١١، ص٥.

(٢) علي هادي حميدي الشكراوي، النظم السياسية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة العربية، ط١، ٢٠١٤، ص١٤٢.

(٣) بارة سمير، انماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، ٢٠٠٧، ص٥٣.

والمعنوية التي من المحتمل أن يحصل عليها الناخب من خلال سلوك معين[١].

إن ممارسة العملية الانتخابية تختلفُ بحسبِ طبيعة النظام السياسي، فتبدو أكثر وضوحاً في الأنظمة الديمقراطية التي يُمارسُ فيها الناخب حقهُ في اختيار من يمثلهُ بكلِّ نزاهةٍ وشفافية، والتي ترتبط بدورها بمسألة التعددية الحزبية، فلا يمكن تصور ديمقراطية حقيقية بدون أحزاب سياسية، فهي التي تعبر عن تعدد الآراء والاتجاهات، وكذلك الدخول في المنافسة الانتخابية عبر عدد من المرشحين، للفوز في الانتخابات والوصول إلى السلطة، وبالتالي التمكن من تولي المناصب العليا في الدولة، وبذلك تقدم الانتخابات الفرصة المناسبة للأحزاب السياسية لطرح برامجها الانتخابية وأهدافها ورؤيتها ومشروعها السياسي للمواطنين ضمن حدود المنافسة السلمية والشرعية، من أجل التأثير على إدراك الناخبين وإمكانية الحصول على أصواتهم والنيل بثقتهم للفوز بالانتخابات[٢].

تعدُ البرامج الانتخابية من أهم المرتكزات التي تبنى عليها الحملات الانتخابية، فهي تعبرُ عن تصورات الحزب السياسيّ أو المرشح في كافة المجالات (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية)، والتي من خلالها يُحدد الناخب أيّ البرامج التي تتوافقُ مع مصالحهِ وتطلعاتهِ إلا أنهُ في ظلِّ تدني مستوى الوعي السياسي لدى الناخب، وغياب دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة والتثقيف السياسي، أصبحت البرامج السياسية مفروغة من محتواها وعبارة عن حبر على ورق، إذ عمدت الأحزاب السياسية على

(١) فرانك بيلي، معجم بلاكويل العلوم السياسية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٤، ص٤٩٥.

(٢) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، بيروت، دار المدى، ط١، ٢٠٠٣، ص٥٣.

طرح شعارات عامة بعيدة عن الواقع، وظفتها للدعاية السياسية فقط، مع تركيزها على الأسلوب الخطابي، والمظهر الخارجي للمرشح أكثر من البرامج[١]، إلا أنه نادراً ما يتم مناقشة هذه البرامج الانتخابية من قبل بعض الناخبين ممن يمتلكون ثقافة سياسية مشاركة.

الأحزاب السياسة تؤدي دوراً مهماً ومؤثراً في السلوك الانتخابي للناخب من خلال التأثير عليهِ بتكوين الصورة الذهنية المناسبة للحزب السياسي، بوصفها الناتج النهائي للانطباعات الذهنية التي تتكونُ عند الأفراد أو الجماعات إزاء شخصٍ معينٍ أو نظامٍ ما، أو شعبٍ ما، أو منشأة معينة، أو منظمة محلية، أو دولة، أو أي شيء آخَر، وتتكون هذه الانطباعات من خلال التجارب المباشرة وغير المباشرة، وترتبط هذه التجارب بعواطف الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم، وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة المعلومات التي تنظمها خلاصة هذه التجارب، فهي تمثلُ بالنسبة لأصحابها واقعاً صادقاً ينظرون من خلالهِ إلى ما حولهم، ويفهمونهُ على أساسها[٢] فهي مجموعة من السمات والملامح التي يدركها الجمهور، ويبني على أساسها مواقفه واتجاهاته نحو مرشح سياسي ما أو حزب سياسي معين[٣].

إنّ السلوك الانتخابي للفرد يرتبط بتصور الشخص عن حزب سياسي ما أو مرشح معين، وهذا التصور جاء من تأثير الاحزاب السياسية على

(١) مجموعة رصد الديمقراطية، التحول الديمقراطي في العراق، المعهد العراقي، ٢٠١٤، ص٢٠.

(٢) علي عجوة، العلاقات العامة والصورة الذهنية، القاهرة، عالم الكتب، ط٢، ٢٠١٤، ص ص ٩-١٠.

(٣) صالح سليمان، وسائل الاعلام وصناعة الصورة الذهنية، الكويت، دار الفلاح للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩، ص٢٢.

ادراك الناخب، حيث مارست أدواراً مؤثرةً في تدعيم وتغيير الصورة الذهنية وحث وتشجيع الأفراد على اتخاذ مواقف وسلوكيات معينة، فالأصوات التي يحصل عليها الحزب السياسي من مجموعة من الناخبين ماهي إلا انعكاس للصورة الذهنية لهم، لذا أصبحت نفقات حملات العلاقات العامة في الانتخابات السياسية تشكلُ أرقاماً مذهلةً ومبالغاً طائلة، كدليل على أهمية الدور الذي تلعبهُ في التأثير على إدراك الناخب[١] وذلك من خلال عرض البرامج الانتخابية، وأهداف المرشحين، وبرامجهم الاصلاحية[٢] إذ يؤثر ذلك في دفع سلوك الجمهور إلى تأييد ومساندة المرشح السياسي أو الحزب وتساهم في تكوين الرأي العام.

المحور الثاني
بيئة المشاركة في العمليات الانتخابية

أولاً: طبيعة النظام الانتخابي وعدالته:

إن عملية التحديث والاصلاح السياسي تعدُ واحدةً من عمليات التغيير والحركة المستمرة التي تشهدها المجتمعات في العالم، اذ تأتي كنتيجة حتمية للانسداد السياسي في أيِّ بلد، لذلك تأخذ الحركات والجماعات الوطنية سيما الشباب الدور الأهم في الدعوة إلى ضرورة الاصلاح في جميع القطاعات المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإن

(١) باقر موسى، الصورة الذهنية في العلاقات العامة، عمان، دار أسامة، ط١، ٢٠١٤، ص٧٢.
(٢) علي خليل شقرة، الاعلام الجديد: شبكات التواصل الاجتماعي، عمان، دار اسامة، ط١، ٢٠١٤، ص٢٠.

السبب الأساس لمسك الشباب زمام المبادرة للإصلاح، يتمثلُ في كونهم الفئة الأكثر حماساً من الناحية الفكرية والجسمانية فضلاً عن التلاقح الفكري، والاطلاع على تجارب دول العالم المتقدم عبر وسائل الإعلام الحديثة، ومدى احترام تلك الانظمة السياسية لحقوق الإنسان، ودعم الحريات العامّة، فالإصلاح السياسي هو عملية تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد والمحسوبية والمنسوبية، ويعدُ ركناً أساسياً مرسخاً للحُكمِ الصالحِ والرشيد، ومن مظاهرهِ سيادة القانون والشفافية والمشاركة الحقيقية في صنعِ القرار والعدل وفاعلية الانجاز وكفاءة الادارة و المحاسبة، والمساءلة والرؤية الاستراتيجية، وهو تجديد الحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ولصيغها الدستورية والقانونية.

إن الوصول إلى الإصلاح السياسي في العراق لاسيما بعد حركات الاحتجاج الجماهيري التي جعلت من هذا المفهوم مطلباً شعبياً وسياسياً والذي يمثلُ خطوةً مهمةً في عملية التحول الديمقراطي، باعتباره يسهمُ في أحداث تغيير في طبيعة النظام السياسي، وينسحبُ هذا الأمر إلى النظام الاجتماعي، والاقتصادي، و الثقافي، يتطلبُ ذلك -الإصلاح السياسي- إجراء إصلاحات في العملية الانتخابية بجميع جوانبها، فهناك علاقة وثيقة بين الانتخابات وإمكانية الإصلاح السياسي، وذلك باعتبار أن العملية الانتخابية وسيلة هامّة لصنع القيادات السياسية من خلال الاختيار، وتوفير الآليات لهذا الاختيار، إذ يعد النظام الانتخابي واحد من أهم الآليات التي تستخدم لترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين في البرلمان، والذي بواسطتهِ يمكن تحديد نتائج انتخابات معينة، وهو يرتكز على الصيغة الانتخابية وطريقة الاقتراع وحجم الدائرة الانتخابية.

إن إجراء انتخابات في ظل نظام انتخابي غير عادل يسعى إلى تكريس

هيمنة الأحزاب السياسية الحاكمة، فضلاً عن مدى احترافية، واستقلالية الجهة القائمة على إدارة العملية الانتخابية، و مستوى الوعي السياسي لدى الناخب، و مدى التزام الأحزاب السياسية، والمرشحين بضوابط الحملات الدعائية، وعدم خرقها، ودقة البيانات في سجل الناخبين، وغيرها من العناصر التي تكون بمجملها العملية الانتخابية، هذه العناصر مجتمعة ممكن أن تعرقل عملية الإصلاح السياسي في العراق كونها ستفرز لنا انتخابات مشوهة لا تحظى بالرضا الشعبي، إلا أنهُ في حال تم إصلاح العملية الانتخابية فإنها ستستهم في إنتاج سلوكيات انتخابية صحيحة من شأنها أن توجد أشخاصاً وأحزاباً سياسية منتخبة تعبرُ عن إرادة المجتمع وتطلعاتهِ وتحظى بالمقبولية الجماهيرية.

إن إصلاح النظام الانتخابي في العراق ضرورةٌ ملحة من أجل الإصلاح السياسي، وذلك لأنّ نظام التمثيل النسبي وآلية احتساب الأصوات (سانت ليغو)، مكنَ الأحزاب السياسية الكبيرة من الهيمنة على الوضع السياسي، واعتمد في تشكيل الحكومة على نظام التوافقية حيث أفرز لنا حكومةً هشةً غير قادرة على مواجهة التحديات، حيث أن هذا النظام الانتخابي لم يعكس إرادة الناخب، ولم يحقق الاستقرار للنظام السياسيّ فضلاً عن كونهِ لم يوجد معارضةً حقيقيةً تأخذُ على عاتقها مراقبة الأداء الحكومي، ومن ثم تعمل على تقييمهِ ومساءلته، بالإضافة إلى ذلك لم يحقق هذا النظام كتلة سياسية عابرة للطائفية، وأدى إلى تفتيت الأحزاب السياسية وتشظيها، والأهم من ذلك هو انعدام الثقة الجماهيرية بقانون الانتخابات، لأن النظام الانتخابي غير العادل من شأنهِ أن يحض الخاسرين على العمل خارج النظام السياسي، واللجوء إلى الوسائل غير الديمقراطية، فضلاً عن ذلك ممكن أن تؤثر النظم الانتخابية في أسلوب الحملات السياسية وسلوك

الناخبين والنخب الحاكمة على حدٍ سواء[١] ومن ذلك نخلص أنّ توفير قانون انتخابيّ عادل يحظى بمقبولية الجماهير، من شأنهِ أن يُعزز من نسبة المشاركة في الانتخابات، وانتاج ثقافة انتخابية تؤمن بالانتخابات بوصفها الوسيلة السلمية لإحداث الاصلاح والتغيير المنشود.

ثانياً: إعادة قراءة قانون الأحزاب السياسية العراقي لعام ٢٠١٥:

إن الحزب هو تنظيمٌ سياسيٌّ يعملُ على تعبئةِ وحشدِ طاقات المواطنين للاشتراك سوياً في العمل العام، ويجب أن يكون للحزب مشروعٌ سياسيّ يتضمنُ الأفكار والأهداف والمبادئ والمنطلقات الأساسية لتحرّكهِ بالإضافة إلى الوسائل التي تنفذ وتتحقق بها تلك الأفكار والأهداف والمبادئ، على أن تكون وسائلهُ في مستوى العمل الديمقراطي، فالأحزاب السياسية هي عنصر أساس منشئ وضروري في النظام الحر الديمقراطي، مشاركاً بحرية في تشكيل الإدارة السياسية للشعب في جميع المجالات، وخاصة في تشكيل الرأي العام، وذلك من خلال الحث على التعلم السياسي، وتشجيع المشاركة في الحياة السياسية، ليكون في النهاية شعبٌ قادر على المساهمة، وقادرٌ على تحمل المسؤوليات العامّة، كل ذلك تحت غطاء ومظلة القانون الدستوري[٢].

إن جوهرَ فكرة الحزب السياسي هي أن يتشكل من مجموعة من الأفراد الذين يؤمنون بفكرهِ مشتركة، وهذا التجمع يجب أن يكون على أسّسٍ وطنيةٍ ليشمل أكبر عدد من المواطنين، وليس قائماً على أسّسٍ

(١) ستار جبار الجابري، انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٨: رؤية لصياغة قانون جديد للانتخابات، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٧٢-٧٣، ٢٠١٨، ص٨.

(٢) عامر فاخوري، الأحزاب السياسية ودورها في الحياة الديمقراطية - بحث منشور في مجلة دراسات قانونية وسياسية العدد التجريبي ٢٠٠٤ص٨٩-٩٠.

قوميةٍ أو دينيةٍ أو مذهبية، أي أن يكون ممثلاً لكل أطياف المجتمع بمختلفِ توجهاتهِ ممن يرغبون بالعمل السياسي، وهذا ما نصت عليه المادة (٥) من قانون الأحزاب السياسية العراقي لعام ٢٠١٥ (يؤسّسُ الحزب أو التنظيم السياسي على أساس المواطنة وبما لا يتعارض مع أحكام الدستور، ولا يجوز تأسيس الحزب أو التنظيم السياسي على أساس العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي)[١].

إلا أن الواقع يشير إلى أن أغلبَ الكتل والأحزاب السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، هي أحزاب طائفية أو قومية، وتعد هذه المادة ضرورية للحد من التمييز والعنصرية في البلاد في حال طبقت بالنحو السليم، لكن هذه المادة تفتقرُ إلى تعريف العنصرية أو الطائفية والجهة المسؤولة عن وصف الحزبِ وتحديد هويته، لذلك لا بد من إعادة صياغة هذه المادة بصورةٍ أدق، وتفعيلها ليتم إيقاف عمل الأحزاب السياسية التي تتعارض معه، وهذا الأمر لا ينفي وجود بعض الأحزاب السياسية الوطنية لا سيما تلك التي ظهرت على الساحة السياسية بعد الحراك الاحتجاجي عام ٢٠١٩، والتي تبنت خطاباً وطنياً يؤمنُ بالمواطنة كقيمةٍ عليا لخطابهِ السياسي وبرنامجهِ الانتخابي مما ساعد على الدفع بمشاركةِ قطاعاتٍ واسعةٍ من الجماهير بالعملية الانتخابية، لأنها أدركت بأنهُ تم توفير البديل السياسيّ للأحزاب التقليدية، إلا أن الواقع يؤشرُ إلى هيمنة الأحزاب التقليدية إلى الآن بفعلِ ما تمتلكهُ من أدوات التأثير الكبيرة والقوية على إدراك الناخبين.

ولعل أبرز نقاط الضعف الأخرى في القانون هي المادة (٢) التي تنصُ

(١) المادة (٥) الفقرة (اولا)، قانون الاحزاب السياسية العراقي الصادر لعام ٢٠١٥.

على تأسيس (دائرة الأحزاب) وربطها بمجلس مفوضية الانتخابات، والذي يخضعُ بدورهِ لهيمنة الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات فقط، ويوصفُ بأنهُ مجلس محاصصة طائفية وحزبية سيتحكمُ بطبيعية الحال بقبول وتسجيل الأحزاب أو التوصية بإلغاء واستبعاد بعضها، وكان من الأفضل ربطها بسلطةٍ قضائيةٍ مستقلة أو وزارة العدل أو كما هو معمول في أغلب دول المنطقة بوزارة الداخلية على أقل تقدير[١].

كذلك لابد من العمل على دفع الأحزاب إلى الكشفِ عن مصادر تمويلها، وتمويل حملاتها الانتخابية، للكشف عن الأحزاب التي تتربحُ من المال العام، وكشف التمويلات الخارجية لأنها تؤثر على عمل الأحزاب، وتجعلها خاضعةً للتأثيرات الخارجية، وهذا ما أكدت عليهِ المادة (٣٧) بأنهُ (لا يجوز للحزب أن يتسلّم التبرعات...) و (تمنع كل التبرعات المرسلة من أشخاصٍ أو دولٍ أو تنظيماتٍ أجنبية)[٢]، في حين نجد المادة (٤١) أولاً أشارت إلى (على الأحزاب الامتناع عن قبول أموال عينية أو نقدية من أيِّ حزب أو جمعية أو منظمة أو شخص أو أية جهة اجنبية إلا بموافقة دائرة الأحزاب)[٣]، وهذا تناقضٌ واضحٌ وصريحٌ ما بين المادتين، وكذلك أفرغت المادة (٢٥) أولاً من محتواها والتي تنص على (الحزب في ممارستهِ لأعمالهِ الامتناع عن الارتباط التنظيمي أو المالي بأيِّ جهةٍ غير عراقية)[٤]، لذا يفضل أن تلغى المادة (٤١) من أجلِّ عدم التعارض مع المواد الأخرى، وضمان عدم تمويل الأحزاب السياسية من قبل جهات خارجية بأيِّ شكلٍ من أشكالِ

(١) المادة (٢)، قانون الاحزاب السياسية العراقي الصادر لعام ٢٠١٥.
(٢) المادة (٣٧) الفقرة اولاً وثانياً، قانون الاحزاب السياسية العراقي الصادر عام ٢٠١٥.
(٣) المادة (٤١) الفقرة اولاً، قانون الاحزاب السياسية العراقي الصادر عام ٢٠١٥.
(٤) المادة (٢٥) الفقرة اولاً، قانون الاحزاب السياسية العراقي الصادر عام ٢٠١٥.

الدعمِ والتمويل.

ثالثاً: ضعف الواقع الأمني:

إنّ أيّ تجربة ديمقراطية لكي تستمر وتتطور لابد من توافر بيئة أمنية قادرة على المحافظة على الأمن والاستقرار والسلم الأهلي والداخلي، وهذه البيئة تعتمدُ بالدرجة الأساس على الهياكل الإدارية الأمنية التي يتم إعدادها من قبل أيِّ حكومة أو نظام سياسي قائم مرتبط بالخطة الاستراتيجية الأمنية التي تحدد الأهداف الأمنية داخلياً وخارجياً، وتحدد في الوقت نفسه الوسائل والأدوات التي يتم بوساطتها تنفيذ هذه الأهداف، وعليهِ فإنّ أغلبَ الأنظمة السياسية تسعى إلى إيلاء الواقع الأمني أهميةً قصوى، وذلك من ناحيتين أولهما المحافظة على النظام السياسي القائم ودوره في تهيئة البيئة الاجتماعية التي تتقبل هذا النظام، وأن أهم مرتكز لتقبل النظام السياسي القائم هو الأمن، ومدى قدرة هذا النظام أيضاً في توفيرهِ للمواطنين وللمجتمع ككل، وأبعادهم عن الأزمات والحروب والمحن.

وثانيهما أن تحقيق الأهداف الوطنية العليا للدولة سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي يعتمدُ في جانبٍ كبير منهُ على دور الأجهزة الأمنية في صياغة استراتيجيات تنفيذ هذه الأهداف، فإذا أختل الأمن وانهار الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع ككل، فإنهُ يعني بحد ذاتهِ انهياراً للنظام السياسي القائم، والعكس صحيح، فعند انهيار النظام السياسي سينتجُ عن ذلك انهيار أمنيّ واجتماعيّ[1].

(١) مصطفى صادق عواد الكبيسي، الاصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٨، ص ١٤٩.

إن الانسداد السياسي الذي يعاني منهُ العراق بعد احتجاجات ٢٠١٩، والارباك الواضح في المشهد السياسي العراقي نتيجة تزمت الكتل السياسية بمواقفها، بالتأكيد سيكون لهذه المواقف انعكاسات على الواقع الأمني، وبدأت ملامح هذه الانعكاسات واضحة من خلال حملات التصفية الجسدية التي يتعرض لها الناشطون المدنيون، فضلاً عن حملات التشويه والتخوين التي تطال الفاعلين والمؤثرين في المشهد السياسي من المدنيين وقادة الأحزاب السياسية الناشئة.

إن التهديد الرئيس للواقع الأمني بعد انتهاء خطر داعش الارهابي، بات يتمثل في السلاح المنفلت والذي تمتلكهُ جماعات ما دون الدولة، والتي غالباً ما ترتبط بالأحزاب السياسية كأجنحةٍ عسكريةٍ تابعةٍ لها بالرغم من تأكيد قانون الأحزاب السياسية العراقي الصادر عام٢٠١٥ على ضرورة أن لا يكون للحزب السياسي جناح مسلح، وهذا ما نصت عليهِ المادة الثامنة/ ثالثاً (إن لا يكون تأسيس الحزب وعمله متخذاً شكل التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية، كما لا يجوز الارتباط بأية قوة مسلحة)[١].

إلا أن الواقع يشير إلى أن بعض الأحزاب السياسية العراقية تمتلك أجنحةً مسلحة تحت مسميات مختلفة، وهذا الأمر يشكلُ تهديداً مباشراً للعملية السياسية والانتخابية في العراق، وربما يقوّضُ من فرص نجاح أيِّ حركةٍ إصلاحيةٍ بسببِ القوة العسكرية التي تمتلكها بعض الجهات الحزبية، وبالتالي لابد من العمل على حصر السلاح بيد الدولة، وإعادة الهيبة للمؤسّسة العسكرية العراقية، وأن تكون هي المسؤولة مباشرةً عن حماية وتوفير الأمن للمواطنين، وبالتالي فإنّ وجود بيئة أمنية هشة من شأنهِ أن

(١) المادة (٨) الفقرة ثالثا، قانون الاحزاب السياسية العراقي الصادر عام ٢٠١٥.

يؤثر على السلوك الانتخابي للمواطنين، لإدراكهم عدم وجود جدية لدعوات الاصلاح السياسي عبر الانتخابات، وهذا الأمر ينعكسُ على رغبتهم بالمشاركة بالانتخابات، ومن ثم يحدد ملامح سلوكهم الانتخابي.

المحور الثالث
العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي الفاعل

أولاً: السلوك العقلاني والاختيار المثالي

وفقاً لهذا النوع من السلوك الانتخابي، فإنّ الناخب يجري سلسلةً من العمليات الذهنية المثالية العقلانية، إذ يقوم الناخب بإجراء مقارنات مختلفة بين المرشحين، استناداً إلى معايير محددة، وخلال المقارنة يركزُ الناخب في بداية الأمر على الجوانب الأكثر سلبية من المعايير المدرجة في المقارنة، ليستخرج في الأخير المرشح الذي تتوفرُ فيهِ المعايير الأكثر إيجابية، وفي حالة عدم توفر هذا المرشح فإنّ الناخب سيعيد صياغة مجموعة من المعايير الأخرى، التي يفاضلُ من خلالها مرةً أخرى بين المرشحين. هذا النوع من السلوك ينطوي على درجةٍ عاليةٍ من الثقافة السياسية التي تمكنهُ من إجراء مفاضلة بين البرامج المطروحة للأحزاب السياسية أو المرشحين، ومن ثم اختيار ما هو مناسب لتحقيق تطلعاتهِ وأهدافهِ بعيداً عن المصلحة الخاصة.

وبالتالي يكون للوعيِّ السياسي للأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً لهذا السلوك، دورٌ مهم في بلورةِ مواقفهم واتجاهاتهم نحو مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية، ومن ثم تطويره وتعميق مضامينهِ ومحتواه لديهم بما يؤهلهم للمشاركة الفعّالة في مجمل النشاطات السياسية الجارية في

محيطهم، لاسيما فيما يتعلق بعملية الاختيار في الانتخابات، إذ إن الفرد كلما كان عارفاً لحقوقهِ السياسية ومقومات البيئة الاجتماعية والسياسية، وكل ما يجري حولهُ من أحداث ووقائع، كلما كان أكثر قدرةً على المشاركة الفعّالة، واختيار ممثليهِ وفقاً لسلوكيات التصويت الحديثة[١].

ثانياً: التصويت الحزبي

يُعدُ الانتماء الحزبي شكلاً متقدماً من أشكال السلوك السياسي، إذ أنهُ يعبر في العادة عن إيمان الشخص بدورهِ السياسي في المجتمع، وبقدرتهِ على أداء هذا الدور، فهو سلوك سياسي يبدو الجانب القانوني فيهِ أكثر وضوحاً، فالشخص حين ينتمي إلى حزبٍ معين فإنهُ يكون مستعداً لتحمل كافة المسؤوليات التي تترتب على انتمائه، ومن أهم هذه المسؤوليات هي التصويت للحزب السياسي ومرشحيه في الانتخابات، وبالرغم من ضعف عملية الانتماء الحزبي في العراق إلا أن الأعضاء المنتمين لها يتوجب عليهم المشاركة الفاعلة، والتصويت، والعمل على التحشيد الجماهيري لزيادة أعداد الناخبين، ويعد هذا النوع من السلوك التصويتي من الأشكال المتحضرة[٢].

ثالثاً: التصويت العقابي

يتجه هذا النوع من السلوك إلى انتخاب القوى البديلة التي تقفُ

(١) أمل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق: ضمانات النجاح وآليات التفعيل، بحث ضمن مجموعة بحوث، في: التعايش السلمي في العراق (الواقع والمستقبل)، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية بالتعاون مع منظمة (نفار) لتنمية ثقافة الديمقراطية المنعقدة للفترة ٤-٥ نيسان ٢٠١١، ص ١٨٠.

(٢) احمد عبد الله ناهي وخضر عباس عطوان، السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص١٤٤.

على نقيضِ السلطة، ويميل أصحاب هذا السلوك إلى القوى الجديدة التي لم يسبق لغالبيتّها أن مارست العمل في الشأن العام، كردّةِ فعلٍ انتقامية على قوى السلطة الحالية التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه من أزمات متعاقبة، وبالتالي فأنصار هذا السلوك يتبنون المشاركة الفاعلة بالانتخابات لإيمانهم بإنها الوسيلة السلمية الوحيدة لمعاقبة من خذلهم في الدورات السابقة، وهذا النوع من السلوك التصويتي يعبر عن رؤية ومعرفة عقلية لما يحيط بأفراد المجتمع السياسي من أفكار وممارسات واختلافات سياسية يستطيع عن طريقها إدراك محيطهِ السياسي واتخاذ الموقف المناسب، ومن ثم التفاعل والتأثير في مجمل الحياة السياسية[١].

وبالتالي، حاولت القوى والأحزاب السياسية العراقية أن تتغير وفق معطيات البيئة الاجتماعية العراقية، بحيث أصبحت تنادي بالدولة المدنية وشعارات التمدن، وأصبحت تبحث عن نخبٍ جديدةٍ مستقلةٍ ومتخصصة، تتمتع بالمقبولية الاجتماعية، وتتسم بصفة الرضا العام لدى الجمهور، وحتى على مستوى الخطاب السياسي أصبح يتطلع إلى مطالب المجتمع، وكذلك البرنامج السياسي والانتخابي، بحيث اعتمدت بعض الأحزاب السياسية العراقية على مراكز أبحاث ودراسات لقياس الرأي العام ومعرفة مطالب الجماهير، وهذا الأمر أدى إلى ظهور أحزاب سياسية جديدة من أجل أن تتماشى مع السلوك التصويتي القائم على معاقبة الأحزاب التقليدية.

(١) موسى محمد آل طويرش، الوعي السياسي كعنصر أساسي في بناء النظام السياسي الديمقراطي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٨)، ٢٠٠٩، ص٦١.

المحور الرابع
السلوك الانتخابي المغترب

أولاً: السلوك الانتخابي القبلي والعشائري (القرابية)

تقوم القبيلة أو العشيرة قبيل الانتخابات بتسخير كل الإمكانات لدعم الانتخابات عن طريق توجيه أبنائها بوجوب انتخاب مرشحي القبيلة وعرض سيرة المرشحين، في مؤتمرات تقوم بعقدها من أجل تعريف أبناء القبيلة بمرشحيها.

ويتمظهر هذا النوع من السلوك الانتخابي بالرغبة الكبيرة للكثير من الناخبين في منح أصواتهم الانتخابية على أساس القرابة والانتماء للدم بغض النظر عن مدى كفاءة ونزاهة الشخص المرشح للانتخابات، وبالتالي وجود هكذا سلوك انتخابي يدفع بالكثير من الأحزاب السياسي على اختيار شخصيات لها ثقلها العشائري والقبلي والمناطقي من أجل الحصول على تأييد ناخبيهم.

ويُعدُ هذا النوع من السلوك الانتخابي من الأنواع التقليدية التي من شأنها أن تعرقلَ عملية التحول الديمقراطي الحقيقي عبر الانتخابات لما لهُ من نتائج سلبية على الأداء السياسي الذي من شأنهِ أن يقوّضَ كل مسارات التنمية والتحديث.

ثانياً: السلوك الانتخابي الطائفي والقومي

يتمثلُ هذا النوع من السلوك الانتخابي بالتصويت من قبل الناخبين على أساسٍ طائفيٍّ ومذهبيٍّ وقوميّ، وهذا السلوك قائم على إدراك هؤلاء الناخبين بأنّ العملية السياسية في العراق تشكلت على أساس التوافق بين عدد من سياسيِّ المكونات، إذ أن الطائفية السياسية شملت جميع المؤسّسات الرسمية مثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وغيرها، وجاءت هذه التوافقات بين سياسيِّ المكونات المذهبية والاثنية على أساس تقاسم مناصب السلطة فيما بينها، وأن عملية توظيفها من قبل الأحزاب السياسية العراقية تنطلقُ عبر عدة مقومات، منها أنها تقوم على إشكالية العلاقة بين الدين والدولة، ومدى إمكانية استغلال الدين في خطابها السياسي للوصول إلى السلطة، وكذلك استغلال الموقع الوظيفي الحكومي لأغراض طائفية، فضلاً عن العمل على تحويل المكونات أو الطوائف و المذاهب إلى تكتلات سياسية[1]، وهؤلاء الناخبين يؤمنون بأنّ عملية الحفاظ على مصالحهم تأتي من خلال التصويت لمن يمثلهم مذهباً وقومياً، لذلك نلاحظ في فترة الانتخابات ترتفع هذه الأصوات من قبل الأحزاب السياسية لكسبِ تعاطف هذا النوع من الجمهور.

ثالثاً: السلوك الانتخابي الزبائني

يتمثلُ هذا النوع من السلوك الانتخابي على أساس من طبيعة العلاقة القائمة بين الناخب والحزب السياسي أو المرشح، اذ يتم منح الصوت الانتخابي وفقاً لهذا السلوك نتيجةً لوجود علاقة زبائنية أيّ وجود مصلحة

(١) احمد علي محمد، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص٣٨٣.

شخصية لدى الناخب، وبالتالي هنا تختفي قيمة البرنامج الانتخابي للحزب السياسي أو المرشح، ويتم تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وهذا السلوك خطير جداً لأنهُ يناقض عملياً مبدأ حكم المؤسّسات والادارات، وبالتالي يدفعُ بالأحزاب السياسية والمرشحين إلى تبني سلوكيات من شأنها أن تعبر على القيم القانونية والادارية لتحقيق تلك المنافع الشخصية، والتي قد تكون بالأصل هي حقوق دستورية مكفولة للمواطنين.

رابعاً: التصويت للشخصية الكارزمية

يكون هذا النوع من السلوك الانتخابي عبر التأثر بالزعيم السياسي، فالكاريزما السياسية لبعض التيارات والزعامات السياسية سواء كانت ذاتية او مكتسبة نتيجةً لانتمائه لإحدى العائلات الدينية مثلاً حاضرةً وفاعلةً في عملية الاختيار والتصويت، فالكثير من أفراد المجتمع تجد لهم ولاءات سياسية لشخصية الزعيم السياسي سواء كان ذلك زعيماً لحزبٍ أو كتلةٍ سياسيةٍ معينة، فنجد الناخبين معجبينَ بهِ وبسلوكهِ وهذا ينعكسُ بدورهِ على سلوكهم السياسي، فالكثير من الأفراد نجدهم ينتخبون قوائم وكتلاً سياسية معينة لوجود زعيم سياسي فيها، أو لوجود تأييد لها من قبل ذلك الزعيم السياسي على الرغم من عدم معرفة أكثر أولئك الناخبين ببقية المرشحين الموجودين في داخل القائمة التي يترأسها أو يؤيدها ذلك الزعيم، وهذا النوع من السلوك لا يهتم إلى رؤى وبرامج وأهداف ذلك الزعيم السياسي، وإنما يهتم لمواقفهِ وسلوكياتهِ الشخصية او لمظهرهِ الخاص بعيداً عن برنامجه السياسي.

خامساً: الامتناع الانتخابي

ساهمت ببروز ظاهرة الاغتراب السياسي بوصفها حالة من الشعور

بعدم الرضا وخيبة الأمل والانفصال عن القادة السياسيين والأحزاب السياسية والسياسيات الحكومية[١]، وبالتالي يتولدُ عن هذه الظاهرة أزمة ثقة بالعملية الانتخابية والنظام السياسي بصورة عامة، وذلك لانتفاء حالة القبول أو الرضا من المواطنين[٢]، وهذا يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية وخاصةً عملية التصويت، إذ تكون هنالك حالة من الفتور وعدم الثقة في العلاقة بين الجماهير وبين الأحزاب السياسية[٣] وهذا ما أدى إلى ظهور سلوك جديد لدى الكثير من الناخبين يعرف بالامتناع الانتخابي، وتجلى ذلك بصورةٍ واضحة من خلال النسب المتدنية للمشاركة في العمليات الانتخابية الأخيرة، وهنا يجب التفريق بين نوعين من الامتناع الانتخابي وهما:

أ- الامتناع السلبي: والذي يتمثل في عدم المشاركة في الانتخابات، والابتعاد عن العملية السياسية بصورة عامة، سواء كان في المشاركة الانتخابية أو الانتماء الحزبي وغيرها، حيث تظهر اللامبالاة السياسية وعدم الاكتراث بالقضايا العامّة، وذلك يرجع للتخلف السياسي وضعف الثقافة السياسية، فضلاً عن الظروف السياسية أو الاقتصادية التي يتبناها النظام السياسي، فإنّ هذا الأمر يخلقُ حالةً من عدم اللامبالاة سواء توجه المواطن إلى صناديق الإقتراع أو لا، فإنّ هذا الأمر لا يغير شيئاً من واقع حياتهِ اليومية وحتى المستقبلية[٤].

(١) نقلاً عن: طارق محمد عبد الوهاب، سايكولوجيا المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١٦.

(٢) فراس البياتي، التحول الديموقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، دار العارف، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٤.

(٣) ناهدة محمد زبون، مفهوم الاغتراب في الفكر السياسي الحديث، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العددان (٤٣-٤٤)، ٢٠١٦، ص٥٢.

(٤) فرانك بيلي، معجم بلاكويل العلوم السياسية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مصدر سبق

ب- الامتناع الإيجابي: إن عدم المشاركة في الانتخابات من قبل أنصار هذا الاتجاه تأتي من رغبةٍ وقناعةٍ تامّةٍ وسلوكٍ مقصود، كونهُ يصدرُ من أشخاص لهم اهتمامات سياسية، ويمتلكون ثقافةً ووعياً سياسياً، إلا أن الامتناع يأتي كأسلوبٍ رافضٍ للطريقة التي تتبناها الأحزاب السياسية في عملية التسويق لبرنامجها الانتخابي وإدارة الدولة، بتوظيف العوامل سابقة الذكر التي من شأنها أن تفقد العملية الانتخابية طابعها التنافسي بين الأحزاب السياسية، حيث يتم اللجوء إلى إثارة عواطف المواطنين بدلاً عن عقولهم من أجل كسب أصواتهم[1].

الخاتمة

إن تغيير السلوك السياسيّ والثقافة السياسية لدى الناخب، وتحويل تفكيرهِ من الحالة العاطفية المرتبطة بالولاءات الفرعية إلى الحالة العقلانية المرتبطة بالتفكير السياسي الحر، بعيداً عن منطق الولاءات والانتماءات الضيقة من خلال اختيارات الكفاءات والخبرات والتطلع نحو المستقبل في بناء دولة المواطن عبر صناديق الاقتراع، بوصفها الوسيلة المدنية والحضارية للسلوك السياسي في المجتمعات الديمقراطية، واحدة من أهم الضرورات الملحة لإنتاج بيئة سياسية مستقرة، إذ أن السلوك التصويتي العاطفي لا يتنجُ بيئةً سياسيةً مستقرةً إطلاقاً، لأن عملية التصويت وفقاً لهذا النوع من

ذكره، ص٣٠.

(١) خليل حميد عبد الحميد، ظاهرة الامتناع عن التصويت وانعكاساتها على شرعية السلطة السياسية، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، كلية القانون، العدد (١)، ٢٠٠٨، ص١٣٠.

السلوك لا يتعدى الحدود الضيقة للممارسة السياسية، إلا أن هذا المشروع لعملية التغيير في السلوك لايزال يواجه عقبات كبرى، ومن هذه العقبات وجود أحزاب ونخب سياسية ما زالت تثقف على أساس ولاءاتها الفرعية، ووجود شرائح في المجتمع تتقبل هذه المشاعر والعواطف الطائفية والمذهبية والقومية، في ظلِّ التأزم المستمر في الخطاب السياسي لاسيما في الفترات الانتخابية، وافتعال الأزمات لمحاولة تحشيد الشارع العراقي من خلال جعل العقلية العراقية تفكرُ بمشاعرها وعواطفها دون عقلها، لاسيما في اللحظة الحرجة (العملية الانتخابية)، وبالتالي فإنّ دراسة التجربة العراقية تؤشرُ إلى هيمنة البنى التقليدية، وتأثيرها على السلوك الانتخابي على حساب البنى الحديثة، وهذا لا ينفي وجود مؤشرات إلى وجود بوادر لتبني سلوكيات تصويتية حديثة في الوقت الراهن.

آليات التصدير الإعلامي الحديث
للأحزاب السياسية
دراسة في التسويق السياسي

م. د سيف الحسيني
باحث في العلوم السياسية

المقدمة

إن واحدةً من أهم خصائص الأحزاب السياسية هو التنظيم وعدد الأعضاء المنتمين لها فضلاً عن برامجها، وبالتالي فإنّ الأحزاب السياسية الناجحة تسعى إلى تصدير برامجها إلى الجمهور من أجل كسب أكبر عدد ممكن من الأعضاء او المؤيدين من الأصدقاء. وهذا الأمر يعتمد بدرجة كبيرة على الماكنة الإعلامية للحزب بوصفها الأداة الناقلة لتصورات الحزب ومواقفهِ إلى الجمهور، ومن ثم فإنّ أهمية هذا الأمر يتطلب تبني رؤىً واستراتيجياتٍ حديثة للتصدير الإعلامي تختلف عما هو سائد لدى الأحزاب التقليدية، وهذا يمكن أن يتحقق عبر التسويق السياسي الذي يمثل النشاط المحوري لتوجيهِ جميع الأنشطة التي يمارسها الحزب من ثم تقديمها إلى الجمهور من أجل التأثير به، حيث يمكن معرفة درجة التأثير من خلال رد فعل الجمهور عن الأنشطة والخدمات التي يقدمها الحزب السياسي، والتي تظهر نتائجها من خلال التغذية العكسية التي يقيمها مسوقو الحملات السياسية، وفي حين ظهور مشاكل وعدم ملائمة الخطاب الإعلامي و سياسات الحزب للجمهور يقوم المسوقون بما يعرف (بالمراجعة التسويقية)، التي تضمن إمكانية تعديل السياسات أو الخطاب الإعلامي بما يحقق رضى الجمهور وينتجُ صورةً ذهنيةً إيجابية.

أهمية البحث:

إن التصدير الإعلامي للأحزاب السياسية عبر حملات التسويق السياسيّ من خلال تطبيق استراتيجياتها، وتكتيكاتها، وقواعدها، يهدف إلى كسبِ أكبرِ عددٍ ممكن من الجمهور، وكسبِ تأييدهم لمواقف وسياسات الحزب في الحالات الطبيعية وأوقات الانتخابات.

هدف البحث:

تسعى الأحزاب السياسية عند وضع سياساتها وتصدير خطابها الإعلامي بأنّ تتصرّفَ وفق قاعدة الاختيار الرشيد التي مفادها أن تكون هذه السياسات والرسائل الاعلامية قائمة وفقاً لرغبات وآراء الجمهور، ومن ثم اتباع أفضل الطرق من أجل اشباعها مما يساعد على خلقِ جمهورٍ جاهزٍ للانتماء الحزبي أو مساند للحزب السياسي ومواقفهِ لأنها جاءت وفقاً لرغباته.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي (ماهي الاستراتيجيات والتكتيكات والقواعد الحديثة التي يجب أن تتبناها الأحزاب السياسية من أجل التصدير الإعلامي وتحقيق المقبولية السياسية والاجتماعية ؟)

فرضية البحث: ينطلقُ البحث من فرضيةٍ مفادها أن التسويق السياسي الحديث عبر تطبيق استراتيجياته وتكتيكاته وقواعده بصورة دقيقة، من شأنهِ أن يُمكّن الأحزاب السياسية من تصدير نفسها إعلامياً وسياسياً واجتماعياً بأسلوبٍ علميٍّ وواقعيٍّ بعيداً عن الخطابات التقليدية.

منهجية البحث:

من أجل التوصل إلى نتائج موضوعية فيما يخص عنوان البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي.

المحور الأول
واقع التصدير الإعلامي عبر التسويق السياسي للأحزاب السياسية:

١- التركيز على البعد الأيديولوجي:

للبعد الأيديولوجي دورٌ مهم في خيارات الجمهور وقراراتهِ بالرغم من تراجع أهمية هذا الدور في الفترات الأخيرة، إذ بدأت الأحزاب السياسية الحديثة تتبنى برامج سياساتية لحلِّ مشكلاتٍ معينةٍ بعيداً عن التصورات الايديولوجية، لكن وبالرغم من ذلك يكون للبعد الأيديولوجي دور واضح في قرار المستهلك السياسي، وبالتالي على المسوّق السياسي أن يدرس جيداً البيئة السياسية والأفكار التي يحملها الناخبون من ثم التعامل معهم ضمن إطار الأفكار التي يحملونها والانتماءات التي يعبرون عنها، مثلاً إذا كان المرشح أو الحزب متبني فكراً ليبرالياً من الأفضل والأنجح أن يسوق برنامجه الانتخابي في بيئةٍ متبنية لهذه الأيديولوجية من أجل كسب تأييد الجمهور، وهذا لا يعني ترك البيئات الأخرى[١].

(١) انظر:
Scammell.، Political Marketing lesson for Political science، Political studies، VOL (47) ،NO(4) ،1999، p.718

٢- التركيز على البعد الاجتماعي والثقافي:

إن تأثير البعد الاجتماعي والثقافي يظهر بوضوح في السلوك السياسي للمواطن، فعند انتخاب حزب سياسيّ أو مرشح ما، هذا لا يعبر عن تأييد أو دعم مقابل إشباع حاجات وتلبية رغبات ذلك الناخب فحسب، وإنما يعبر عن دلالات ذات أبعاد اجتماعية وثقافية، ففي الوطن العربي بصورةٍ عامّة يسودُ المجال السياسي التقليدي القائم على العصبية الأهلية والسياسية حيث السلطة تستندُ إلى تكوين اجتماعيّ تقليديّ، قبليّ أو عشائريّ أو طائفيّ[١].

إنّ سلوكية الفرد قد انتظمت بناءً على تجارب يمرُ بها الفرد، بحيث أنه إذا ما عرض عليهِ حالات أو مواضيع معينة، فإنهُ يتخذ مواقف تنسجم مع الخطوط العامة لهذه السلوكية، ومن ثم فإنّ الموقفَ يأتي بعد سلسة من السلوكيات، فالمواقف السياسية هي نوعٌ من المواقف الاجتماعية التي يتخذها الفرد أو الجماعة إزاء أوضاع سياسية ما، وهذه المواقف أمّا إن تنبثق عن الوسط الاجتماعي أو تأتي عن الخصائص الشخصية البيولوجية والسيكولوجية للأفراد والجماعات.

أمّا فيما يخص البعد الثقافي للفرد أو المجتمع، فله تأثير مهم في السلوك السياسي وخاصة ما يتعلق بالثقافة السياسية، باعتبارها فرعاً من الثقافة الكلية للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به[٢]، وبذلك فإنّ الطرح الاجتماعي والثقافي يظهر في بداية الحملة التسويقية للتصدير الإعلامي للحزب كواحدٍ

(١) للمزيد ينظر: عبد الالة بلقزيز، في الاصلاح السياسي والديمقراطي، دمشق، دار الحوار، ٢٠٠٧، ص١٦١.

(٢) خضير نور الدين، الثقافة السياسية، بيروت، دار البلاغة، ٢٠١٥، ص١٠.

من الأسّس النشيطة التي ينبغي أن يعتمدَ عليها القائمون على التسويق، وهذا يمثلُ تحدياً لمخططي حملات التسويق السياسي، ويوجب عليهم دراسة البنى الاجتماعية والثقافية لمعرفة مكامن التأثير على الجمهور.

٣- التركيز على المستهلك السياسي المضاد:

يجب على مخططي حملات التسويق السياسي للأحزاب السياسية أن لا يغفلوا المواطنين المؤيدين أو ذوي الولاء للحزب والعمل على فتح قنوات اتصال مستمرة معهم من أجل تأكيد وضمان دعمهم، ولضمان عدم تحولهم إلى جهةِ المستهلك المضاد[١].

٤- التركيز على دور وسائل الاتصال في بناء الصورة ذهنية:

إنّ التسويق السياسي يهتمُ جداً بوسائل الاتصال، كونها تمثل أدوات أساسية في تقديم المنتج السياسي (المرشح -الأفكار- البرامج السياسية) إلى الجمهور من أجل الاقناع ليس فقط في وقت الانتخابات إنما يمتد هذا الاهتمام ليتسم بالاستمرار النسبي[٢] لخلق صورة إيجابية للحزب السياسي لدى الجمهور، وهذا يحتاج إلى استراتيجية اتصالية لبناء هذه الصورة، وإلى زيادة إمكانيات الفعّالين في إدارتها، خصوصاً إدارة العلاقات العامّة على إنتاج الرسائل التي تبني صورةً هادفةً وهذا يحتاجُ إلى عملية اتصال مستمرة مع الجمهور.

---

(١) راسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد، التسويق السياسي: الاصلاح السياسي في مصر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ،٢٠٠٥، ص٤٥.

(٢) سامح حسانين عبد الرحمن، استراتيجيات التسويق السياسي المستخدمة في التغطية الصحفية للحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات البرلمانية والرئاسة في الصحافة المصرية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة القاهرة، كلية الاعلام، ٢٠١٤، ص ٦٣

وتتجلى أهمية وسائل الاتصال في التسويق السياسي بقدرتها على بلورة العناصر الإدراكية للفرد والمجتمع، والتي تترجم إلى سلوك انتخابي فيما بعد، وذلك عبر توظيفها آليات التكرار والملاحقة والحشد والتعبئة[١]، لذلك نلاحظ أن أغلب الأحزاب والكيانات السياسية تمتلكُ صحفاً وقنواتٍ فضائية ومواقع الكترونية من أجل توظيفها في نشر أيديولوجيتها وبرامجها السياسية والانتخابية من جهة، واستخدامها في مواجهة الخصم من جهة أخرى، بالتالي للتسويق السياسي دور مهم في توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الأخرى في بناء الثقة بين المؤسّسة السياسية (الحزب السياسي)، والجمهور، ومدى إمكانية التواصل معهُ وإعلان الحزب السياسي هو المسيطر أو المهيمن على الساحة السياسية، وأن أفضل عملية تسويق سياسي عبر الإعلام هي تلك التي توظف كل وسائل الاتصال في الوقت نفسه، ويؤكد هذا ازدياد استخدام السياسيين للعلاقات العامّة ووكالات الإعلان وغيرها، فالسياسيين المهرة يدركون أن السياسة الحديثة تعتمدُ على الصورة الذهنية بقدر ما تعتمدُ على الجوهر والمضمون، فإذا جمعت بين الاثنين بنجاح يكون لدينا سياسي ناجح[٢].

٥- التركيز على البحوث واستطلاعات الرأي:

يُعد هذا الجانب من أهم خصائص التسويق السياسي الحديثة، حيث من خلالهِ يتم التعرف على توجهات وآراء واحتياجات السوق السياسي، فضلاً عن أولوياتهم والقيم التي يؤمنون بها، وهذا يساعد على إمكانية

(١) نجم عبد خلف العيساوي، العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة الذهنية للحزب السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعلام، ٢٠١٥، ص٥٧.

(٢) فيلب تايلور، قصف العقول، ترجمة سامي خشية، الكويت، سلسة عالم المعرفة، العدد ٢٥٦، ٢٠٠٠، ص٣٧٦.

إجراء التعديلات الأساسية في استراتيجية الحزب السياسي وبرنامجه، بالإضافة إلى التعرّف على ردود فعل الجمهور حيال البرامج السياسية، لبلورة برنامج كامل يتناسب وهذه الاحتياجات للتأثير على آراء المواطنين وإمكانية كسب تأييدهم، كذلك لمعرفة المنافسين ومدى قدراتهم، وهذا يأتي عبر استطلاعات الرأيّ وبحوث السوق[١].

٦- التركيز على الشكل في مقابل المضمون:

هناك سؤال يطرح في التسويق السياسي، وهو هل يتم التركيز على طريقة عرض الأفكار وأسلوب تقديمها للجمهور أم على جوهر أو مضمون تلك الأفكار في الحملة السياسية والانتخابية ؟ في هذا الموضوع أشارت العديد من الدراسات إلى أن التركيز على جوهر الأفكار أو القضايا ومعرفة خلفيتها -خاصة تلك المعقدة- يُصعّب عملية إدراكها من قبل الجمهور وبالتالي تكون مناقشتها مقتصرة على النخبة، ولذلك لابد من أن يكون تركيز الحملة التسويقية على طريقة وأسلوب عرض تلك القضايا -بصورة عمودية- والتي تستهدفُ أكثر عدد من الجمهور، وتزويدهم بالمعلومات والبيانات المهمة، وإثارة النقاش السياسي، ومحاولة الابتعاد عن الجزئيات والتفاصيل، الأمر الذي يزيد من فرص الاهتمام بالحملة، ويزيد من درجة تأثير الجمهور بالموقف أو الاتجاه الذي يتبناه الحزب السياسي في الحملة، وإمكانية كسب ثقة وتأييد النموذج الشائع من المواطنين المستهدفين[٢].

---

(١) سامي عبد العزيز مصطفى، التسويق الاجتماعي والسياسي: منطلقات نظرية وتطبيقات محلية وعالمية، القاهرة، دار نهظة مصر، ٢٠١٣، ص٢٥٨.

(٢) للمزيد ينظر: صفوت العالم، الدعاية الانتخابية، القاهرة، الموسوعة السياسية للشباب، العدد ١٢، ٢٠٠٧، ص١٨.

المحور الثاني
التسويق السياسي (التصدير الإعلامي) للأحزاب السياسية:
الاستراتيجيات والتكتيكات

أولاً: استراتيجيات التصدير الإعلامي

١- استراتيجية الإعلام:

يكون الاتصال وفقاً لهذه الاستراتيجية موجهاً من طرفٍ واحد أو جهةٍ واحدة، سواء كان من الحزب السياسي أو المرشح أو المؤسّسة السياسية، باتجاه الجمهور المستهدف، هذا الاتصال يحملُ أفكاراً ودلالاتٍ ذات معنى واحد، غالباً ما تدور هذه الأفكار في إطار أيديولوجية الحزب، ويهدفُ هذا النوع من الاستراتيجية إلى تقديم المعلومات إلى الجماهير الأساسية وهم أعضاء الحزب السياسي أو المتعاطفون معه، بقصد دعم اتجاهات ومساعداتهم في اتخاذ قراراتهم، يتطلّب هذا النوع من الاستراتيجية وضوحاً في سياسة وأهداف الحزب أو المرشح السياسي، فضلاً عن استخدام وسائل عديدة في إرسال الرسائل الاتصالية التي تعبرُ عن أهداف الحزب[١].

(١) طارق فؤاد أب شنب، المعالجة الاعلامية لقضايا الاصلاح في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاعلام، ٢٠١٠، ص٦٩.

إن هذه الاستراتيجية تستخدمُ في التوجهِ إلى الجمهور الواعي أو المدرك، وهو الجمهور الذي يمتلكُ معرفةً جيدةً ببرامج الأحزاب وتوجهاتها، لكنهُ لا يشارك في العملية الانتخابية، أي بمعنى أنه لديهم معرفة بالشؤون العامّة، وبالحياة السياسية، وبالمنتجين السياسيين، لكنهم غير مستهلكين للمنتج السياسي، لأن دورهم في الغالب هو دور قادة الرأي، والطريقة أو الاستراتيجية المثلى للتعامل مع هذا النوع من الجمهور، هي رفدهم بالمعلومات بشكلٍ دائم، وحثهم على القيام بدورٍ أكبر في التأثير على الآخرين، ومحاولة كسب آرائه ووجهات نظرهِ حول سياسات الحزب.

٢- استراتيجية الاقناع:

تجمعُ هذه الاستراتيجية بين الاتصال باتجاه واحد، والمضمون الاتصالي لكل من الحزب السياسي والجماهير، هذا النوع من الاستراتيجية يحملُ دلالاتٍ وأفكاراً تعكسُ وجهة نظر الطرفين، وتعتبر استراتيجية الاقناع، الاستراتيجية الأساسية في كل من الاعلان والدعاية، تستخدم هذه الاستراتيجية عندما تسعى الأحزاب أو المؤسّسات السياسية إلى بناء قاعدة علاقات قوية جداً مع الجماهير الأساسية التي لها انتماء للحزب السياسي أو المرشح أو المؤسّسة، وعندما تسعى إلى تغيير أو التأثير على معارف وسلوكيات جمهور معين[١].

توجه هذه الاستراتيجية إلى الجمهور الكامن غير النشيط الذي لا يمتلك معرفة بالشؤون السياسية، وليس لديه أي نشاط سياسي، وهذا يأتي من عدم اهتمامهِ بالعملية السياسية، وعدم إيمانهِ بمخرجاتها، هذا النوع من الجمهور قد لا يطلع على وسائل الإعلام ولا على الصحف الحزبية،

(١) راسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

وفي حالة اطلاعه فإنهُ لا يهتم لأخبار وبرامج الأحزاب السياسية فضلاً عن رؤيتها الاستراتيجية وأدائها، فالأسلوب الأمثل للتعامل مع هذا الجمهور هو زيادة وعيهِ السياسي، ودفعهِ للمشاركة في الحياة السياسية، وبيان مدى تأثير نتائج العملية السياسية على مصالحهِ واهتماماتهِ الشخصية، فضلاً عن إتاحة الفرصة له للاتصال بالأحزاب السياسية، وتوفير المعلومات له متى أراد[١].

وتظهر أهمية استراتيجية الاقناع للأمور التالية[٢].

أ- عندما لا يدرك الجمهور المشكلة أو عندما يدركها لكنها ليست ذات أهمية لديه، أو عندما يعتقد عدم فاعلية الحل المطروح.

ب- عندما يكون التغيير كبيراً أو مثيراً للجدل، أو محفوفاً بالمخاطر، أو لاقناع الجمهور أن حلاً معيناً واحداً هو الأفضل.

ج- تستخدم هذه الاستراتيجية عندما تكون ضغوط الوقت شديدة، والقدرة على استعمال النفوذ ضعيفة.

د- عندما تسعى المؤسّسة إلى خلقِ قاعدةٍ للعلاقات الاستراتيجية مع الجماهير الأساسية.

٣- استراتيجية بناء الاجماع:

(١) جهاد حجازي شحاته، دور حملات التسويق السياسي في تشكيل الصورة الذهنية لمرشحي انتخابات الاحزاب السياسية وانعكاسها على اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية: دراسة تطبيقية على الانتخابات البرلمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، ٢٠١٦، ص٨٤.

(٢) خلف كريم كيوش التميمي، استراتيجيات حملات العلاقات العامة في التسويق السياسي، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مجلة (١١)، العدد (٢٩)، ٢٠١٥، ٣١٣.

(تجمع هذه الاستراتيجية بين الاتصال في اتجاهين: من المؤسّسة السياسية أو الحزب أو المرشح السياسي إلى الجماهير المستهدفة وبالعكس، والمضمون الاتصالي الذي يعبر عن رؤى المؤسّسة السياسية أو الحزب أو المرشح السياسي)[١]، تستخدم هذه الاستراتيجية غالباً لبناءِ علاقات استراتيجية مع البيئة الخارجية، الهدف منها هو إيجاد تفاهمات مشتركة بين الجهات المسوِّقة (الأحزاب / المرشح) وبين الجماهير في حال وجود تعارض أو تضارب في المصالح بين هذه الجهات والجماهير.

توجه هذه الاستراتيجية إلى الجماهير النشيطة، خاصةً عندما تكون الجهات المسوِّقة بصددِ إدخال تعديلات في أهدافها واستراتيجياتها السياسية، لأن هذا النوع من الجمهور يمتلك معرفةً سياسيةً عاليةً، ومنغمساً في الأنشطة السياسية، كأن يكون منتمياً إلى حزبٍ ما، ومشاركاً في أنشطةِ وفعالياتِ ذلك الحزب، فضلاً عن كونه قارئ جيد لصحيفته، وهذا النوع من الجمهور عادةً ما يكون معبراً عن رأيهِ ومغامراً ولديهِ القدرة على المشاركة في التظاهرات السياسية والاضطرابات، فضلاً عن المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها، الاسلوب الأنجح للتعامل مع هذا الجمهور، هو الاعتراف بإمكانيتهِ السياسية، والدخول معهُ في حوارات عميقة لمعرفة توجهاته، كذلك محاولة إشراكهِ في إنتاج المضمون الإعلامي للحزب، مع إمكانية الاستجابة لطلبهِ بتعديل بعض سياسات الحزب وتوجهاته.

٤- استراتيجية الحوار:

(١) جهاد حجازي شحاته، دور حملات التسويق السياسي في تشكيل الصورة الذهنية لمرشحي انتخابات الاحزاب السياسية وانعكاسها على اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية: دراسة تطبيقية على الانتخابات البرلمانية، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

تجمع هذه الاستراتيجية بين الاتصال في اتجاهين، والمضمون الاتصالي الذي يُعبر عن توجهات وآراء كلّ من المسوِّق السياسي والجماهير المستهدفة، بالتالي يحملُ آراءً تعكسُ توجهات الطرفين[١] هنا يفتح المسوِّق السياسي وسائلهُ الاتصالية على مصراعيها، لتعبر جماهيرهُ من خلالها عن آرائها وتوجهاتها ومقترحاتها، والهدف من ذلك هو محاولة إشراك الجماهير ولو بصورةٍ غير مباشرة في صياغة أهداف واستراتيجيات وسياسات المسوِّق السياسي، ويكثر استخدام هذه الاستراتيجية في المناقشات التي يجريها المسوِّقون السياسيون، حول المشكلات والأزمات التي يمرون بها، أو يتوقع حدوثها، و يتوجه هذا النوع من الاستراتيجية إلى الجمهورِ النشطِ أيضاً.

ثانياً: تكتيكات التصدير الإعلامي

١- التمكين:

يُقصدُ بالتمكين هو مدى قدرة المؤسّسة السياسية أو القادة السياسيين أو الأحزاب السياسية على تمييز نفسها في السوق السياسي عن باقي الأحزاب والقادة السياسيين المنافسين، وهذا يتم عن طريق استمرارية الاتصال بين هذه المؤسّسات السياسية والجمهور من جهة، وتحديد موضوعات الحملة التسويقية بطريقةٍ متكاملةٍ تعبر عن رغباتهم من جهةٍ أخرى، لأن هذه الموضوعات ستكون هي محور حملات التسويق السياسي والانتخابي، ويجب التركيز على ضرورة أن تكون هذه الموضوعات متلائمة مع ما يطرحهُ الحزب من أفكارٍ وأيديولوجيا، لأنّ أيَّ تناقضٍ سيكون بمثابةِ نقطةِ ضعفٍ ممكن أن تستغل من قبل المنافسين الآخرين، وبالتالي التأثير

(١) راسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد، التسويق السياسي والاعلام: الاصلاح السياسي في مصر، مصدر سبق ذكرة، ص١١٧.

على جمهور الحزب وناخبيهِ وسمعته.

ويمكن أن تستخدم الأحزاب والمؤسّسات السياسية والقادة السياسيين، الروابط الاجتماعية والثقافية والتاريخية والاقتصادية للتمكين في الساحة السياسية، من خلال إيجاد علاقات ثقافية مشتركة مع الجمهور، كأن يكون برنامج خطاب الحزب السياسي معبراً عن الهوية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهم أو مشابهاً لرؤيتهم أو تطلعاتهم، وبالتالي سيتمكن الحزب أو المرشح السياسي من إيجاد قيمة إضافية لبرنامجهِ تمكنهُ من المنافسة مع الأحزاب السياسية الأخرى.

فمن الناحية الاجتماعية ينبغي أن يدرك الحزب السياسي الواقع الاجتماعي بتركيباتهِ وفئاتهِ المختلفة، حيث لكلٍّ فئةٍ مجموعة من المشاكل والهموم تختلف عن الفئة الأخرى، ومن جانبِ الاقتصاد فإنّ المشكلات الاقتصادية هي الهم الأبرز لأغلب فئات المجتمع، وتشكل عنصر ترجيح مهم لنجاح هذه المؤسّسة السياسية أو تلك، بقدر تبنيها لهذه المشكلات والهموم الاقتصادية، وسياسياً ينبغي أن تكون حملات التسويق أكثرَ تركيزاً على مناطق الثقل الانتخابي للحزب، وبتبني هذه العوامل تتمكن الأحزاب والمؤسّسات السياسية والقادة السياسيين من التمكين على الساحة السياسية وكسب أكبر عدد من الجمهور[١].

٢- تكتيك الهجوم:

يعني قيام الحزب أو المرشح السياسي باستهداف مجموعات جديدة من الجمهور، لم تكن في حسابات الحزب السياسي أو مرشحيه، لأنها

(١) محمود جاسم الصميدعي، التسويق السياسي: الاسس والاستراتيجيات، عمان، دار زهران، ٢٠٠٠، ص ٩٣.

كانت مبتعدةً أو متجاهلةً قبل ذلك إلا أنهم يمثلون قاعدةً جماهيريةً واسعةً جداً، فيقوم منسقو الحملات التسويقية بطرح بعض الموضوعات التي تهم تلك الجماهير، مثلاً يتم طرح موضوع يخص البيئة وبالتالي لجذب انتباه المواطنين المهتمين بقضايا البيئة، ومن ثم إمكانية الحصول على تأييدهم في الانتخابات وكسب أصواتهم[١].

٣- الهجوم الشامل:

وذلك بأنّ يتم توجيه حملات التسويق السياسي إلى كل المناطق، سواء كانت الجماهير فيها من الموالين أو المعارضين أو المحايدين، وطرح البرنامج السياسي للحزب أو المرشح ومحاولة إيصاله إلى أكبر عدد من الجمهور، مع مراعاة أن يكون البرنامج السياسي مراعياً لخصائص وظروف كل منطقة، وذلك أن ينسجم مع العادات والقيم والتقاليد المتوارثة في هذه المناطق، ليأتي منسجماً مع ميول ورغبات سكان تلك المناطق ومن ثم التأثير بهم، وهذا النوع من التكتيك يتطلب موارد بشرية ومالية كبيرة جداً[٢].

٤- الهجوم الجزئي:

ويقصد به توجيه الحملات التسويقية إلى قطاعات جغرافية محددة، أو نوعية محددة من الجمهور، بحيث يمكن اعتبار كل قطاع على أنهُ سوق سياسي مستهدف، يمكن الوصول إليهِ بواسطة مزيج تسويقي متميز، وهناك من يرى أن التجزئة تمثلُ الجزء المعين من الجمهور المحدد، الذي يمكن أن يصنّفَ على ضوءِ العوامل الجغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية[٣].

(١) سامي عبد العزيز مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.

(٢) خلف كريم كيوش التميمي، مصدر سبق ذكره، ص٣١٦.

(٣) الطاهر بن خرف الله، مدخل الى التسويق السياسي، الجزائر، دار هومة، ٢٠٠٧، ص٩٣.

٥- الهجوم المباشر:

يقوم الحزب السياسي في هذه الحالة بتوجيهِ انتقادٍ مباشر إلى الأحزاب والقوى السياسية الأخرى المنافسة له في الساحة السياسية، ويرتكز هذا الأسلوب على محاولة إظهار وتضخيم نقاط الضعف للأحزاب المنافسة من أجل مهاجمتها، ومن ثم إظهار نقاط القوة والظهور بمظهر القوي أمام الرأي العام وجمهور المواطنين، وبالتالي استغلال هذه الاعتبارات لصالح الحزب ومهاجمة الأحزاب المنافسة له.

٦- الهجوم المضاد:

يأتي ضمن مرحلة رد الفعل في الحملة، ويكون الهدف من هذا التكتيك هو محاولة للتأثير على المؤيدين والمناصرين للأحزاب السياسية المنافسة، من أجلِّ كسبِ عددٍ بسيطٍ منهم، مثل قيام الأحزاب الإسلامية باستهدافِ مؤيدي الأحزاب الليبرالية[١].

٧- تكتيك الهجوم الوقائي:

وهو تكتيك دفاعي، لكنهُ يشرع بالهجوم على المنافسين قبل التعرّض للهجوم من قبلهم، مثل مهاجمة مواطن الضعف في الحزب السياسي المنافس، وإظهار العيوب والنواقص في حملتهِ فضلاً عن البحث في ماضي الحزب أو المرشح السياسي على تصريحات أو مواقف تتعارض مع تصريحاتهِ ومواقفهِ الحالية[٢] وتعتبر هذه المهاجمة الشخصية من خلال التناقض والأخطاء

(١) غادة عبد التواب اليماني، التسويق المعاصر وفن الاتصال بالجماهير، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٥، ص١٨٤.

(٢) اشرف فهمي خوخه، استراتيجيات الدعاية والحملات الاعلانية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٢، ص١١٧.

والمواقف السياسية السلبية، وتعتبر مهاجمة منطقية موضعية.

٨- التراجع التكتيكي:

يلجأ الحزب إلى هذه المرحلة عندما يخفقُ في تحقيق أهدافه، وبالتالي يعملُ على تخفيضِ حجمِ أنشطتهِ لأسبابٍ عديدةٍ قد تكون مشاكل أيديولوجية أو صراع داخليّ أو رغبة عند قيادات الحزب في إجراء تغييرات أساسية لأهداف الحزب وبرنامج العمل السياسي، هذا يتطلّب التخلي عن المؤيدين المحتملين ومن ثم التأكيد على الموالين الأساسيين للحزب، من خلال استرضاءهم وطمأنتهم على سياسة الحزب ومواقفه.

٩- تكتيك الدبلوماسية:

أسلوبٌ دفاعيٌّ يقومُ من خلالهِ الحزب أو المرشح بالتعاون والتقارب مع الأحزاب السياسية المنافسة، والتي تتباين معهُ في المبادئ.

١٠- الحاجة إلى التغيير:

يقومُ المرشح أو الحزب السياسي في هذا المجال بالتأكيد على رفع شعار التغيير، فهو يعكسُ دائماً رغبةَ الجماهير في التغيير، وأن يطرح نفسهُ هو البديل القادر على تحقيق طموحاتهم ورغباتهم في التغيير[١].

١١- التركيز على وسائل الإعلام:

القائمون بحملات التسويق للأحزاب السياسية يجب أن تكون لديهم علاقات قوية مع الإعلاميين بوصفهم قادةَ رأيٍّ ويستطيعونَ التأثير على الرأيِّ العام، من خلال العمل على تزويدهم بكلِّ أخبار ومستجدات الحزب التي يمكن ان يتم نشرها عن طريق الانترنت وغيرها من وسائل الاتصال[٢].

---

(١) غادة عبد التواب اليماني، التسويق المعاصر وفن الاتصال بالجماهير، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٥، ص ١٨٤.

(٢) خلف كريم كيوش التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧.

المحور الثالث
قواعد التسويق السياسيّ للأحزاب السياسية

١- قاعدة الترابط (التماسك):

يتمثلُ جوهر هذه القاعدة في أنهُ على منفذي حملات التسويق السياسي التأكد جيداً من القرارات السابقة للحزب أو المرشح السياسي، أو حملة التسويق السياسية، وما هي تصريحاتهم ومواقفهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البيئة السياسية، وذلك يأتي في حالة اتخاذ قرار جديد للحملة ينبغي الرجوع إلى القرارات السابقة، والتأكد من ملائمتهِ لها، وعدم التعارض أو التناقض في المواقف، وهذه القاعدة يجب أن تطبق في جميع مراحل التسويق السياسي، سواء كان في اختيار أسلوب جديد في استراتيجيات التسويق ليتلاءم مع حركات ومواقف المنافسين، أو في حالة اتخاذ قرار بسيط قبل تعيين موظف جديد في الهيكل التنظيمي للحملة، لأن التناقضات في المواقف تضعف من موقف الحزب، وبالتالي يؤدي إلى تشكيك الجمهور بالحملة السياسية ومخرجاتها[١].

٢- قاعدة إعادة الفحص المنتظم للحملات السابقة:

(١) مريهان منصور كمال ابو سنة، دور التسويق السياسي للأحزاب المصرية بالتلفزيون في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحوها، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

إن نجاح حملة التسويق السياسي وفعالياتها يكمنُ في إعادة تعريف عملية الاتصال بكاملها، أيّ بمعنى تجنب تطبيق استراتيجيات وحملات تسويق سابقة حتى وإن كانت ناجحة، ويجب على المسوِّق السياسي الابتعاد عن تطبيق حملات سياسية مكرّرة دون أي تعديل، لأن الحملة التسويقية في وقتٍ مضى قد لا تصلح في وقتٍ آخر، وهذا راجع إلى طبيعة البيئة السياسية المتغيّرة، لأن أيَّ تغييرٍ في أيِّ جزءٍ من السوق السياسي (المرشح المتنافس -التغيرات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية- توجهات الناخبين)، يحصل من الصعب تطبيق أيّ استراتيجيات سابقة على ضوء هذه المتغيرات، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

٣- قاعدة حد أدنى من التميّز:

إن حملات التصدير الإعلامي عبر التسويق السياسي، تتبنى قاعدةً مهمةً جداً وهي التأكيد على الميزة التنافسية للمؤسّسة، وضرورة توظيفها بشكلٍ أساسيٍّ في حملةِ التسويق السياسية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، فمن الممكن أن تساهم في جعل الحزب مختلف عن المنافسين الآخرين، فالتميّز يعدُ أحد الاستراتيجيات أو الخيارات التي يجب أن تتبناها المؤسّسات في البيئة التسويقية، لأنها تقدمُ دعماً مهماً قد يُسهمُ في نجاح المرشح أو الحزب السياسي[1].

٤- قاعدة الحد الأقصى للأمن (زيادة الأمان):

هذه القاعدة تشيرُ إلى نقطةٍ مهمةٍ جداً، وهي على الحزب السياسي أن يكونَ حذراً في التصريح والتعامل مع وسائل الإعلام، خاصةً في الأمور

(١) للمزيد ينظر: محمد سامي أحمد، التسويق الالكتروني، عمان، دار الميسرة، ٢٠٠٩، ص٧٧.

المستقبلية كأن يتوقع القائمون على الحزب حدث مستقبلي ما، لأنها قد تضعهم في موقفٍ أو ظرفٍ في غير صالحه، إذا لم يكونوا متأكدين تماماً من حدوثهِ مستقبلاً.

٥- قاعدة لغة الجسد والحواس:

إن حملات التسويق السياسي، تركزُ باستمرار على إظهار قيادات الحزب بأفضلِ صورة، من خلال الاهتمام بمظهرهم العام، وحضورهم الشخصي، فضلاً عن ذلك الاهتمام البالغ بحركات الجسد (لغة الجسد)، مثل: حركات اليد وتعبيرات الوجه ونظرات العينين وأوضاع الجسم و أوقات الصمت[١]، لأنهم يدركون بأنّ الكلمات تمثلُ جزءاً صغيراً من الرسائل المطلوب إيصالها للجمهور والناخبين، لذا أصبح موضوع تصميم لغة الجسد عملاً متخصصاً يقومُ بهِ مدربون لتعليم المرشح أو السياسيين، كيفية التعامل مع وسائل الإعلام، فضلاً عن تعليمهم كيفية المشيِّ والحديث والهيأة العامّة والنظر والابتسام، كل هذه الأمور لها دلالات معينة تؤثر على الجمهور، مما يعززُ موقفهُ أمام الرأيّ العام.

٦- قاعدة تكرار رسائل الاتصال:

الاقناع السياسي، يمثلُ واحدةً من مهام حملات التصدير الإعلامي عبر التسويق السياسي، حيث يسعى القائمون على الحملة الإعلامية التأثير على الجمهور وإقناعهم ببرنامجهم، ويهدف الاقناع السياسي إلى توجيهِ الرأيِّ العام لصالح الحزب أو المرشح للانتخابات بعدما يكون المواطن

(١) للمزيد ينظر: محمد حسن غانم، فن قراءة لغة الجسد: محاولة للقراءة من منظور نفسي - اجتماعي، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ط٢، ٢٠١٤، ص٢٠.

متردداً أو لهُ وجهةَ نظرٍ أخرى، فيسعى المسوِّقُ السياسي إلى استمالتهِ وكسبِ تأييده، إن عملية الاقناع السياسي والتأثير بالجمهور تتطلبُ تكرار الرسائل الاتصالية و بكثافة، سواء كانت بصورةٍ مباشرة (شخصي) أو عبر وسيلة ما (جماهيرية)، فضلاً عن ذلك أن تأثير الرسائل يكمنُ في مدى ملائمتها للواقع الاجتماعي والبيئة السياسية للناخبين، وبساطة لغتها مع تجنبِ الغموض في المفردات والرموز، إذ يكون تأثير الرسائل الإقناعية أكثر عندما تتضمن الأدلة والبراهين والشواهد التي من شأنها تغيير قناعات الأفراد[١].

وسائل الإعلام لها دورٌ مهمٌ في تكرار وإعادة الرسائل الاتصالية الخاصة بالحملة التسويقية، وتقديمها بأشكالٍ وقوالب متعددة، إذ تظهر في كلِّ مرةٍ وكأنها موضوع جديد، وهذه الخاصية هي من أبرز عناصر التأثير، وإن التكرار المستمر لأيِّ حملةٍ سياسيةٍ يؤدي إلى ترسيخ صورة المرشح في إذهان الجماهير والناخبين، وبالتالي التأثير في خياراتهم وتفضيلاتهم، حيث تؤدي زيادة التعرّض للرسائل الاعلانية إلى أن يتذكرها أعدادٌ كبيرة من الجماهير، وهذا يمكن الشخص من أن يتذكرها حتى بعد وقتٍ طويل من الإعلان[٢].

٧- قاعدة التعامل مع الرأي العام:

إن أهم قواعد حملات التسويق السياسي، الاهتمام بالرأي العام عند طرح أي برنامج أو رسالة سياسية، لأن التعرّفَ عليهِ يمهدُ الطريق أمام

(١) محمود شمال حسن، الصورة والاقناع، القاهرة، دار الافاق العربية، ٢٠٠٦، ص٢٠.

(٢) محمد عبد الوهاب، الاتصال التسويقي وتخطيط الحملات الاعلانية، بيروت، دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٥، ص٢٨٨

الحزب لإعداد تسويق سياسة تتفق مع تطلعات وخصائص الرأي العام، من خلال التعرّف على الأهمية النسبية للعوامل ذات التأثير القوي في كسبِ تأييد الناخبين.

إذ يقوم مسوقو الحملات السياسية، باستخدام مجموعة من الأدوات التي من شأنها جمع المعلومات عن البيئة السياسية في منطقة المنافسة السياسية، وهذا يفيد الحزب السياسي في حملتهِ التسويقية، لأنهُ يوفر قاعدة بيانات عن أسلوب وخصائص ورغبات وآراء الجمهور، ويتم ذلك من خلال عمليات استبيان الرأيّ، حيث تمكن القائمون على حملات التسويق السياسي معرفة توجهات الجمهور، ومدى فاعلية مشاركتهم في العملية السياسية، كذلك موقفهم من الحزب السياسي، وبيان مدى مساندتهم له، وأيضاً يُستفاد من عملية قياس الرأي العام في أن يقدم الحزب أو المرشح برنامجهُ السياسي على ضوءِ رغبات وتطلعات وآراء الناخبين، مما يؤدي إلى كسب تأييدهم ومساندتهم، حيث يشير العديد من الباحثين إلى أن واحدةً من أهم سمات المجتمعات المتقدمة، الاعتراف بأهميةِ الجمهور، واعتبار الرأي العام محورَ أيّ نشاطٍ اجتماعيٍّ أو اقتصاديٍّ أو سياسيّ[١].

(١) سالم محمد عبود و مالك خوشناو، الراي العام وصناعة القرار السياسي، بغداد، دار الدكتور، ٢٠١٥، ص١٤.

الخاتمة

بدأت الأحزابُ السياسية في تبني آليات حديثة للتصدير الإعلامي، وذلك عبر تبني حملات التسويق السياسي، وتطبيق استراتيجيتهِ وتكتيكاتهِ وقواعدهِ في الحملات السياسية، لإدراكهم بأنهُ الأسلوب الأنجح للحصول على مساندة الجمهور، والعمل على تعزيزِ رؤىً من شأنها أن تسهم في إمكانية انتماء عددٍ كبير من الأعضاء، فضلاً عن الحصول على تأييد الناخبين والفوز بالانتخابات، ومن ثم الوصول إلى السلطة، وهو هدفها السياسي، وهذا كلهُ يأتي من خلال القيام باستطلاعات الرأي العام، وبحوث السوق، ومن ثم تصدير البرنامج السياسي أو الانتخابي للجمهور، ليأتي منسجماً مع تطلعاتهم.

وإزاء ذلك كله، أصبح من الضروري على الأحزاب السياسية الناجحة أن تنتهجَ هذا الأسلوب الحديث، لتظهر بميزةٍ تنافسيةٍ عن بقيةِ الأحزاب السياسية في عملية تصدير خطابها السياسي وقياداتها، بعيداً عن تبني الأطر التقليدية في عملية تصدير الخطاب القائمة على الزعامات الشخصية دون البرامج والسياسات العامة، فضلاً عن تبني خطابات سياسية من شأنها أن تعزز من صعود الهويات الفرعية على الهوية الوطنية، كخطاب الطائفية والقومية والعشائرية، وبالتالي فالأحزاب المؤسّساتية الحديثة يجب أن تلتزم بالرؤى الحديثة للتصدير الإعلامي، لتقدم طرحاً مغايراً لما هو سائد، وهذا

من الممكن أن ينعكس على إمكانية أن تؤثر برسمِ صورةٍ ذهنيةٍ إيجابيةٍ لدى الجمهور، وبالتأكيد سينعكسُ إيجابياً من ناحيةَ التأييد الجيد والمساندة الحقيقية.

في خضم التفاعلات الديمقراطية
سلطة الصورة في الصراع السياسي

أ. م. د علاء مصطفى
جامعة بغداد
كلية الإعلام

المقدمة

تحوزُ الصورة مكانةً مرموقةً في ميدان التعامل السياسي، لما لها من خواصٍ ومؤهلاتٍ في الاستمالة والتعبئة والقدرة على الاقناع، وترتيب أولويات الجمهور المستهدف، وبذات الوقت إرباك المشهد المنافس، ونفث سموم التشكيك في بيئته، وهي إمكانية أورثتها إياها التطورات التقنية المتسارعة، التي حولت عالم اليوم إلى عالم صورة بفعل التكنولوجيا، وعالم الشاشة الرقمية وما رافقها من تصنيع مشاهد لم تعد تمكن المتلقي من فرز الواقع عن الافتراض، حتى أخذ يعوم فوق سيل متسارع من الصور المتزاحمة التي تؤثرُ شعورياً ولا شعورياً بترك ترسباتها في ذهنية المتلقي التي تكاد تفقد مناعتها، أمام التدفق المستمر والمعبأ أحياناً، بمشاهد صادمة تسيطر على المتلقي، وتتحكم بهِ من دون منحهِ فرصة ترتيب بنات أفكارهِ وفق سلم إدراك منطقي.

فهي، أي الصورة تحولت إلى قوةٍ مداهمةٍ تنفردُ بالمتلقي وتقحمهُ في واقعها المصطنع أحياناً بأسلوب استهلاكي سهل لا يتطلب استحضار المخزون للتفكيك والاستدلال، بل تناولها كوجبة سريعة، وبتوظيف مشاهد صادمة يزدادُ أثرها بصفتها سلطة فاعلة على المتلقي، وهي مؤهلات جعلت منها الأداة الأبرز في عالم الصراع بشقيهِ الساخن والبارد، لما لها من أثرٍ فاعلٍ في التلاعب بالأمزجة والتأثير في الاتجاهات، وهي مزايا رفعت من رصيد

الصورة في العمل الدعائي، وجعلتها في مقدمة أساليب الدعاية السياسية، ولا سيما انها تمتازُ فضلاً عن ذلك بسرعة الانتاج، ووفرته، وعدم تأثر الكم بالجهد، مع انخفاض تكاليفها مقارنةً بغيرها من أساليب الدعاية، وتوفر إمكانية التحكم بانتشارها جغرافياً وزمانياً، وهو الأمر الذي يوفرُ سعةً في العرضِ والاتاحة للجمهور المحدد، ناهيك عن ما توفرهُ من مرونة في تنويع المضامين، تبعاً لطبيعة الجمهور ومهاراتهِ في التعرّض، واتجاهه العقائدي، ورغباتهِ وميولهِ ومزاجه.

عليهِ فإنّ الصورة لم تعد أداةً لنقلِ الواقع، بل أمست أسلوباً دعائياً يصنعُ المشهد، ويرتبُ الأولويات وفق آليات التضخيم والمبالغة الايجابية والسلبية، وحسب دافعية القائم عليها، فهي لا تنقل المعاني فقط بل تعمل على تنظيمها، وإعادة إنتاجها وفق أولويات سياسية في عالم أخذَ التخاطبُ فيهِ يتحولُ من الكلمة إلى الصورة، وأخذت مراحل صناعة الرمز السياسي وتسويقه تحاكي السينما، وفنونها التشويقية ومهاراتها في إلباس المنتج صفاتٍ لا تمت لصفاتهِ الحقيقية بصلة، وهي حالةٌ تظهرُ واضحةً في المواسم الانتخابية.

ومع أنّ الدراسات الاكاديمية تطرقتْ للصورةِ وتوظيفها في الدعاية السياسية إلا أن ذلك لم يغلق الباب أمام تناولها بحثياً، نظراً للتغيرات السريعة التي تطرأ على ميدانها بفعلِ التقنيات التي جعلت من الصعب التمييز بين العالمين الواقعي والافتراضي، مما يولدُ فجوةً معرفيةً ما بين الواقع والدراسات البحثية لإشكالية ذات أهمية كبيرة، تتطلبُ البحث والتحليل للوقوف على أبعادها والغوص لملامسةِ مكنونها، للوصول إلى نتائج تمكن القائم على الإعلان من الإفادة من الصورة في عملهِ وتوظيف أبعادها كافة، في الجهد النفسي بغية تحقيق الهدف المُحدد الذي يسعى

إلى بلوغه، وهي أمور لا تتحقق إلا بالبحث الموضوعي، والتحليل المنهجي لمجتمعٍ بحثيّ، وعينة مبرّرة علمياً، وقد تمثلت في تحليل طوفان الصور التي رافقت التنافس انتخابات مجالس المحافظات في كانون الأول ٢٠٢٣، بغية الوصول إلى منطلقاتٍ واضحة، وأبعادٍ محددة تقللُ من نسب المحاولة والخطأ، فضلاً عن ما توفرهُ هذه الدراسة من إضافةٍ علميةٍ لموضوع متجدد بفعل التطور التقني، وما تركهُ على الصورة من مؤهلات، وهي أمورٌ أفرزت أهمية البحث، والحت على ولوج بحره.

عليهِ فإنّ إشكالية البحث تقوم على التساؤلات الآتية:

١- ما الدور الذي لعبتهُ الصورة في الدعاية السياسية للقوائم المتنافسة؟

٢- ما الدلالات السيميائية للصور الموظفة في الحملات؟

٣- ما الأسّس النفسية المعتمدة في اختيار الصور؟

٤- ما قوة أثر الصورة وسلطتها على المتلقي؟

٥- ما مدى توظيف التطورات التقنية وإمكانات الخداع البصري في إنتاج الصور وإخراجها؟

وتهدفُ الدراسة إلى تقديم إجابات علمية للأسئلة أعلاه عبر البحث في المشكلة، وتفكيك خواصها، للإحاطة بمكنوناتها ومن ثم تركيبها، باعتماد منهج علميّ يوضحُ المسارات، ويرسمُ الطريق بغية الوصول إلى نتائج دقيقة، وقد اعتمدنا منهجاً وصفياً لما فيهِ من امكانات الحصول على معلومات، وبيانات للظاهرة المؤطرة زمنياً، ويعتمدُ أسلوب تحليل الخطاب للكشف عن مكنونات الصور وأبعادها، ومن ثم محاولة استشعار جوانبها اللامرئية بمتابعة السياق، وعلاقته بالفضاء الثقافي، وهي جوانب لا تتحقق بأسلوب

تحليل المضمون الذي يعيقُ متابعة السياق، بتقديمهِ للكم المُقيّد للكيف في التفسير.

مفهوم الدعاية السياسية

الدعاية قديمة، وظهرت ممارساتها مع ظهور التنافس والصراع البشري، وهي توظفُ أساليب كثرة بهدف السيطرة على المجتمعات، وضبط الآراء والاتجاهات بما ينسجم وهدفها، وقد ازداد الاهتمام بمصطلحها أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، وهي جهود منظمة تهدفُ لنشر الأفكار والآراء وفقاً لرؤية القائم على الدعاية وهدفه المتمثل بالتأثير في آراء وانفعالات وسلوك الأفراد والجماعات، فهي عمليات نفسية تستخدمُ في ظروف الحرب والسلم، وهي تستخدمُ وسائل وأساليب اتصال للتأثير في عقول وأحاسيس المجتمع المستهدف لبلوغ هدفها القائم على اقناع الجمهور بأن يفكروا ويسلكوا الطريقة المطلوبة، باعتماد وسائل وأساليب تنسجمُ والتكنولوجيا المتاحة، فهي توظف أساليب متنوعة بتنوع الرسالة الدعائية وجمهورها المستهدف، لتتخذ من التكرار والتشويه، والتعتيم وتحويل الانتباه، والجوقة وإثارة الخوف، والتضليل والخداع، والتذكير بالماضي، أساليب لبلوغ هدفها، وتوظف الشعارات والشائعات والسخرية، وإثارة العواطف والنكتة وبالون الاختبار في مواضع محددة، وتعتمدُ على الرموز بشقيها اللغوي والصوري، وكذلك الصور لاستمالة المتلقي ومن ثم التلاعب بتوازنه للوصول الى مساحة اقناعية لاحقاً، مساحة تجعل من سلوكياتهِ منسجمةً واتجاه مصدر الدعاية. فالدعاية السياسية باختصار "محاولة التأثير علي الرأيِّ العام وعلى سلوك المجتمع أو المجتمعات، وهي اللغة السياسية الموجهة

للجماهير، والتي تستعملُ رموز وكلمات خاصة، وهدف دعائي للتأثير على موقف الجماهير إزاء قضية أو قضايا معينة".

ويوظفُ القائم على الدعاية وسائل الإعلام لأجل تشكيل رأيٍّ عام ينسجمُ والمسار الذي يريدهُ ويحدده، وهو يوظفُ لأجل ذلك مؤثرات ناعمة، تطوقُ تفكير المستهدف وتدفعه إلى التزام خطٍ سيرٍ محدد، دون قسرٍ أو تعنيف، فالدعاية هنا تقوم على صياغة خارطة سير تحل محل الأساليب القسرية ،"الدعاية لدى الديمقراطية كالهراوة لدى الفاشية"، تصنعُ المشهد، وتخلقُ عالمَ رموزٍ يوائم طقوس المجتمع وسياقاتهِ المحلية، لتجعل منها عاملَ تأثيرٍ وأداةَ ضغطٍ على المستهدفينَ لتغيير سلوكهم وفقاً للهدف المُحدد والمُدبر له، وقد يولدُ الرمزُ فجأةً أو يتخذ من حادثةٍ أو فعلٍ ما، منطلقاً ليتحول إلى رمزٍ مع الزمن، كما هو الحال مع رمزِ الحمار والفيل، اللذان يرمزان منذ القرن الـ١٩ وحتى اليوم، إذ اعتمدَ الديمقراطيون الحمَار كردِ فعلٍ على حملةٍ ساخرةٍ استهدفتْ مرشحهُ للرئاسة، ليتحول إلى رمزٍ للحزب. في حين ظهرَ الفيلُ كدالٍ على الجمهوريين في منشوراتٍ انتخابيةٍ ليستقرّ بعد سنوات شعاراً رسمياً للحزب، ومع الاستخدام المستمر أصبحت هذه الرموز بمثابةِ هويةٍ تفصلُ بين المعسكرين، والحال يمكن سحبهُ على الحالة العراقية التي تؤشرُ تحول صور بعض رجال الدين والشخصيات السياسية إلى أيقوناتٍ تحيطُ بمساحاتٍ جماهيريةٍ وتضبطُ مسارها ايديولوجيا، أيقونات تدلُ النظرةُ إليها على تيارٍ محددٍ بيسرٍ ودون عناءِ تفسير، وهو تنميطٌ يسهلُ عملية الدعاية، ويعززُ من دافعيتها، ويتم عبرَ خطابٍ يضخمُ صفات ومميزات مؤسّسةٍ أو شخصٍ مُحدد، واعتماد آليات تسويق لا تنعزل عن السياق المحلي الذي يعزز قوة الرسالة الدعائية إن أحسنت توظيفه، مع محاكاة التغيّرات الجذرية في مستوى وأساليب وتقنيات

الإعلام بشقيهِ التقليدي والجديد، وهي تغيّرات تؤشرُ ازدياد دور المستقبل وارتفاع شأنيتهِ داخل النموذج الاتصالي، فالتفاعل غير أساليب التأثير، وفرض على القائم بالدعاية مغادرة النماذج القديمة القائمة على خطابٍ موجهٍ يُنطقُ ولا يُسمع، واعتماد استراتيجية متوازنة في التعاطي مع الجمهور المستهدف، وتنويع النصوص وإلباسها مظهراً يجعلها مألوفةً وغير دخيلةٍ على السياق القيمي لضمانِ عدم اصطدامها مع القيم الراسخة والنمطية المستقرة، فسمة الرأي العام الاصطدام مع ما يعارض ثوابته، وما يؤمنُ بهِ حتى لو كان على خطأ، وهي حقيقة معقدة تدفعُ صانعَ الرسالة إلى تحويل انتباه الجمهور إلى موضوعٍ يتناسبُ مع هدفه، وفي أحيانٍ أُخر قد يلجأ إلى إثارةِ الأزماتِ وافتعالها بهدفِ حرفِ أنظارها أو لدفعها لعمل ما يبررُ لهُ القيام بردٍ دبِّرَ له، وصاغَ تلك المقدمات ليصله عبر طريق غير مباشر، ومن يراجع الدعاية الاسرائيلية يجدُ أمثلةً كثيرةً لأزماتٍ صيغت واستثمرت بشكلٍ متقن، عبر ممارساتٍ نفسيةٍ وثقافيةٍ مكنتها من التلاعب بالعقول، بالاستعانة بالتقنيات الحديثة التي منحتها قدرة التفاعل، وفرضت مسارات ديناميكية على المنظومة الدعائية داخل المجتمع الداخلي والخارجي، بمعنىً آخر عدم التعامل مع الجمهور بأساليب سلبية تفرضُ عليهِ التلقي فقط، بل حولتها إلى جسرٍ بمسارين يمنحُ مساحةً للنقاشِ والحوارِ وإثارةِ التساؤلات، ثم طرح الحلول للخروج بموقفٍ مشتركٍ يمكنُ من التهيئةِ لصناعةِ حدثِ "الهدف المقصود"، ليظهر وكأنهُ إفراز لحراكٍ طبيعيٍّ غير مقصود، في حين أنّ حقيقة صيرورتهِ تعودُ لمراكز قوى وغرف تفكير مكنتهُ من النموِ حتى الوصول إلى مرحلةِ النضج التي تمكنهُ من الظهور، فـ "الفعل السياسي ينبني على شرطِ التبادل، أي يفترضُ الآخر الذي سيتواصل معهُ عن طريق الأفكار والمقاصد والتصورات والمشاعر والانفعالات والرؤى ووجهات النظر

التي يمكن أن تتماشى مع محيطهِ ومع طريقة عيشه، والتي لا يمكن أن تتحقق بمفردها بل عن طريق التواصل". وليس بالضرورة أن تكون السلطة هي مفقسُ الأحداثِ والرحمِ الحاضن لها، وبالذات مع وجود الفضاء الالكتروني الذي حَطمَ أسوارَ حرّاس البوابة، ومكن مراكز التأثير الدينية والسياسية والاجتماعية من تحريكِ الأحداث دون الرجوعِ للسلطة.

القوة الدعائية للصورة

تمتازُ الصورة بقوةٍ تأثيريةٍ هائلةٍ لما تحملهُ من طاقةٍ تعبيريةٍ ذات ارتباطٍ بالخواص السيكولوجية والفسيولوجية، لا تصف خطابها بالمباشرةِ والوضوح الذي يُسرِّع الفهم، ويُوسِّعُ قاعدةَ التأثير، وهي قدراتٌ كامنةٌ تمدُ الخطاب الدعائي بقدرةِ جذبِ المتلقي، وسرعة لفت نظرهِ إذا أحسن تنسيقها، فضلاً عن اتساع قاعدة تأثيرها لسهولةِ استيعاب مضمونها، وعدم اشتراطهِ مهارات تعُرَض ومستوىً ثقافيّ، ويتوجُ ذلك كله، قدرتها على إحداثِ مخاطبةِ الأعماق، ومداعبة النفس بإثارةِ كوامن الماضي، بالتعبير عن حالاتِ الحزن والفرح والغضب بوضوح، فالصورةُ خطابٌ يتسمُ بالسهولةِ والوضوح، ويتسمُ بالحيويةِ وهو أقربُ إلى عالمِ الواقع إذا ما أحسن توظيفهِ بشكلٍ تراكبيٍّ قادرٍ على صنعِ مشهدٍ دراميٍّ تفاعليٍّ يُديمُ استمرارية الرسالة إلى مراحلٍ لاحقةٍ في ذهنيةِ المتلقي، وفقاً لسيناريو سجاليٍّ بين طرفي المنظور عن طريق العين والمخزون الثقافي.

وتذهب البحوث التجريبية إلى أن الصورة والأشكال المرسومة تكون أشدُ وقعاً على بصيرةِ المتلقي، وهي أسرعُ من اللغة اللفظية، وأكثر كفاءة في

إيصال الفكرة المحددة، وأكثر رسوخاً، وأطول ثباتاً في الذاكرة من الجمل المكتوبة، فهي تضفي المصداقية على الرسالة، وتلخصُ معاني واسعة، وتقرّب المشهد لفكرِ المتلقي، وتدعم المعاني الواردة في الرسالة ونصوصها اللغوية، والصورة ليست كياناً معزولاً عن الفضاء الاجتماعي، بل أنها دلالة ذات بعدٍ ثقافيٍّ أكسبها إياه المجتمع الفرعي، وأورثها خواصه "فلا وجود لصورة تدل فقط على ما تقدمه للعين"، وهي دلالة لا تقتصر على المرئي منها، بل أنها مضمنة بإيحاءاتٍ لا مرئية، وهي جوانب تتطلّب من القائم على بناء الخطاب الدعائي، الانتباه للخواص لأجل انتاج دلالات تصب في مسار هدفه، وقادرة على الإحالةِ على معانٍ بعينها، وهنا تبرزُ علاقةٌ حاكمةٌ لنظرةِ المشاهد للصورةِ واتجاهها، تبعاً لوضع الصورة واتجاه حركتها، فلكلٍّ وضعيةٍ دلالاتٌ متعارفٌ عليها اجتماعياً، فإن كانت أمامية فإنها تثيرُ سجالاً بين أنا "الصورة" وأنت "المشاهد"، وتولدُ تفاعلَ المشاركة لديه، في حين تتمحورُ الوضعيةُ الجانبيةُ حول أنا "المشاهد"، وهو "الصورة"، حيث تستمرُ النظرةُ مفتوحةً ماسحةً جميعَ فضاء الصورةِ بحثاً عن الهدف، ويتحددُ الوضع الثالث بالوضعيةِ الخلفية التي تعطي دلالة النهاية أو الانسحاب والتخليّ عن المواجهة، فالصورةُ هنا عالمٌ مرئيٌّ يحيلنا إلى لا مرئي ايحائي يخاطبُ الموروث الثقافي المتشكل بفعلِ ممارساتٍ وتراثٍ فرعي، وهنا تتبارى مرئيات الصورة مع الخزين الثقافي المتراكم لإنتاج الفهم السابق لإصدار الموقف، وهو سجالٌ تأخذُ فيهِ لغة الجسد موضعها المتميز والمؤثر في حسم النتيجة، لما يعطيهِ من ايحاءات ودلالات تفوق النص المباشر أحياناً، فإن تعارضت وضعية الصورة مع النص شَعَرَ المتلقي بالامتعاض، حيث لا يُستحسن وضعُ صورةٍ جانبيةٍ أو خلفيةٍ مع نصٍ يدعو إلى المشاركةِ والتفاعلِ والانضمامِ لموقفٍ ما.

عليهِ فإنّ الصورةَ مغريةٌ بما تحملهُ من خواصِ مداعبةِ المشاعر والغرائز، وهي ترفعُ عن متلقيها عناءَ القراءةِ والاصغاء، وتعفيهِ من مشقةِ التفكير والاستنتاج، و تمنحهُ بدلاً عن ذلك متعةَ الاسترخاء، وتمدُ جسورَ تواصلٍ مع المتلقي إلى حدِ ظهورِ نتائج سريعة في بعض الأحيان، نتائج يمكن ملاحظتها على مزاجِ المتلقيّ وملامحه، لاسيما في الصور المشحونة إنسانياً، وهي حالةٌ تؤثرُ على العقلِ وسلامة التفكير، وتوسع مساحة الغريزة على حسابه، وهكذا تغيب الأسئلة العميقة، والتشكيك الذي يرافقُ عملية التأملِ لصالح الصورة التي تذهبُ إلى العقلِ دفعةً واحدةً لتستقرَّ فيهِ في اللحظةِ ذاتها، وتركِ أثرها على منطقِ التفكيرِ الذي يتفاعلُ حسبَ مخزونهِ الفكري والعاطفي.

صناعة الصورة

وإذا أخذنا بنظريةِ السياسة الرمزية، وأهمية الرمز في السلوك السياسي، وهو سلوكٌ تفوقُ عاطفيتهُ بنسبةٍ كبيرةٍ عن العقلانية التي تؤطره، ويمكن ملاحظة ذلك بتحليل سريع للخطاب السياسي للكشفِ عن أساليب إثارة الجمهور عبر المثيرات العاطفية، وهي مثيراتٌ تدفعُ السياسي إلى الانتباهِ لقوةِ الصورةِ وشدةِ أثرها في تحفيزِ الجمهور، والتلاعب بمشاعرهِ وتحريكهِ كيف يشاء إذ ما أحسن صناعتها وأتقن توظيف التطورات التقنية المتسارعة، التي حولت عالم اليوم إلى عالمٍ افتراضيٍّ بفعلِ التكنولوجيا، وعالم الشاشة الرقمية وما رافقها من تصنيعِ مشاهد لم تعد تمكن المتلقي من فرز الواقع عن الافتراض، حتى أخذ يعوم فوق سيل متسارع من الصور المتزاحمة التي تؤثرُ شعورياً ولا شعورياً بتركِ ترسباتها في ذهنيةِ المتلقي

التي تكادُ تفقدُ مناعتها، أمام التدفق المستمر والمعبأ أحياناً بمشاهد صادمة تسيطر على المتلقي وتتحكم به من دون منحه فرصة ترتيب بنات افكاره وفق سلم ادراك منطقي.

فهي، أي الصورة تحولت إلى قوةٍ مداهمةٍ تنفردُ بالمتلقي، وتقحمهُ في واقعها المصطنع أحياناً بأسلوبٍ استهلاكيٍّ سهل، لا يتطلب استحضار المخزون للتفكيك والاستدلال، بل تناولها كوجبةٍ سريعة، وبتوظيف مشاهد صادمة يزدادُ أثرها بصفتها سلطةً فاعلةً على المتلقي، وهي مؤهلاتٌ جعلت منها الأداة الأبرز في عالم الصراع.

فالتطور التكنولوجي متجسّداً في عالم رقمنة الصورة وما تركهُ من أبواب مفتوحة، قد قدم للقائم على الدعاية السياسية إمكانات رسم الواقع وتفتيتهِ ومن ثم إعادة تركيبهِ وفقاً لأهدافهِ ومن ثم مداهمة المتعرِّض، واقحامهِ في سيناريوهات تخلطُ الحقيقة بالمصنع، وبفعل مناظر الايحاء ومشاهد الصدمة والترويع أخذَ المتلقي يعيشُ أجواءً متضاربةً ذات ملامح إيحائية توصلهُ إلى مرحلة أشبه بالتقمص مع تقليل حدود الخيال بتقييد أبعادهِ الاستنتاجية برسمِ أُطرِ العالم الافتراضي، وتحديد نهايات المؤول، على نحو تتدفق بأسلوبٍ يطرحُ النتيجة القابلة للتصديقِ قفزاً على مراحل الاستدلال والتعليل والأسباب والمسببات، وهي طريقة تناسبُ خاصية الكسل العقلي التي تعد من خصائص النفس الإنسانية، وهكذا نستنتجُ أن الصورة صناعةٌ قادرةٌ على رسمِ المشهدِ وتسويق الرمز السياسي كما تريد، وبتضخيم يفوقُ الحقيقة أو تقزيم يُصادر الأصل فـ"الصورة بإمكانها أن تقوم بالترويج والتسخيف، من خلال التصغير والتعظيم والتحقير، للوقفة أو اللقطة التي يريد المصوِّر أن يصوِّرها للزعيم أو الهدف".

صناعة تبدأ من المصور الذي لن يكتفي بتوثيق الحدث ونقله، وإنما

إعادة بناء المشهد واخضاع لقطتهِ لتبعيتهِ السياسية والاجتماعية، واخضاع ملامحها لرغبتهِ وتطويع مضمونها لتعزيز معلومتهِ ودعمها، عبر التلميع والتنقية والإضاءة ونسب تدرجها لتُظهرَ لنا صورةَ الزعيم إنسانًا او وحشًا، مفكرًا متأملاً، حنونًا ينحني للاستماع للمظالم، وهي زوايا تغير دلالة الصورة وتفترضُ مهارة مصوّر يوصلُ مادة خام دسمة للقائم على الدعاية إن لم يكن يعمل بتوجيههِ غالبًا، وهو بذلك يمارسُ دوراً تسلطيًا يسلبُ من الصورة استقلاليتها.

إن ما نراهُ من صورٍ هي في الغالب ليست عفويةً، ونادراً ما تكون طبيعةً قافزةً لحاجز المعالجة، فالصورة التي يصوِّرُها المصوِّر هي نشاطٌ فكري يذهبُ نحو الحقيقة - لنضع في الحسبان أنَّ هناك الكثيرَ الكثير من الصور التي يلتقطها المصوِّر تخضع لمعالجات، تضعها بين خطوطٍ مرسومةٍ تهدفُ لبلوغِ هدفٍ ما عبر إثارةِ نقاشٍ ما بين المتلقِ والصورة، هو أشبهُ بحوارٍ دراميٍّ ينتهيّ بموقفٍ أو شعور، حوارٌ يعتقدُ أنهُ يجريهِ مع موقفٍ بصريٍّ صادقٍ التقطتهُ عدسة، بينما حقيقتهُ مخالفة، ومُعاد رسمها بلمساتٍ مؤدلجةٍ تحاكي معطيات الواقع ورغبة الجمهور الباحث عن صفاتٍ معينة، ووظائف نمطية في السياسي أو المرشح، تكاد تكون مثاليةً غالبًا، مثالية يتخذها صانع الصورة خارطةً تحددُ مسار صناعتهِ ليبرزُ في النهايةِ الصفات المطلوبة عبر مزاوجةِ أهدافهِ برغباتِ الناخب أو الجمهور.

سلطة الصورة

تكمنُ سلطة الصورة في قدرتها على التشكّلِ والتقلّب، لما تتسمُ بهِ من مرونةٍ وطواعيةٍ اكسبتهُ إياها التطورات التكنولوجية، التي حولت الفضاء الإعلامي إلى أشبه ما يكون بطوفانٍ بصريٍّ يغمرُ المتلقي بسيلٍ من الصور، تعقدُ عملية فرزهِ لها لسرعةِ سريانها وحركتها وتبدلها، وبالتالي انغراسها في ذهنيتهِ وإحداثِ علاقةٍ أقرب للتبعيةِ بينها وبينه، فهي التي تقحمهُ في عوالم ما كان يفكرُ بولوجها، ومن ثم سحبهِ إليهِ وتنظيم مسارات مداركهِ تبعاً لحدودها، وهي مسارات تنتقلُ أحياناً إلى مساحةِ تجاربٍ مصورةٍ لجغرافيا سياسية مختلفة، وتجسير تفكيرهِ معها، وهكذا يضعُ واقعهُ في قوالبها ليخرج برؤيةٍ تتفقُ معها، وهي خاصة تعززُ قوتها على شحن المتخيل الجمعي، في زمن يمسكُ فيهِ الإعلام بمقاليد صناعة النجوم وتسويقهم في مختلف الصنوف، وهي خاصية تعززت بظهور الوسائط الجديدة، وبروز سلطة مواقع التواصل الاجتماعي وما تؤديهِ من مهام في تعبئةِ الرأي العام وتحريكه، حتى تداخلت الحدود بين الحدث الحقيقي والحدث الذي انتجتهُ وسوقتهُ الصورة، وهي صناعة تطمرُ الأحداث المهمة احياناً، وترتقي بحدثٍ أقلِّ أهميةٍ وتجعلها متسيِّدةً للمشهد.

إن ردود الفعل المتفاوتة حول صورة واحدة تنتمي لأيديولوجيا واحدة، وتتضمن معانٍ محددة لا تنحصرُ بحدودِ الأشخاص، أي من شخصٍ لآخر

حسب تفاوت الثقافات والتركيبة النفسية والإطار السوسيو تاريخي الذي يمكن التلاعب عبرَ الأشكالِ والحوادثِ والأصواتِ والنغماتِ الموسيقية واللغوية المرافقة، بل أن نظرةَ شخصٍ واحد لذات الصورة، قد تختلفُ من زمنٍ لآخر، حسب مزاجهِ والميل النفسي في زمن المشاهدة، وهي معطيات تحتمُ على المتلقي التعامل مع هذه الدلالات المكثفة لخطاب الصورة، والمشيَّدة على أبعادٍ إنسانيةٍ وسياسيةٍ ونفسية، تعاملُ المحلل النفسي القادر على فكِ الشفرات، وتحليل الرموز، واستخراج المكامن، إلا أنهُ هذه الحتمية لم تعد تتحقق أمام تدفق الصور الطوفاني، مما يمكن القائم على إنتاج المشهد الصوري بإثارةِ رغباتٍ دفينةٍ وبدائيةٍ أحيانًا لدى المستهدف، ليضمن انحيازه دون إشعارهِ وإثارة مصداتهِ المناعية، وهكذا يلجأ للعزف على الأوتار الحساسة، واللعب على الغرائز، الجنسية منها والنرجسية وحب الذات والانتماء للمجموعة، واحيانًا اللعب على جزئية الرغبة بالاطلاع على خصوصيات الآخرين، وهي مواطن ترفعُ من شأنِ الصورةِ وسلطتها إذ ما وظفتْ بشكلٍ سليم، يشبع هذه الرغبات أو يوهم المتلقي بإشباعِ بعض هذه الرغبات أو جميعها.

عليهِ فإنّ الصورةَ قادرةٌ على إنتاجِ مشهدٍ والوصول إلى نتائج تحدد مسارات، وتضع نهايات ما كان ممكناً الوصول إليها لولا هذا المنتج الصوري، ومراجعة التراث القريب تقدم لنا شواهد ملموسة، وأبرزها ذلك المشهد الذي تم تصويره في ساحة الفردوس في قلب بغداد لإسقاط تمثال صدام حسين، وتم تسويقه ببراعة جعلت منهُ النهاية الرسمية للنظام حين دمجت رمزية التمثال بشخصِ رئيس النظام، وهكذا أُسدلت الستار، وأقنعت المجتمع المحلي وحتى الخارجي بانتهاء الحملة قبل إعلان النتائج على الأرض، لتثبت قدرتها على أن توظفَ في وعيِّ المتلقي فكرةً لا تنسجمُ مع واقعِ الحال كليًا،

ولتؤكد قدرتها على تركيب المشهد وبما يحقق غايةً محددةً بأخذِ المتلقي إلى المساحةِ التي تريد، وإن كانت مصطنعةً ومتناقضةً مع الواقعِ أحيانًا، في زمن تسيُّد الصورة وخطابها.

إن الخواص التي تملكها جعلت منها الأداة الأهم في مخاطبة الجمهور، والعمل على اقناعهِ بالبرامج والمشاريع السياسية بغية التأثير فيهِ واستمالتهِ والعمل على تعبئتهِ في مسارٍ يُعززُ من حظوظِ الحزب السياسي أو المرشح في الحملات الانتخابية، وكذلك توظيفها في الجانب السلبي عبر استهداف المنافس والتشكيكِ به، والتقليل من أهميةِ برامجهِ عبر عمليات مبالغة وتضخيم وتهويل بعيدة عن وظيفة نقل الواقع، تقوم بإثراءِ التفاعل والتأويل، وترسيخ بناء رمزي في الأذهانِ لا يتطابق مع الأصل، رمزيات لا يتمكن الشعار من تسويقها جماهيريًا، ومن ثم تحقيق استمالة تمهد لعملية اقناع لولا تزاوجهِ بالصورة، وهي صورةٌ تمرُ بعملياتِ إنتاجٍ تقربها أحيانًا من وظيفة الكاريكاتير السياسي.

فالصورة صناعة يتولى القائم عليها توجيه الرمز السياسي، ورسم خطواتهِ وحركاتهِ بل وحتى الإيماءة لإنضاج رسالة ذات وقعٍ مؤثر، فهي تجاوزت إطارها الفوتوغرافي لتصبح صناعة ثقافية وسياسية في عالم يشهدُ تراجعاً لنسب تأثير المفاهيم والايديولوجيات لصالح الرمز السياسي وصورته، لتتحول إلى كائنٍ وظيفيٍّ غير مستقل، يلجأ إلى تسويقِ مجموعة من المواقف، ويُعقد المقارنات لإظهار التفوّق، والغلبة، والتميّز بالمواهب والقدرات، وتعزيزها في الأذهان بتزامنٍ مع إثارة المخاوف، والتشكيك بالغير، والتركيز على بواطن ضعفهِ وإثارة التساؤلات حوله، وتعتمد أدوات وتلتزمُ بمنهجٍ يراعيّ القيم الثقافية والطبيعة المجتمعية والنفسية، فالصورة تنوبُ عن المترشح وهو غائبٌ تماماً، لتتولى دورهُ في إيصال الرسائل التي

يريد، وإحداث محاورة مع الناخب بالانطلاق من وضعيةِ الصورة التي تعطي كل وضعية لها دلالات وايحاءات محددة، إذ تتسم الوضعية الأمامية بإثارة التحدي أو طلب الحوار (سجال) بين الصورة والمشاهد تخرجهُ أحيانًا بنتيجةٍ قد تنعكس على سلوكه، في حين تجسّد الوضعيّة الجانبية أن يكتشفَ الحكاية السردية وانسجامها بين المرشح والمتفرّج، بمعنى أقرب هي تتمحورُ حول أنا "المشاهد"، وهو "الصورة"، حيث تستمرُ النظرة مفتوحةً ماسحةً جميع فضاء الصورة بحثاً عن الهدف، وفي وضعية "الثلاثة أرباع" ترتفع من منسوبِ الغموضِ والتعقيدِ والنرجسية، بينما تؤشر الوضعيّة الخلفية للنهايةِ والتشاؤمِ واليأسِ والتخلي عن المواجهة، ويمكن الإفادة منها لاتخاذها منطلقاً لمرحلةٍ جديدة.

ومراجعة تحليلية للصورة السياسية التي تسيَّدت الحملة الانتخابية لمجالس المحافظات في كانون الأول ٢٠٢٣ تظهر بوضوح الماكينة الدعائية التي تجاوزت في تضخيمها للخطاب، الصلاحيات المحددة لمجالس المحافظات، حين نقلت المنافسة إلى صراعٍ بين رموز سياسية استحضرَ بعضها ماضيهِ وصفحات منجزاتهِ في عمليةٍ تسويق ضخمة، غيّبت المرشحين أنفسهم، وهو أمرٌ يمكنُ ارجاعهُ إلى عدم امتلاك الكيان الانتخابي لرموز انتخابية (براند)، وبالتالي تركيزها على صورةِ الزعيم الذي دارت حوله الحملة لتؤكد حضور الزعيم عبر صورهِ التي تحاول عقد محاورات مع من ينظر إليها، في وقتٍ اشرت بعض المحافظات تراجع ذلك النهج لصالح دلالاتٍ خدميةٍ ارتدى ثيابها بعض المحافظين ممن خاضوا غمارَ التنافس بالاستناد إلى ماكينةِ السلطة المحلية ومنجزاتها، في وقتٍ اكتفت تحالفات أخرى بخطابٍ معتدل، وهادئة تعملُ على كسبِ الناخب مع تقديم بعض الرموز المحلية المؤثرة لكسبِ التأييد، وهي حملة شهدت في بعض فصولها صراعات وصلت

إلى حدِ التسقيط الانتخابي، في مشاهدٍ صوريةٍ اعتمدت عمليات انتاج صور، وإعادة تركيبها للوصولِ إلى هدفٍ ما.

كما أن ما لا يمكن مغادرتهُ في هذا الإطار، عمليات نزع الفرد من وضعهِ الاجتماعي لتحولهِ إلى بضاعةٍ ذات طاقة جذابة تتسلّحُ بالإغراء، وهو ما تم تأشيره على كثيرٍ من الصور التي عالجت صورة المرأة في الحملات الانتخابية بشكلٍ مثيرٍ ومغرٍ، وتقديم مادة جاهزة لصفحات التواصل الاجتماعي التواقة لما يجلبُ الأنظار، ويحصد الاعجاب.

وقد توصل البحث في ضوء ما تمخضَ عنهُ بإطاريهِ النظري والميداني إلى مجموعةِ استنتاجات تتمثلُ في:

١- إن العصر الذي نعيشهُ يخضعُ برمتهِ للنظام البصري، وإن ممارسة السلطة السياسية تحتمُ ضبط صناعة الصورة، وتدفقها، للسيطرةِ على المشهد والتحكم في صناعةِ عوالمه.

٢- لا يقتصر دور الصورة على نقل الواقع، بل تعمل على صناعة الحدثِ وتضخيمهِ ليغطي على الواقع الأصلي، ويحولُ الأنظار عنهُ لصالح الواقع المنتج.

٣- للصورة سلطةٌ فاعلةٌ على المتلقي، بما لها من قدراتٍ على التلاعبِ بالأمزجةِ والتأثير في القناعاتِ وتعديل الاتجاهات، وهي مؤهلاتٌ جعلت منها الأداة الأبرز في عالم الصراع بشقيهِ الساخن والبارد.

٤- اعتماد الطبقات والأحزاب السياسية على القدرات البصرية للصورةِ في تحقيق أجندات معينة، وتوظيفها في إدارة الصراع الايديولوجي والانتخابي، لما لها من قدرةٍ على أن توظفَ في وعيِّ المتلقي فكرةً غير مطابقةٍ تمامًا لواقع الحال، ناهيك عن انتاجها لعوالم وهمية تستخدمها

لتحقيق مصلحة ما.

٥- للصورةِ دورٌ كبير في تحريك الجمهور، ورسم مساراتهِ باختلاف مداركهِ ومهاراتهِ لما تتمتع بهِ من سهولة التعرّضِ والقدرةِ على اظهار المشهد وتجنب الاستدلال، حتى أمسى عالم اليوم عالم الصورة، وهي تستندُ إلى مؤثثات أيقونية، ومهارات تقنية، تجعل منها سلاحاً خطيراً في الحروب الحديثة.

٦- أكدت العلاقة الجدلية بين الزعماء والصورة، عبر استحضار هوية الزعيم بسيناريو صوري متكامل يؤكد حضورهُ الكامل عبر الصورة، ليرسخ قاعدة: إن صورة الزعيم هي التي (تؤكد) حضور (الزعيم) وليس العكس.

٧- نزع الفرد من وضعهِ الاجتماعي لتحولهِ إلى بضاعةٍ ذات طاقة جذابة، تتسلّح بالإغراءِ وهو ما تم تأشيره على كثير من الصور التي عالجت صورة المرأة، وأضفت عليها عوامل إثارة جعلتها مادةً لصفحات التواصل الاجتماعي.

٨- تعمل الصورة على مداهمةِ المتلقي، والتلاعب بتوازنهِ النفسي عن طريق إجادة التلاعب بالمؤثرات النفسية وتوجيه ذهنيته وأحاسيسه بأساليب تربك التسلسل المنطقي للتفكير.

٩- لم تعد الصورة تسجيلاً للحظة مرئية في مكانٍ ما، إذ تجاوزت وظيفتها التقنية، ودخلت في عملية الصياغة الذهنية، وفي لعبة الحقيقة والتزييف ولعبة التنميط والقولبة والنمذجة، وفي مختلف أبعادها الإعلامية والثقافية والترفيهية والسياسية.

١٠- اتاحت تقنيات التصوير وخدع الاضاءة، والتحكم بنسبِ الألوان،

أجواءً ايحائية تقرّبُ الواقع، وتديم تفاعل المتعرّض مع الصورة، والانتقال بهِ إلى أجواء المرسل وأحكامهِ بزواياه.

المصادر والمراجع:

١- د.علاء مصطفى، أساليب الاقناع في الحملات الانتخابية، بغداد: مركز اليقين،٢٠١٢.

٢- نعوم تشومسكي، هيمنة الاعلام، ترجمة إبراهيم يحيى شهابي، دار الفكر، ٢٠٠٣.

٣- غى دورندان، الدعاية والدعاية السياسية، الف رزق الله (مترجم)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٨٦.

٤- الطيب معاش، دور القوى الاجتماعية في إفراز النخب السياسية، دراسات اجتماعية، العدد ١٤، أبريل ٢٠١٤.

٥- شريف درويش، تقييم أداء الإعلام في الانتخابات الرئاسية، مجلة آفاق سياسية، العدد ٧، يونيو ٢٠١٤.

٦- صالح الرفاعي، من يصنع صورة الزعيم، عمان،٢٠٢٢.

7- Dan Nimmo, Political Image Makers and the Mass Media, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 427, Roleof the Mass Media in American Politics (Sep., 1976)

8- (Stuart J. Kaufman, Symbolic Politics as International Relations Theory, (Oxford Research Encyclopedias, United Kingdom, May 2017

9- Stéphane Langlais, The Meaning of Leadership in Political Systems, (Master's Thesis, Linnaeus University,2014

١٠- فاطمة الزهراء عبدالفتاح، صناعة الأيقونات: نماذج توظيف الإعلام فى بناء الرموز السياسية، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٠، أبريل ٢٠١٨.

١١- د.محمد عثمان الخشت، الشائعات، اسرار التكوين وفنون المواجهة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.

١٢- إلزا غودار:أنا أو سيلفي إذن أنا موجود تحولات الأنا في العصر الافتراضي، ترجمة وتقديم: سعيد بنكراد، المغرب، المركز الثقافي للكتاب، ٢٠١٩.

١٣- ريجيس دوبري، حياة الصورة وموتها، ترجمة: فريد الزاهي، المغرب، دار أفريقيا الشرق ٢٠١٣.

١٤- سعيد بنكراد: بين اللفظ والصورة، تعددية الحقائق وفرجة الممكن، المغرب، المركز الثقافي العربي، ٢٠١٧.

١٥- عبد الغني عماد: سوسيولوجيا الهويّة، جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٩.

١٦- محمد شوقي زين، الثقافة والصورة، أشكال تأويلية ومهام فكرية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢.

١٧- و.ج.ت. ميتشل، الأيقنولوجيا، الصورة والنص والأيديولوجيا، ترجمة: عارف حديفة، البحرين، هيئة البحرين للثقافة والآثار، ٢٠٢٠.

١٨- ريم الشريف، خصائص الاستراتيجية الاعلامية، سيميولوجيا الخطاب وبنية الصورة، القاهرة، المكتب العربي للنشر،٢٠١٩.

١٩- أحمد دعدوش، قوة الصورة، منشورات السبيل،٢٠١٤.

٢٠- بشير عباس العلاق وعلي محمد ربابعة، الترويج والاعلان، اسس. نظريات. تطبيقات، عمان، دار اليازوردي، ١٩٩٨.

٢١- د.محمد عثمان الخشت، الشائعات، اسرار التكوين وفنون المواجهة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.

على الرغم من تلكؤ النظام الجديد، في تكوين دولة مؤسسات حقيقية، تقوم على أساس المواطنة والكفاءة، إلا أنّ الفاعل الديمقراطي ما يزالُ حاضراً في رسم الخارطة السياسية للبلاد. ولولا الفاعل الديمقراطي، لما مَنحَ النظامُ الدوليّ شرعيةً للنظام السياسي في العراق. هذا، يأتي على الرغم من بعض المقاطعات الشعبية للمواسم الانتخابية الأخيرة. علمًا أن المقاطعين لا يعون أن الممارسة الانتخابية من قبل المؤمنين بها، تعطي شرعيةً للنظام سواء قَبِلَ بها الآخرون أو لم يقبل. وهذا ما تعتمد عليهِ الكثير من القوى التي يخرج جمهورها صبيحة كلّ موسمٍ انتخابيٍّ ليؤدي فرض "الولاء السياسي" لهذا الحزب أو ذاك، فضلاً عن تجديد الدماء في شرايين النظام الذي عانى من ظاهرة الانسداد.

وفي ظلّ هكذا عملية سياسية، لابد من دراسة الحيثيات التي قام عليها النظام، وما هي المخرجات التي آلت إليه؟ والوقوف تحديداً على الفاعل الديمقراطي المتمثل بالتعددية الحزبية التي لا مثيل لها منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921.

مركز عشتارلدعم الديمقراطية
Ishtar Center for Democracy Support

الآراء الواردة في الكتاب تُعبّر عن رأي كتّابها
ولا تُعبّر بالضرورة عن رأي المركز.